

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم التسيير
تخصص إدارة مالية

الموضوع:

دور المعلومة المالية في توجية قرار التمويل في المؤسسة
دراسة حالة في:- مؤسسة الجزيرة العربية للأشغال العمومية
- مؤسسة الترخيص والكهرباء و التكيف

تحت إشراف
الأستاذ زراولة رفيق

من إعداد الطلبة
- بهلول الويزة
- زدادرة وحيدة

السنة الجامعية: 2012-2013

شكر

الحمد لله و الشكر له أولاً، الذي شرح لنا صدرنا، و يسر أمرنا، و خفف عنا
وزرنا و أحل عقدة من لساننا، و أفقه قولنا، و وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع،
ملك الملوك به استعنا و عليه توكلنا فهو خير المتوكلين.
نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل: الاستاذ زراولة رفيق الذي قدم لنا
كل العون، و التوجيه و النصيح و لم يبخل علينا أبداً في ذلك.
إلى كل من ساهم بمدنا بالمساعدة و العون، و لو بالكلمة الطيبة من قريب أو من
بعيد في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا
ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا

ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به

واعف عنا وَاغفر لنا وارحمنا أنت مولانا،
فانصرنا على القوم الكافرين.

صدق الله العظيم.

الفهرس	
I.....	قائمة الأشكال
II.....	قائمة الجداول
ا-د.....	المقدمة العامة
الفصل الأول: التاصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي	
مقدمة الفصل الاول	
1.....	
المبحث الاول:مدخل نظري لنظام المعلومات المالي في المؤسسة	
2.....	I-ماهية نظام المعلومات
2.....	I-1-المعلومة
2.....	اولا:ماهية البيانات
2.....	ا-تعريف البيانات
3.....	ب-خصائص البيانات
3.....	ج-أنواع البيانات
3.....	د-مصادر البيانات
4.....	ثانيا:ماهية المعلومات
4.....	ا-تعريف المعلومات
5.....	ب-خصائص المعلومات
6.....	ج-أهمية المعلومات
6.....	د-أنواع لمعلومات
7.....	ه-مصادر المعلومات
8.....	و-العلاقة بين البيانات والمعلومات
9.....	I-2-نظام المعلومات
9.....	اولا:تعريف نظام المعلومات
9.....	ثانيا:أهداف نظام المعلومات
10.....	ثالثا:مكونات نظام المعلومات
10.....	رابعا:وظائف نظام المعلومات
II-ماهية نظام المعلومات المالي	
12.....	
12.....	II-1-المعلومة المالية
	اولا:تعريف المعلومة المالية
12.....	
	ثانيا:خصائص المعلومة المالية
12.....	
	ثالثا:أهمية المعلومة المالية
14.....	رابعا:قيمة المعلومة المالية
14.....	خامسا:مصادر المعلومة

15.....	المالية.....
16.....	II-2- نظام المعلومات المالي..... اولا: تعريف نظام المعلومات
16.....	المالي..... ثانيا: اهداف نظام المعلومات
17.....	المالي..... ثالثا: وظائف نظام المعلومات المالي
17.....	رابعا: الانظمة الفرعية لنظام
19.....	المعلومات المالي.....
	المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي لاتخاذ القرار
24.....	التمويلي.....
24.....	I- اتخاذ القرار.....
24.....	I-1- ماهية اتخاذ القرار.....
24.....	اولا: مفهوم اتخاذ القرار..... ثانيا: تطور عملية اتخاذ القرار في الفكر
25.....	التنظيمي.....
27.....	ثالثا: اهمية اتخاذ القرار.....
28.....	رابعا: تصنيفات القرار.....
32.....	I-2- مراحل واساليب ومشاكل اتخاذ القرار.....
32.....	اولا: مراحل اتخاذ القرار.....
34.....	ثانيا: اساليب اتخاذ القرار..... ثالثا: العوامل المؤثرة في اتخاذ
38.....	القرار.....
39.....	رابعا: مشاكل عملية اتخاذ القرار.....
40.....	II- ماهية القرار التمويلي.....
40.....	II-1- ماهية التمويل.....
41.....	اولا: اشكال التمويل.....
42.....	ثانيا: مصادر التمويل.....
44.....	ثالثا: اهمية التمويل.....
46.....	رابعا: مخاطر التمويل.....
46.....	خامسا: معايير اختيار التمويل.....
	II-2- تعريف قرار التمويل والعوامل المؤثرة
51.....	فيه.....
51.....	اولا: تعريف قرار التمويل..... ثانيا: العوامل الملائمة والمؤثرة في قرار
51.....	التمويل.....
	المبحث الثالث: اتخاذ القرار التمويلي بالاعتماد على التحليل
53.....	المالي.....

53.....	I-نظرة في التحليل المالي
53.....	I-1- ماهية التحليل المالي
53.....	اولا:تعريف التحليل المالي
54.....	ثانيا:انواع التحليل المالي
	ثالثا:اهداف ومقومات التحليل
55.....	المالي
	I-2-التقارير المعتمدة في التحليل
56.....	المالي
	اولا:قائمة المركز
57.....	المالي(الميزانية)
58.....	ثانيا:قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج)
	ثالثا:الملاحق(التقارير
	الاضافية)
60.....	رابعا:نماذج للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد في
	الجزائر
60.....	II-قرار التمويل بإستعمال مؤشرات التحليل
64.....	المالي
	II-1-إتخاذ قرار التمويل بإستعمال مؤشرات التوازن
64.....	المالي
65.....	اولا:راس المال العامل
	ثانيا:احتياجات راس المال
67.....	العامل
67.....	ثالثا:الخزينة
	II-2-إتخاذ قرار التمويل بإستعمال النسب
68.....	المالية
69.....	اولا:نسب السيولة
70.....	ثانيا:نسب الهيكل المالي
71.....	ثالثا:نسب الرفع المالي
71.....	رابعا:نسب المردودية
72.....	خامسا:نسب النشاط
74.....	خلاصة الفصل الاول
	الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة
	الجزيرة العربية للاشغال، قالمة
75.....	مقدمة الفصل الثاني
76.....	المبحث الاول:التقديم العام لمؤسسة الجزيرة العربية
	للاشغال
76.....	I-التعريف بالمؤسسة
76.....	I-1-النشأة والاهداف

كل	ومهام	للمؤسسة	التنظيمي	الهيكل	2-I-
			76.....		مصلحة:
			76.....		اولا: الهيكل التنظيمي.....
			78.....		ثانيا: مهام كل مصلحة.....
					II-المحتوى المعلوماتي للقوائم
			80.....		المالية.....
					1-II- عرض جانب الخصوم للميزانية
			80.....		المالية.....
					2-II- عرض جانب الاصول للميزانية
			81.....		المالية.....
الجزيرة	لمؤسسة	المالية	القوائم	الثاني: تحليل	المبحث
			83.....		العربية.....
التوازن	باستخدام	المالية	القوائم	I-تحليل	
			84.....		المالي.....
النسب	باستعمال	المالية	القوائم	II-تحليل	
			85.....		المالية.....
			85.....		اولا:نسب السيولة.....
			86.....		ثانيا:نسب الهيكل المالي.....
			86.....		ثالثا:نسب المرودية.....
					المبحث الثالث: نتائج تحليل القوائم المالية لمؤسسة الجزيرة العربية
			87.....	
					I-نتائج تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن
			87.....		المالي.....
					II-نتائج تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام النسب
			87.....		المالية.....
			90.....		خلاصة الفصل الثاني.....
					الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة
					الترصيص والكهرباء والتكيف، قائمة
			91.....		مقدمة الفصل الثالث.....
					المبحث الاول: التقديم العام لمؤسسة الترصيص والكهرباء
			92.....		والتكيف.....
			92.....		I-التعريف بالمؤسسة.....
			92.....		I-1-النشأة والتطور.....
					I-2- تنظيم المؤسسة "تحليل الهيكل التنظيمي
			92.....		للمؤسسة".....
					II-المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية
			97.....		للمؤسسة.....

II-1- عرض جانب الخصوم للميزانية المالية.....	97
II-2- عرض جانب الاصول للميزانية المالية.....	98
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة الترقيص والكهرباء (2010-2012).....	100
- تحليل القوائم المالية باستخدام التوازن المالي I.....	101
- تحليل القوائم بواسطة النسب المالية.....	102
II	
اولا:نسب السيولة.....	102
ثانيا:نسب الهيكل المالي.....	103
ثالثا:نسب المردودية.....	104
رابعا:نسب النشاط.....	104
المبحث الثالث:نتائج تحليل القوائم المالية لمؤسسة الترقيص والكهرباء.....	105
I-نتائج تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي.....	105
II-نتائج تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية.....	106
خلاصة الفصل الثالث.....	109
الخاتمة العامة.....	111
قائمة المراجع.....	113
الملاحق	

تعتبر المؤسسة نظام يتكون من عدة أنظمة فرعية، تعمل بتناسق تام من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة عبر تحقيق الأهداف المجالية لمختلف نشاطاتها، ولعل ذلك يتطلب التحكم الفعال في الكم الهائل من المعلومات الناتجة عن مختلف هذه الأنظمة، من جهة، وتزويد المسيرين بمعلومات دقيقة في الوقت المناسب وبالشكل اللائق لاتخاذ القرارات الملائمة، من جهة أخرى.

يعتبر النظام المالي احد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات ذات الطبيعة المالية والتي تسهم في ترشيد القرارات الاقتصادية، بما فيها القرارات المالية وخاصة التمويلية، وذلك من خلال التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة، عن طريق تحليل هذه المعلومات باستعمال بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة، وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية.

انطلاقاً من المعلومات المالية التي يتم صنعها بناء على التقارير المالية، يتخذ قرار التمويل في المؤسسة، وهو قرار استراتيجي باعتباره المحدد لكفاءة الهيكل المالي، الذي يبنى على أساس الاختيار الأمثل لمصادر التمويل والاستخدام الأكفء لها، وذلك بما يتوافق مع تحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنة.

الإشكالية:

يعتمد المسير المالي، باعتباره رجل مالي، على المعلومات المالية من أجل اتخاذ القرارات المالية، هذه المعلومات يتم صنعها من خلال سيرورة عمل تتم ضمن نظام معلومات مالي، وبناء على مؤشرات كمية تحول من خلالها البيانات إلى معلومات مالية جاهزة للمساعدة على اتخاذ القرارات ذات الصلة بالهيكل المالي للمؤسسة، ومن بينها القرارات التمويلية.

وعلى ضوء هذا جاءت دراستنا لتبين دور المعلومة المالية في توجيه قرارات التمويل الذي يقود بالضرورة إلى اختيار المصدر التمويلي المناسب. ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم المعلومة المالية في اختيار المزيج التمويلي المناسب؟

الأسئلة الفرعية:

ولنتمكن من اثراء الموضوع بصورة جديّة وواضحة، تأتي الاسئلة الفرعية التالية :

1- ماهي الأسس النظرية لنظم المعلومات و المعلومة المالية ؟

2- ماهو المعيار الأساسي للحكم على القرارات التمويلية؟

3- مامدى كفاءة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في الإفصاح عن الوضع المالي للمؤسسة؟

المقدمة العامة

4- ماهو واقع استعمال المعلومات المالية في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسساتين الجزيرة العربية للأشغال العمومية ومؤسسة الترقيص والكهرباء والتكييف؟

أهداف الدراسة:

ومن بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة لمعالجتها نذكر منها:

- التعرف على المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة.

- إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في إمداد المسيرين في المؤسسة بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بها.

- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في بناء قرارات التمويل من خلال دراسة حالة المؤسسات الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع مايلي:

- الرغبة في توضيح أهمية المعلومات المالية داخل المؤسسة واعتبارها الأساس الذي تبنى عليه القرارات بمختلف أنواعها.

- ملاحظتنا، من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسات، الاهتمام المتزايد من طرف هذه الأخيرة بالقوائم المالية لأهميتها في صنع القرارات المالية المساهمة في تطور و استمرار المؤسسة.

- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع إلى المكتبة الجامعية.

منهجية الدراسة:

إن إتباع أي باحثا لمنهج معين في دراسته لا يكون بمحض الصدفة أو الاختيار العشوائي، و إنما يكون حسب طبيعة موضوع الدراسة التي يتحدد من خلالها المنهج المناسب و يعتبر المنهج هو الطريقة التي تحدد مسار البحث في أي موضوع كان، أي الطريقة التي يستخدمها الباحث من أجل الوصول إلى حل المشكلة التي يدرسها.

و انطلاقا من أننا نحاول الوقوف على واقع مساهمة المعلومات المالية في اتخاذ قرارات التمويل فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا، حيث يظهر جانب الوصف في عرض المفاهيم و المعلومات الخاصة بمجال البحث و وصفنا لمجتمع البحث، أما الجانب التحليلي فيتمثل في تفسير تلك المعلومات و تحليلها و استخلاص النتائج منها، كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي يبرز تطور مفهوم اتخاذ القرار في الفكر التنظيمي، هذا في الجانب النظري اما الجانب التطبيقي من خلال تطور ونشأة المؤسسات محل الدراسة.

أدوات البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الأدوات التالية:

الجانب النظري:

-الكتب المتخصصة في موضوع الدراسة.

-الأطروحات والرسائل الجامعية.

-مواقع الانترنت.

الجانب التطبيقي:

-المقابلة: وهي عبارة عن محادثة بين الباحث وشخص أو أشخاص (المبحوثين)، بهدف الوصول إلى حقيقة أو هدف معين يسعى الباحث لمعرفته من اجل تحقيق أهداف الدراسة.

حيث تطلبت عملية جمع البيانات إجراء عدة مقابلات مع العديد من الموظفين بالمؤسسة، وذلك بغرض التعرف على وجهات نظرهم حول موضوع الدراسة وكذلك شرح لهم كيف سيتم جمع المعلومات.

-الملاحظة: حيث تم اعتماد في هذا البحث على الملاحظة الغير مباشرة وذلك بالاطلاع على مختلف الوثائق الخاصة بالمؤسسة (التعريف بها، هيكلها التنظيم،مختلف القوائم المالية....).

هيكل الدراسة:

من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية و على الأسئلة الفرعية قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصل نظري و فصلين تطبيين.

الفصل الاول: تحت عنوان "التاصيل النظري للمعلومة المالية وقرار التمويل" و جاءت ضمنه ثلاثة مباحث، فحاولنا في هذا الفصل تحديد ماهية نظام المعلومات المالي هذا من خلال المبحث الاول وذلك بالتعرف اولا على نظام المعلومات بما فيه البيانات و العلومات اما النقطة الثانية فهي التعرف على نظام المعلومات المالي بما فيه المعلومة المالية، أما المبحث الثاني فسنحاول تحديد الاطار المفاهيمي لاتخاذ القرار التمويلي بدا باتخاذ القرار وصولا الى التمويل و القرار التمويلي، واخيرا في المبحث الثالث فسننتظر الى اتخاذ القرار التمويلي بالاعتماد على التحليل المالي والذي من خلاله نبين علاقة المعلومة المالية بالقرار التمويلي بالاعتماد على بعض المؤشرات الخاصة بالتحليل المالي.

اما في الفصلين التطبيين فقد درسنا دور المعلومة المالية في اتخاذ قرار التمويل في مؤسسة الجزيرة العربية للشغال ومؤسسة التوصيف والكهرباء، وقسمنا الفصلين الى ثلاث مباحث فخصصنا المبحث الاول الى تقديم عام حول المؤسستين، ثم لنتطرق في المبحث الثاني الى المحتوى المعلوماتي للقوائم وتطبيق بعض مؤشرات التحليل المالي، وفي المبحث الاخير توصلنا الى النتائج من تحليل المعلومة المالية للمؤسستين.

صعوبات الدراسة:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا صعوبة كبيرة فيما يخص الجانب التطبيقي، وتتمثل في عدم الحصول على الموافقة لإجراء الدراسة التطبيقية في مؤسسات كبيرة الحجم لتكون

المقدمة العامة

الدراسة أكثر موضوعية، و كذلك صعوبة الحصول على الوثائق الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة.

مقدمة الفصل الاول:

تؤدي المعلومة المالية دورا جوهريا في نشاط المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها من أهم مدخلات نظام اتخاذ القرارات المالية، فتوفرها بالصيغة اللازمة وفي الوقت الملائم، أمر من شأنه أن يسمح للقائمين على المؤسسة بممارسة النشاطات المرتبطة بالوظيفة المالية بأكثر فعالية وعقلانية.

والحصول على المعلومة المالية وفق شروط جودتها يتم من خلال نظام معلومات مالي، وترتبط كفاءته بكفاءة تصميمه، وهذا الأمر يؤثر بصفة مباشرة على جودة القرارات المالية خاصة القرارات التمويلية محل الدراسة ذات الصلة بالأهداف العامة والأهداف المالية للمؤسسة.

سنعمل من خلال هذا الفصل على دراسة ثلاث نقاط أساسية والتي تعتبر شاملة للجانب النظري لهذا الموضوع وهي:

- ✓ نظام المعلومات المالي في المؤسسة.
- ✓ ماهية اتخاذ القرار والقرار التمويلي.
- ✓ القرار التمويلي بالاعتماد على التحليل المالي.

المبحث الأول : مدخل نظري لنظام المعلومات المالي في المؤسسة

المعلومات هي بيانات ذات معنى، وتحتاج المنظمة إليها حتى تتمكن من ربط أجزائها المختلفة لتحقيق أهدافها وكذلك للتكيف مع البيئة المحيطة بنجاح، حيث تعد أساسية ورئيسية في اتخاذ القرارات.

الفصل الأول: التأسيس النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

ونظرا للتحديات الراهنة في هذا القرن فقد تلقى مفهوم نظام المعلومات اهتماما متزايدا وملحوظا في مختلف مجالات الحياة العصرية للإنسان خاصة على مستوى المؤسسة.

I- ماهية نظام المعلومات: لدراسة نظام المعلومات لابد من التطرق إلى المعلومات بما فيها البيانات وصولا إلى نظام المعلومات.

I-1- المعلومة: يستخدم البعض لفظ البيانات والمعلومات للدلالة على نفس المفهوم، بينما في الواقع أن كلا من المفهومين مختلف عن الآخر، فقبل التطرق إلى المعلومات لابد من التطرق إلى البيانات.

أولاً: ماهية البيانات:

ا- تعريف البيانات: لقد أعطيت عدة تعاريف للبيانات من بينها مايلي:

فعرفت على أنها: " عبارة عن الحروف و الجمل و العبارات والأرقام و الرموز غير المنظمة وغير المرتبطة بموضوع واحد، والتي لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل و الشرح ،و التي إذا فرزت و صنفت و بوبت و نظمت فإن هذه البيانات تحولت إلى معلومات" حسب (إيمان فاضل المراني و هيثم محمد الزغبي، 2002، ص 24).

و عرفت أيضا على أنها: " المادة الخام التي تشتق منها المعلومات فهي تمثل (ترمز إلى) الأشياء و الحقائق و الأفكار و الآراء و الأحداث و العمليات التي تعبر عن مواقف و أفعال أو تصف هدفا أو ظاهرة أو واقعا معين (ماضيا أو حاضرا ، أو مستقبلا) دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة" حسب (سليم الحسنة، 1998، ص 38).

من التعاريف المذكورة نستنتج أن البيانات عبارة عن حقائق مجردة ليس لها أي معنى أو دلالة في حد ذاته ، بمعنى أنه إذا تركت على حالها فلن تضيف شيء إلى متخذي القرار بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات، أما إذا عولجت من خلال عمليات التحليل و الشرح أصبحت ذات دلالة و فائدة فيمكن اعتبارها بعد ذلك معلومات يمكن أن تخدم متخذي القرارات ويتم بناء القرارات الصائبة على أساسها.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن للبيانات خصائص نوردتها في مايلي:

ب- خصائص البيانات: إستنادا إلى (عبد الرزاق محمد قاسم، 2006، ص 12) حتى يستفيد المتلقي للبيانات منها فيجب أن تتصف بخاصيتين هما:

*الإضافة المعرفية: حتى يستطيع المتلقي الاستفادة من البيانات المرسله إليه فإنها يجب أن تشكل إضافة معرفية بالنسبة إليه، أما إذا كان يعرف محتوى البيانات المرسله إليه بشكل مسبق فإنها لا تشكل أي إضافة معرفية، وبالتالي لا يمكن الاستفادة منها ،وعندما تقوم البيانات بالتقليل من حالة عدم اليقين عند المتلقي تتحول إلى معلومات.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

*الارتباط: حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ القرار بشأنه من قبل المتلقي، فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ فهي إما تؤدي إلى قرار سليم وإما تؤكد أن القرار المتخذ سليم، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله لذلك ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى.

ج-أنواع البيانات: يمكن تقسيم البيانات إلى الأنواع التالية حسب (عبد الرزاق محمد قاسم، 2006، ص13):

ج-1- البيانات الكمية: وهي بيانات رياضية وإحصائية تبرز علاقة محددة بين عدد من العوامل أو المتغيرات وتتميز بالدقة والثقة.

ج-2-البيانات النوعية: وهي تتضمن أحكاماً أو تقديرات غير محدودة بأرقام، لذا فهي أقل دقة وثقة من سابقتها لأنها تتضمن التحيز ونقص الموضوعية.

د-مصادر البيانات: يمكن القول بشكل عام أن المصدر الأساسي للبيانات هو الإنسان الذي يقوم بتجميع هذه البيانات من خلال مشاهداته وملاحظاته وتجاربه على الواقع المحيط به، إلا أنه في المجال الإداري وفيما يخص المؤسسة نستطيع القول أن مصادر البيانات هي في الواقع يمكن تقسيمها إلى نوعين حسب(عبد الرزاق محمد قاسم، 2006، ص15):

د-1-المصادر الداخلية: يقصد بها البيانات التي تجمع من الإدارات المختلفة والأقسام والعاملين في مختلف جوانب نشاط المؤسسة، وذلك مثل الفواتير، وأوامر الشراء، والشيكات الصادر والواردة.

د-2-المصادر الخارجية: وهي تلك البيانات التي تأتي من الزبائن والموردين، ومن مختلف المؤسسات ذات العلاقة مع المؤسسة المعنية، و السوق وآلية العرض والطلب السائدة في السوق، ومن ردود أفعال المستهلكين ... إلخ.

وسواء كانت البيانات من مصادر داخلية أو خارجية للمؤسسة فإنه ينبغي تبويبها وتصنيفها وتحليلها ومعالجتها لكي يمكن الاستفادة منها.

فبعد التطرق إلى البيانات والتعرف على بعض الجوانب المتعلقة بها من تعريف وخصائص وأنواع ومصادر يمكن الدخول إلى ماهية المعلومات.

ثانياً: ماهية المعلومات :

ا-تعريف المعلومات : من بين التعاريف التي أسندت للمعلومات نجد :

" هي عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة و المرتبطة بموضوع معين و التي تشكل الحقائق و المفاهيم و الآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين " حسب (إيمان فاضل المراني، محمد الزغبي، 2002، ص24).

وعرفت المعلومات أيضا على أنها : " صورة الأهداف والنتائج حسب تمثيلها وتأتي بمعرفة لا يملكها المستلم أو لا يستطيع التنبؤ بها، فالمعلومات تقلل من عدم التأكد وليس لها قيمة إلا إذا كان لديها تأثير مفيد على القرارات و الأعمال " حسب (Catherine leand et sylvie vernugle, 1995, P 07).

وكما عرفت تعريفا رياضيا على أنها : " بيان أو مجموعة من البيانات الضرورية لحل مشكل معين أو الإجابة عن سؤال معين " حسب (Lallem lakhder , 2002, P4).

ومن التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن المعلومات عبارة عن بيانات معالجة باستعمال الطرق الرياضية و الإحصائية وتجهيزها لتصبح وسيلة متاحة لمتخذي القرارات للاعتماد عليها في إصدار قراراتهم.

ولكي نتمكن من الاستفادة من المعلومات ونجعلها موردا هاما لمختلف الأنشطة في المؤسسة لا بد أن تتصف بمجموعة من الخصائص.

ب- خصائص المعلومات: ترتبط المعلومات بالخيارات المتاحة أمام صانع القرار لحل مشكلة وترتبط معظم القرارات بالمستقبل، لذلك فإن المعلومات المستعملة في اتخاذ القرار تأخذ شكل التوقعات التي يمكن أن ترتقي إلى مستوى الحقائق المؤكدة، ولكي يمكن الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات الصائبة لا بد أن تتصف بالخصائص التالية :

*الدقة: تتحد درجة الدقة بمدى تمثيلها للموقف أو الحدث الذي تصفه وتتوقف درجة الدقة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم وطبيعة المشكلة، وعدم الدقة هي الآفة التي تعاني منها المعلومات في معظم دول العالم الثالث مما يجعل تحويلها إلى معلومات من أجل اتخاذ القرارات على ضوء معطياتها أمر محفوف بقدر كبير من المجازفة. حسب (نجم عبد الله الحميدي، 2005، ص42).

*الملائمة: وهي أن تكون المعلومات مناسبة لحجم وطبيعة الاستخدام بدون زيادة أو نقصان أو خروج عن الموضوع بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله، ويمكن الحكم على مدى الملائمة التي تؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرار يختلف عن القرار الذي يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات.

*عمر المعلومة: بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب، إذا المعلومة يجب أن تتصف بالوقئية وبالتالي انعدام وقتية المعلومات تفقدها دورها في اتخاذ القرارات لأنها تصل إلى متخذ القرار بعد أن يكون القرار قد اتخذ.

*الشمول: بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة كاملة، تغطي كافة جوانب الموضوع واهتمامات مستخدمها أو جوانب المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها، أي أن تكون المعلومات التي جمعت من أجل اتخاذ قرار في موضوع معين شاملة لكل جوانبه دون أي نقص للوصول إلى قرارات سليمة. حسب (محمد الفيومي وأحمد حسن على حسن، بدون سنة، ص16).

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

*الوضوح: وهي أن تكون المعلومات بسيطة ومفهومة غير معقدة ،وسهلة التطبيق، ووضوح المعلومات يجعلها أكثر فائدة في المجال المطلوب، بمعنى أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها، فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات رياضية غير معروفة ولا يستطيع المستخدم فهمها. استنادا الى (سليمان مصطفى الدلاهمة، 2008، ص 33).

*المرونة: وهي إمكانية المعلومات وقدرتها على تلبية احتياجات المستخدم وأن يستفيد منها في أكثر من غرض في نفس الوقت.

*التكلفة: وهي أن لا تزيد تكلفة الحصول على المعلومات على العائد المتوقع من استخدامها.

*إمكانية المقارنة: يقصد بإمكانية المقارنة القابلة لتحديد خصائص معينة نتيجة مقابلة جزئين من المعلومات مثل: العناصر المشتركة و الاختلافات. حسب (صبيح محمود الخطيب، 1993، ص 41).

*الجودة: يمكن أن تحقق جودة المعلومات بأمرين، أحدهما الموضوعية وآخر تجنب الأخطاء والتزوير، ويقصد بالموضوعية عدم التحيز في معالجة البيانات وطرق عرضها، ويرجع التحيز إلى عدة أسباب منها المصلحة الشخصية لمعالجة البيانات وحالته النفسية، ودرجة تفاؤله وتشاؤمه ... إلخ. حسب (نجم عبد الله الحميدي، 2005، ص 42).

*القابلية للقياس: يعني إمكانية تسجيل المعلومات وفحصها من خلال تدوينها وتحليلها وتبويبها و تصنيفها يمكن استرجاعها في أي وقت.

ج- أهمية المعلومات: استنادا الى (عائشة طاسين، 2005، ص 22) الحصول على المعلومات أساسي لاتخاذ القرارات وتحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المنشأة سواء كان ذلك داخل الوحدة الاقتصادية أو ضمن المؤسسات المماثلة باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي، إضافة لذلك فهي تمثل:

-المنتج الذي يرفع من درجة اليقين في نوعية القرارات ومستوى تحقيق النتائج المنتظرة.

-تؤدي المعلومات وظيفة رفع الوعي المعرفي لمعرفة الفرص المتاحة و البديلة لمتخذي القرار قبل اختيارهم لفرصة واحدة.

-تؤدي المعلومات وظيفة تقييمية لمستوى الأداء.

د- أنواع المعلومات: تتنوع المعلومات بتنوع محتواها وهدفها وحجمها وتختلف حسب ارتباطها بالموضوع المتعلقة به ويمكن تصنيف المعلومات حسب المعايير التالية حسب (Bressy et konkuyt , 1995 P92):

*الإطار الزمني للمعلومة: يمكن التمييز حسب هذا المعيار بين نوعين من المعلومات، معلومات تاريخية وأخرى تنبؤية، فالمعلومات التاريخية هي المعلومات التي يتم تجميعها عبر الزمن وتتعلق بفترات زمنية سابقة، أما المعلومات التنبؤية هي المعلومات التي تنتبأ بها المؤسسة لفترات زمنية قادمة.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

*مصدر المعلومة: نميز هنا بين نوعين من المعلومات، المعلومات الداخلية و الخارجية، فالمعلومات الداخلية هي تلك المعلومات التي تتحصل عليها المؤسسة من مختلف أقسامها و المتعلقة بالأنشطة التي تقوم بها، أما المعلومات الخارجية فهي كل المعلومات التي تتحصل عليها المؤسسة من بيئتها الخارجية كأسعار الفائدة ... وغيرها.

*إمكانية القياس: نميز بين المعلومات الكمية و التي يمكن التعبير عنها بلغة الأرقام و السلاسل الحرفية يتميز هذا النوع من المعلومات كونها سهلة الترميز.

*المستوى الهرمي للمؤسسة: إستنادا إلى هذا المعيار يمكن تقسيم المعلومات إلى ثلاثة أنواع :

1-المعلومات التشغيلية: وتشمل كل المعلومات المرتبطة بالوظائف الاعتيادية و الروتينية للمؤسسة، فبدونها لا يمكن لهذه الوظائف أن تنجز أو تراقب، ومثال على ذلك المعلومات المحاسبية وتمثل الجزء الأكبر من المعلومات داخل المؤسسة، تتميز هذه المعلومات بأنها معلومات رسمية ناتجة عن نظم المعلومات وداخلية بالدرجة الأولى كونها متعلقة بعمليات المؤسسة.

2-معلومات التسيير(المعلومات التكتيكية): هي كل المعلومات التي تؤثر على سلوك الأفراد داخل المؤسسة لجعلها تتوافق وأهدافها بشكل يضمن الاتصال والتنسيق بين مختلف أقسامها، فمثلا المعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي، المهام و المسؤوليات، المعلومات المتعلقة بالسياسة التسويقية ... وهذه المعلومات قد تكون رسمية أو غير رسمية.

3-المعلومات الاستراتيجية: تلعب دورا هاما في تكيف المؤسسة مع محيطها، نظرا لارتباط الكلي بمستقبل المؤسسة و الفرص التي تتيح لها البقاء و النمو، ومثال على هذه المعلومات آراء الزبائن و رغباتهم، ووضعية المنافسين. حيث كل هذه المعلومات يمكن الحصول عليها من المصادر التالية.

ه-مصادر المعلومات: يمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات إلى المصادر الداخلية وهي المعلومات المتوفرة و الموجودة داخل المؤسسة، والمصادر الخارجية هي المعلومات التي يتم الحصول عليها من البيئة الخارجية للمؤسسة، وبشكل عام تقسم مصادر المعلومات إلى المصادر التالية حسب (إيمان فاضل المراني و هيثم محمد الزغبي، 2002، ص26):

*المصادر الثانوية: وهي المعلومات التي تم تجميعها وتجهيزها في أوقات سابقة من قبل جهات أخرى و تم تعميمها لتكون جاهزة الاستخدام من قبل الأفراد و المؤسسات في أي وقت، ومن هذه المصادر المعلومات الموجودة في المراجع و الكتب و الدوريات و النشرات و المجالات الموجودة في المكتبات العامة و الخاصة ودور النشر ومراكز البحث.

*المصادر الأولية: وهي البيانات التي يتم تجميعها وتجهيزها عند الطلب واختبارها وتعميمها من قبل الجهة التي تحتاج لهذه المعلومات أو مكلفة بإعدادها، وتكون هذه المعلومات حول موضوع يخص الجهة الطالبة ويمكن أن تستفيد جهات أخرى من هذه المعلومات بعد تجهيزها، ومن هذه المصادر الميدانية لجمع المعلومات مثل الملاحظة الشخصية و الاستقصاء و التجربة و الاختبار.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

*بنوك المعلومات: وهذا النوع ظهر حديثا و الذي يتم من خلاله تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات المرتبطة مع بعضها البعض وتخزينها كل حسب الفئة بحيث يمكن استرجاعها بسرعة لتسهيل الاستفادة منها.

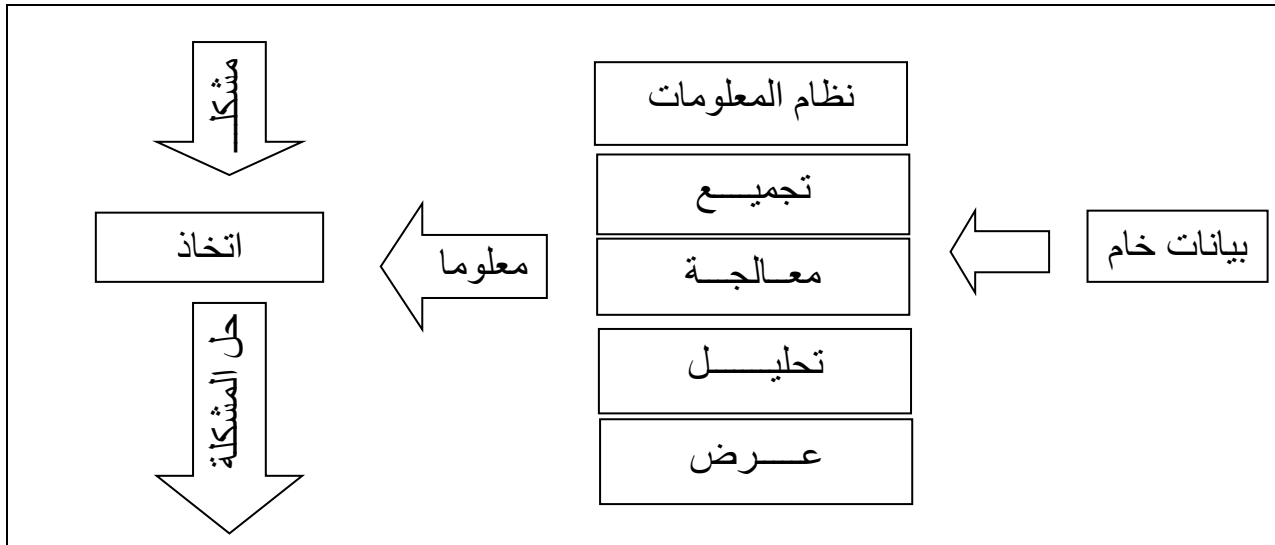
*الأنترنيت: تعرف الأنترنيت على أنها شبكة ضخمة من شبكات الحاسوب الممتدة عبر الكرة الأرضية بكافة دولها وهي اتفاقية عملاقة بين ملايين الحواسيب للارتباط مع بعضها البعض، ولهذا يطلق عليها (شبكة الشبكات) وهي شبكة عالمية مفتوحة تجعل المشترك قادرا على الوصول إلى آلاف المصادر و الخدمات المختلفة في مجال المعلومات.

أما المعلومات التي تهتم المؤسسات والتي يتسنى لها الحصول عليها من هذه الشبكة عبارة عن البيانات و المعلومات التي تجمعها وتنظمها وتجهزها المؤسسات من كافة أنحاء العالم وتعرضها على مواقعها على شبكة الأنترنيت الدولية ليتسنى للجميع تداولها و الاستفادة منها.

و- العلاقة بين البيانات و المعلومات: من خلال ما سبق من تعاريف وخصائص البيانات و المعلومات، فإنه يمكن تلخيص العلاقة بين البيانات و المعلومات في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1) : العلاقة بين البيانات و المعلومات

المصدر: حسب (محمد أحمد حسان ، 2008 ، ص 20)



يتم معالجة البيانات الخام وتجميعها وتحليلها وعرضها بطرق ملائمة للحصول على معلومات يمكن استعمالها من طرف متخذي القرارات لحل المشكلات التي يواجهونها، ويمكن للبيانات أن تكون معلومات إذا كانت تخدم متخذي القرارات في شكلها الأولي، لكن في نفس الوقت قد تكون غير نافعة لمستخدمين آخرين على شكلها الحالي، لذا يجب معالجتها من خلال عدة مراحل لتصبح معلومات يمكن بناء قرارات عن طريقها.

I-2- نظام المعلومات: بعد التطرق للجوانب النظرية للمعلومات و البيانات يمكن التعرف على نظام المعلومات من خلال:

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

أولاً: تعريف نظام المعلومات: يعرف نظام المعلومات على أنه: "نظام من الأفراد و المعدات والإجراءات و المستندات ووسائل الإتصال الذي يجمع البيانات ويقوم بعمليات تشكيل وتخزين واسترجاع وعرض البيانات لاستخدامها في التخطيط والموازنات التخطيطية، وفي المحاسبة والرقابة وغيرها من العمليات الإدارية" حسب (صلاح الدين عبد المنعم مبارك، 2001، ص51).

إذا نظام المعلومات عبارة عن مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها، تقوم بمهمة تجميع البيانات وتحويلها إلى مجموعات حسب إجراءات وقواعد محددة تساعد بها متخذي القرارات في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة في مختلف النشاطات.

ثانياً: أهداف نظام المعلومات: إستناداً إلى (أحمد صالح الهزايمة، 2009، ص394) تهدف نظم المعلومات أساساً إلى ضمان تدفق البيانات والمعلومات وتبادلها بين مراكز الأنشطة المختلفة بالمنظمة وجمع البيانات بطريقة متكاملة وتشغيلها بالطرائق المناسبة وتخزينها ومتابعة جميع التعديلات والتغيرات التي تحدث على البيانات والمعلومات المخزنة وتحديثها واسترجاعها في الوقت المناسب، وتحقيق الأمن الكامل للمعلومات، ويحدد الكثيرون هدفاً واحداً للمعلومات ملخصاً في أن نظام المعلومات يهدف إلى تقديم الخدمة النهائية للمستخدمين ويمكن تجزئة هذا الهدف إلى الأهداف الآتية:

-مساعدة المديرين في مهامهم في مجال التخطيط و الرقابة وهذه المعلومات تنجز عندما تصل معلومات كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب.

-إعطاء معلومات وتقارير بتكلفة أقل مع المحافظة على الدقة للمعلومات.

-بلورة وتصفية المعلومات التي تصل إلى المديرين التي يعتمد عليها.

-تقديم سلسلة من الطرائق البديلة لإنجاز العمل بشكل يبين تأثيرات ونتائج القرارات المختلفة قبل أن تطبق عملياً.

-الاستفادة القصوى من وقت المديرين وعدم انشغالهم في عملية استخراج المعلومات من خلال كثرة البيانات والمستندات.

ثالثاً: مكونات نظام المعلومات: هناك مجموعة من العناصر تشترك في تكوين نظام المعلومات أهمها حسب (منال محمد الكري، 2000، ص17):

*المعلومات: وهي نتاج نظام المعلومات، فهي عبارة عن بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة.

*النظام: هو إطار عام متكامل يحقق عدة أهداف، فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذه الموارد تتراوح من الموارد إلى الآلات وعناصر الطاقة الانتاجية وذلك حسب نوع النظام.

*شبكة الاتصال: يمثل نظام المعلومات شبكة اتصالات لأنه يقدم المعلومات لنقاط عديدة وهو يمكن من تدفق المعلومات لكافة الأماكن في الوحدة الاقتصادية حتى خارج الوحدة،

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

وشبكة الاتصالات هذه لها طابع رسمي وغير رسمي، فالموظفين و المديرين يتبادلون المعلومات فيما بينهم وكذلك مع الأطراف الخارجية بشكل غير رسمي وهو يمثل « نظام المعلومات غير رسمي » وكذلك هناك وسائل اتصال رسمي داخل وخارج الوحدة الاقتصادية مثل: أوامر الشراء و البيع و التي يتم تبادل المعلومات من خلالها وفقا للإجراءات محددة سلفا تمثل « نظام المعلومات الرسمي ».

رابعاً:وظائف نظام المعلومات: لنظام المعلومات عدة وظائف نذكرها فيما يلي حسب (السيد عبد المقصود بيان وآخرون،2005،ص ص 72،73):

*تجميع البيانات: تتحقق وظيفة تجميع البيانات خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل: تسجيل البيانات، و التحقق من دقتها واكتمالها، وقد تكون تلك البيانات خارج أو داخل المنظمة أو ناتجة عن تغذية عكسية.

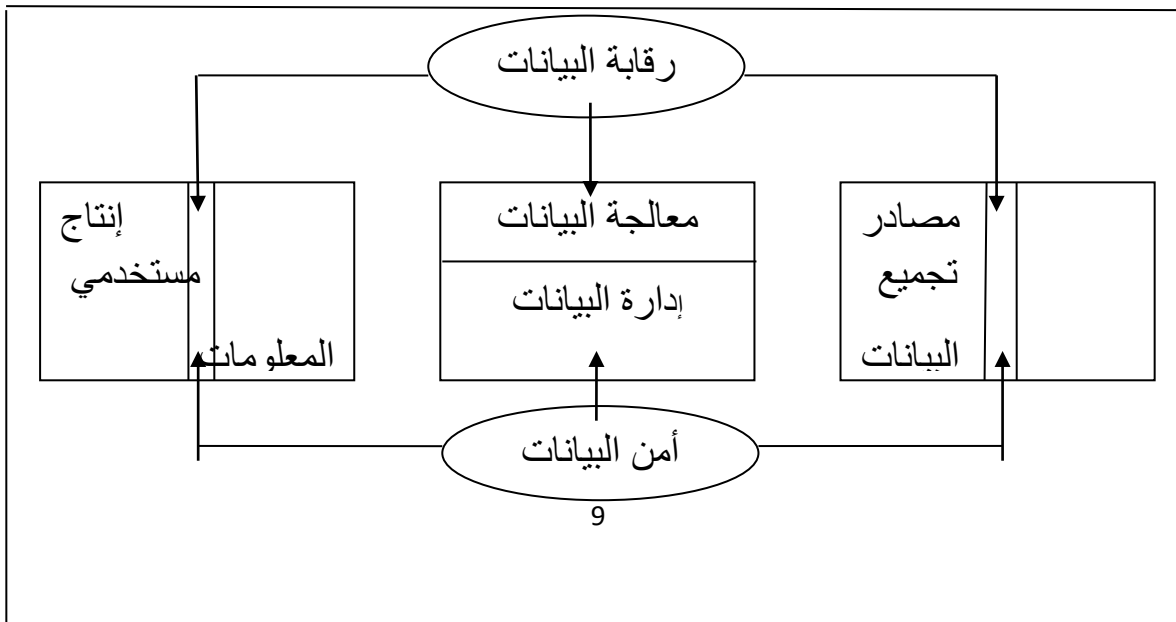
*معالجة البيانات: تحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل: التصنيف ، النسخ، الترتيب، الدمج، التلخيص، المقارنة.

*إدارة البيانات: تشمل إدارة البيانات كل من تخزينها، حفظها، تحديثها و تعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث أو عمليات أو قرارات، كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها و التقرير عنها.

*رقابة البيانات: تحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسان هما: حماية الأصول و الضياع، التأكد من تمام ودقة البيانات و التشغيل الصحيح لها، وتتعدد الإجراءات و الأساليب المستخدمة في نظام المعلومات لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص و الإختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب واستخدام كلمات السر.

*توفير المعلومات: تعتبر الوظيفة النهائية لنظام المعلومات وتتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير و التقرير وتوصيل المعلومات للمستخدمين وهي مكملة لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات، حيث يعبر الشكل التالي عن أهم عمليات معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات.

الشكل (1-2): أهم عمليات معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات



المصدر: حسب (السيد عبد المقصود بيان وآخرون، 2005، ص72).

II- ماهية نظام المعلومات المالي: من خلال ما سبق يتبين أن نظام المعلومات يحظى باهتمام متزايد من طرف المسيرين خصوصا فيما يتعلق بنظام المعلومات المالي، فمن خلال إدماج هذا النظام في أنشطة المؤسسة، يمكنها من تحقيق أهدافها بسهولة لذلك سوف يتضمن هذا المبحث نظام المعلومات المالي.

II-1- المعلومة المالية:

أولا: تعريف المعلومة المالية:

تعرف المعلومة المالية على أنها: " هي المعرفة التي تنتج عن عمليات البيانات المالية وتساعد متخذي القرارات في أي شركة على اتخاذ القرارات المالية اللازمة لهم من خلال الاعتماد على الطرق التحليلية و الاستنتاجية بشكل أكبر من الاعتماد على طريقة التخمين أو الحكم الحدسي و التي تضطر الإدارة إلى اللجوء إليها في غياب المعلومات " حسب (علاء عبد الرزاق السالمي، 2003، ص8).

وتعرف كذلك: " بيانات مالية تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها " حسب (أحمد حسين علي حسين، 2003، ص 25).

تجدر الإشارة هنا إلى وجود نوعين من المعلومات المالية، أحدهما إجباري و الآخر اختياري حسب (علاء عبد الرزاق السالمي، 2003، ص 18):

*المعلومة المالية الإجبارية: تكون مطلوبة بقوة القانون، متمثلا في إلزام الشركات بمسك الدفاتر وحفظ السجلات وإنتاج التقارير المالية، وهناك أيضا معلومات مالية تلزمها طبيعة العمل في الشركة مثل: المعلومات المالية عن الأجور، المرتبات، العملاء ...

*المعلومة المالية الاختيارية: مثل: أنظمة الموازنات، وأنظمة محاسبة المسؤولية والتقارير الخاصة للإدارة الداخلية يمكن أن تعمل الشركة وتستمر في البقاء بدون وجود هذه النظم الاختيارية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن للمعلومة المالية خصائص نوردتها فيما يلي:

ثانيا: خصائص المعلومة المالية: الخصائص الأساسية للمعلومة المالية هي الخصائص التي تجعل المعلومات المزودة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، ويمكن إيجاز هذه الخصائص الآتية حسب (محمد فهمي طلبة، بدون سنة، ص 248):

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

*الفترة الزمنية: تقدم بيانات فعلية وإجمالية من خلال القوائم المالية للأطراف الخارجيين وبياناتها التاريخية تعبر عن الماضي.

*الموضوعية: تركز على الموضوعية في إعداد بياناتها.

*طبيعة البيانات: مالية، إجمالية لعناصر غير متجانسة، تقدم في فترات منتظمة.

*بؤرة التركيز: تتعلق بالمشروع ككل وبالتالي تركز اهتمامها على النتائج الإجمالية.

*الالتزام: إجبارية بحكم القانون التجاري و التشريع الضريبي.

*طريقة جمع البيانات: يتم تسجيل البيانات في دفاتر مالية (اليومية، الأستاذ) وعليه لا يتم إجراء أي تعديل عليها.

*وحدة القياس: النقود، ويفترض المحاسب ثباتها لذلك تتميز بالدقة في أرقامها.

*إعداد التقارير: تعد في نهاية كل سنة، أو كل فترة (ربع سنة أو شهرية) ماضية مثل: قائمة المركز المالي و الحسابات الختامية.

*المستخدمون: يهتمون بتوفير المعلومات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات مالية خاصة بالأفراد و الجماعات الخارجية مثل: المؤسسات الحكومية و البنوك و المساهمين.

وكذلك حسب (P16 , 2008 , Copyright eurl pages bleues).

*القابلية للفهم "Understanding": وهي قابلية المعلومات المالية للفهم من قبل المستخدمين لهذا الغرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في النشاطات المالية و الاقتصادية.

*الملائمة "Relevance": يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين الداخليين و الخارجيين وذلك بمساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية.

*القابلية للمقارنة "Comparabilit": هناك حاجة ملحة لمقارنة القوائم المالية للشركة عبر الزمن، من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي، وفي تقييم الأداء كما يجب أن يكون بالإمكان مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة من أجل التقييم، ولذلك تظهر الحاجة إلى الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأي تغييرات في هذه السياسات.

ثالثاً: أهمية المعلومة المالية: إستنادا إلى (أمين السيد وأحمد لطفي، 2008، ص13) تكتسب المعلومة المالية أهميتها وفعاليتها من الحيز الذي تحتله داخل المحتوى الكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، حيث تعمل على توفير مجموعة من المعلومات الملائمة وذات المصدقية التي تساعد المستثمرين في تقييم بدائل الاستثمار واختيار البديل الأفضل وما يترتب على ذلك من التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية فلن

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

تستطيع سوق الأوراق المالية القيام بدورها بكفاءة وفعالية إلا في ظل وجود نظام جيد للمعلومات، يعتبر الأساس الذي سيبني عليه المستثمر كافة قراراته.

عموما يمكن إجمال أهمية المعلومة المالية في النقاط التالية حسب (كمال الدين الدهراوي، 2006، ص21)

-المعلومة المالية تاريخية أو حالية أو مستقبلية، تلعب دورا أساسيا في الحكم على كفاءة سوق الأوراق المالية.

-تمكن المعلومات المالية المستثمرين من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية و المتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر ، وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الارتفاع في قيمة الأسهم.

-تساعد المستثمرين في تقدير حجم أو درجة المخاطرة الخاصة بالأسهم وتتمثل في درجة التباين لعائد سوق الأوراق المالية ، التي قد تنتج من متغيرات تتعلق بالسوق وهي ما تسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة ، وكذلك درجة المخاطرة الناتجة من متغيرات راجعة للشركة نفسها و التي تسمى بدرجة المخاطرة غير المنتظمة.

-مساعدة المستثمرين على تكوين محفظة مناسبة للأوراق المالية ، وذلك بهدف تجنب المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنويع الاستثمارات.

بعدما تطرقنا إلى المعلومة المالية من حيث الأهمية و الخصائص تنتقل إلى قيمتها ومصادرها.

رابعا: قيمة المعلومة المالية: للاستفادة من المعلومات المالية لابد أن تتوفر فيها العناصر التالية إستنادا إلى (طارق عبد العال جهاد، 1999، ص32):

*الوفرة: يعتمد اتخاذ القرار على المعلومات وكلما كانت المعلومات دقيقة كان القرار أكثر جودة، وفي بعض الأحيان يتم اتخاذ القرار دون انتظار وتوفر المعلومات اللازمة ولكن هذه القرارات تكون بعيدة كل البعد عن الموضوعية وتكون نتائجها محفوفة بالمخاطر، ومن هنا تنشأ قيمة المعلومات حيث تتخذ على أساس دراسة جميع جوانب الموضوع بموضوعية وحياد تام.

*الجودة: جودة المعلومة هي دقتها وإيجازها فالمعلومة الناقصة و الخاطئة تقود إلى اتخاذ قرارات ضعيفة ومن ثم يجب أن تتميز المعلومة بالدقة و الموضوعية وينبغي التعامل مع جميع العناصر و الزوايا التي تشكل الأساس لصانع القرار.

*الكم: تعتبر المعلومات المالية الكثيرة حملا ثقيلًا على الإدارة إذ لا يمكن تحليل الكم الهائل من المعلومات بنفس الدقة و العقلانية علاوة على استهلاك الوقت واستنفاد الجهد و الطاقة في استخلاص المعلومات المفيدة الخاصة بالموضوع محل النقاش، ولكن من ناحية أخرى يمكن أن تسقط سهوا بعض المعلومات التي تفيد في دراسة بعض الجوانب المهمة وثيقة الصلة بعملية صناعة القرار.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

*الوقت: ينبغي أن تتوفر المعلومات عند الطلب ففي بعض الأحيان تأخر المديرون في اتخاذ القرارات الحاسمة بسبب عدم توفر المعلومات الضرورية في الوقت المناسب الأمر الذي ينتج عنه ضياع الفرص الثمينة وبالتالي يتحتم تقليل الفترة الزمنية بين جمع المعلومات وتقديمها إلى صانعي القرار بالإضافة إلى ذلك يجب إطلاع المدير على هذه المعلومات وقت الحاجة إلى اتخاذ القرار وليس على أساس دوري، وهكذا تصبح المعلومات ذات أهمية بالغة في اتخاذ القرار في الوقت المناسب لتفادي أي مخاطر قد تنتج عن سوء تقديم المعلومات.

خامساً: مصادر المعلومة المالية: إستنادا إلى (طارق عبد العال جهاد، 1999، صص 31، 32) يمكن تقسيم مصادر المعلومات المالية اللازمة للتحليل إلى نوعين رئيسيين:

1- مصادر داخلية: من المنشأة نفسها وتشمل ما يلي:

1-1- القوائم المالية الأساسية: وتشمل أربعة قوائم أساسية هي قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التغيرات في الحقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية.

1-2- المذكرات و الملحقات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

1-3- التقارير المؤقتة: و التي تقوم على مدار السنة (نصف سنوية أو ربع سنوية).

1-4- تقارير مجلس الإدارة: و التي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

1-5- تقرير مراقب الحسابات: تتضمن معايير إعداد تقارير العناصر التالية:

- يجب أن توضع التقارير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تصويرها وعرضها وفقا للقواعد و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- يجب أن يوضح التقرير مدى ثبات المشروع على إتباع هذه المبادئ و القواعد المحاسبية المتعارف عليها أما إذا كانت القواعد قد طبقت في الفترة الجارية مطابقة لتلك التي كانت مستخدمة في الفترات السابقة.

- يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي نتيجة النشاط بطريقة الملائمة وإلا يجب أن يتضمن التقرير الإيضاحات اللازمة.

- يجب أن يشمل التقرير على إبداء الرأي للقوائم المالية كوحدة واحدة وفي حالة عدم تمكن المراقب من إبداء مثل هذا الرأي فيجب أن يذكر الأسباب.

1-6- قوائم تنبؤات الإدارة.

1-7- معلومات أخرى.

ب- مصادر خارجية: حسب (محمد سمير الصبان، 2001، صص 15) يعتبر من المفيد عند تحليل المعلومات المالية لمنشأة معينة مقارنتها بما هو قائم في المنشآت المنافسة لذلك يعد تجميع

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

عن الصناعة المصرفية مفيدا لعملية التحليل و يضاف إلى ذلك تجميع بيانات عن الاقتصاد بصفة عامة وبيانات عن ظروف المنافسة الدولية وأثر الاتفاقيات الدولية على تلك الصناعات مثل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات.

II- 2 نظام المعلومات المالي: بعدما تناولنا المعلومة المالية، هذا سيقودنا إلى نظام المعلومات المالي الذي سوف ندرسه في هذه النقطة.

اولا: تعريف نظام المعلومات المالي: لقد قدمت عدة تعاريف لنظام المعلومات المالي نذكر منها مايلي:

"إحدى نظم المعلومات المبنية على الحسابات الآلية التي تقوم بعد عملية اتخاذ المديرين الماليين لقراراتهم المتعلقة بالأنشطة التمويلية وتحديد المحفظات المالية و الرقابة على الموارد المالية للمنشأة " حسب (طارق طه، بدون سنة، ص297).

وكذلك يعرف: " هو ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المنشأة الاقتصادية " حسب (عبد الفتاح صحن، بدون سنة، ص81) .

ونستنتج من التعاريف السابقة ما يلي إستنادا إلى (محمد فيومي، 1998، ص18):

-فهو نظام متكامل من آلات وأشخاص لتقديم كل المعلومات اللازمة للإدارة بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للأموال المتاحة للمشروع.

-فإن دور نظام المعلومات ليس مجرد إعداد القوائم المالية و التقارير اللازمة للأطراف الخارجية، بل يهتم أيضا بتقديم المعلومات اللازمة للتخطيط و الرقابة واتخاذ القرارات الإدارية.

ثانيا: أهداف نظام المعلومات المالي: زاد الاهتمام بنظام المعلومات المالي في المؤسسة الاقتصادية لما يقدمه من أهداف تساعد المؤسسة على أداء وظائفها ومن أهمها ما يلي حسب (معاذ فهمي حيدر، 2002، ص36):

-تحقيق الكفاءة: تشير الكفاءة إلى أداء المهام بصورة أسرع، وبأقل تكلفة حيث يمكن تخفيض التكاليف باستخدام النماذج الرياضية التي تحدد المستويات المثلى مثلا: تخفيض تكاليف المخزون من خلال تحميل المورد تكاليف التخزين وذلك من خلال ربط الموردين بشبكة الاتصالات الخاصة، وإعطاء أوامر الشراء عند الحاجة.

ب- التعرف على الفرص واستغلالها: تعيش المؤسسة الاقتصادية في محيط سريع التغيير، الأمر الذي يتطلب ضرورة التكيف معها، وليس هناك وسيلة أفضل من الحاسب الآلي لتحديد التغييرات وبالتالي تساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات التي تمكنها من استغلال الفرص الجديدة بسرعة ، ويكون ذلك من خلال تحديد أسواق جديدة.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

ثالثا: وظائف نظام المعلومات المالي: يكمن الهدف الأساسي لنظام المعلومات المالي في تجميع وتوصيل المعلومات المفيدة لأصحاب القرارات تتجلى العمليتين في عملية التشغيل للمعلومات المجمعمة وبطريقة متسلسلة ومنظمة ويصحب هذه الدورة عملية الرقابة و التغذية العكسية، وبناءا على ذلك يمكن حصر نشاط نظام المعلومات المالي في خمس وظائف وهي كما يلي حسب (محمد حسين علي حسين، 2003، ص53):

*تجميع البيانات: تجميع البيانات هي نقطة البداية في حركة نظم المعلومات حيث تبدأ وظيفة تجميع البيانات بتحديد ما هي البيانات التي ستعتبر المدخلات الأساسية للنظام ثم تجميعها من مصادرها المختلفة وإعادتها للتشغيل وتتم عملية تحديد البيانات عن طريق:

-تجميع البيانات التي تتعلق بالأحداث الخارجية و العمليات الداخلية و القرارات الإدارية.

-ضرورة أن تكون البيانات مختصرة أو ملخصة إلى أقصى ما يمكن.

-تحديد أشخاص معينين تتحصر مهمتهم في تجميع البيانات وبعد ذلك تبدأ الأنشطة التنفيذية لوظيفة تجميع البيانات وهي:

-الحصر و التسجيل: ويتمثل هذا النشاط في جلب البيانات المختلفة للنظام ثم تسجيلها حتى يمكن أن تستخدم في عملية التشغيل ويتم تسجيل هذه البيانات بشكل مادي ملموس مثل: أوامر الشراء و الشيكات ... إلخ أو إلكترونيا في حالة استخدام الحسابات الإلكترونية عن طريق شرائط أو اسطوانات أو إدخالها مباشرة إلى نظام التشغيل باستعمال لوحة المفاتيح.

-الترميز: لتسهيل استخدام البيانات يتم ترميزها ويتكون الترميز من حروف، أرقام، حروف خاصة ... إلخ.

-التصنيف: وهو وضع البيانات في صورة فئات أو مجموعات وفقا لخصائص مشتركة بين بيانات كل فئة أو مجموعة باستخدام نظام الترميز السابق.

-التدقيق: وهو عملية فحص البيانات للتأكد من اكتمالها وصحتها ودقة العمليات الحسابية الظاهرة بها.

-التحويل: وهو آخر نشاط لوظيفة تجميع البيانات حيث تتم عملية تحويل البيانات من وسيلة إلى أخرى مثل تحويل بيانات فواتير البيع إلى أسطوانات ممغنطة ثم تتحول إلى نبضات إلكترونية داخل وحدة التشغيل المركزية للحاسب.

*تشغيل البيانات: يقصد بتشغيل البيانات معالجة البيانات من خلال مجموعة من العمليات الأساسية المتمثلة فيما يلي حسب (محمد الفيومي، 1999، صص 22، 21):

-التصنيف: وهو نشاط مكمل لنشاط التصنيف في وظيفة تجميع البيانات.

-الترتيب: يهتم الترتيب بوضع البيانات في صورة معينة طبقا لصفة شائعة بين هذه البيانات وعادة ما يكون الترتيب على أساس الحروف أو باستخدام الأرقام تنازليا أو تصاعديا أو

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

على أساس الصفة أو النوع أو العمر ... إلخ، ويمكن أن تشمل عملية الترتيب على عملية دمج فئات صغيرة للبيانات في فئة واحدة كبيرة.

-العمليات الحسابية: يقصد بالعمليات الحسابية معالجة البيانات حسابيا (جمع، طرح، ضرب، قسمة) بغرض الحصول على بيانات أو نتائج جديدة من هذه العمليات.

-المقارنة و التلخيص: وهو إجراء عمليات المقارنة المنطقية (أكبر من أو أصغر من أو يساوي) بين نوعين أو أكثر من البيانات أو بين مجموعة من مفردات البيانات لاستخراج نتائج معينة أو اكتشاف حقائق وتحقيق علاقات يتم استخدامها في اتخاذ القرارات، أما التلخيص فيقصد به تجميع وتركيز البيانات التفصيلية في بيان واحد أو عدد محدود من البيانات بغرض التأكيد على نقاط أساسية أو اتجاهات معينة.

-التقرير: يقصد بالتقرير تقديم نتائج العمليات السابقة بالشكل و المضمون و الوسيلة الملائمة إلى مستخدم هذه العمليات.

*إدارة العمليات: إستنادا إلى (محمد الفيومي، 1999، ص23) يقصد بوظيفة إدارة البيانات الأنشطة الخاصة بتنظيم وإدارة عمليات التخزين، إسترجاع، إعادة إنتاج، تجديد، صيانة البيانات .

-التخزين: يعتبر التخزين من الأنشطة الهامة لتنظيم المعلومات لأنه يقوم بحفظ البيانات و المعلومات ويتم ذلك بطريقة منظمة ومدروسة بحيث يسهل استرجاعها عند الحاجة إليها وتختلف وسيلة التخزين باختلاف نوع نظام المعلومات حسب ما إذا كان نظاما يدويا وعلى مستندات أو نظام إلكتروني على وسائل يستطيع الحاسب أن يقرأ منها.

-الاسترجاع: نشاط عكس نشاط التخزين، حيث يقصد به استدعاء البيانات المخزنة في وقت لاحق لتشغيلها وتوصيلها كمعلومات إلى المستخدمين.

-إعادة الإنتاج: ويقصد بها استخراج صورة أو أكثر عن البيانات المخزنة في وقت لاحق لتشغيلها وتوصيلها كمعلومات إلى مستخدمين.

-إعادة الإنتاج: ويقصد بها استخراج صورة أو أكثر عن البيانات المخزنة لاستخدامها في أغراض مختلفة مع بقاء الأصل، كما هو على حاله في وحدة التخزين، ففي حالة التلف أو فقدان نرجع إلى الأصل.

-التحديث: ويقصد به عمليات تحديث البيانات المخزنة لتأخذ في الاعتبار العمليات، القرارات التي تمت خلال الفترة كتحديد العملاء.

-الصيانة: ويقصد بها عمليات الإضافة، الحذف، التصحيح أو التفسير التي تجري على الملفات التي تحوي البيانات المخزنة كإضافة أو حذف أو تغيير عنوان لعميل ما.

رابعا: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المالي: فيما يلي سوف نتناول بإيجاز أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المالي.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

1- النظم الفرعية لمدخلات نظام المعلومات المالية: إستنادا إلى (طه طارق، بدون سنة، ص 299-305) النظم الفرعية كمدخلات نظام المعلومات المالية وهي تمثل المصادر التي تستقي منها قاعدة بيانات التمويل مدخلاتها :

*نظام معالجة البيانات: يهدف هذا النظام إلى إنتاج البيانات المالية وحفظها داخل قاعدة البيانات وتحديثها، ثم إعداد التقارير و المستندات بناء على ذلك، ومن الملاحظ أن نظام معالجة البيانات المالية يلتزم بعدد من الإجراءات النمطية حيث يمكن إجراء عمليات المراجعة و التقييم على أساسها، كما يوفر الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن استخدامها في المستقبل لحل المشكلات المالية التي تواجه المؤسسة، ويعتمد نظام معالجة البيانات على نظامين فرعيين هما.

-نظام البيانات المحاسبية: الذي يهتم بمسار وتدفق الأموال وكمياتها وزمن صرفها و الحصول عليها.

-نظام البيانات التكاليفية: ويهتم بتجميع وإعداد البيانات المتعلقة بمختلف التكاليف التي تتكبدها المؤسسة لممارسة نشاطها.

*نظام المراجعة الداخلية: يتولى هذا النظام توفير المعلومات اللازمة للمدير المالي حول نتائج الأداء المالي للمؤسسة على نحو يساعد في تقييم المركز المالي و الأوضاع المالية بصورة سليمة كما يتيح الفرصة في الوقت ذاته للتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في النواحي المالية، فضلا عن فريق العمل الذي يقوم بمراجعة السجلات المالية للمنشأة و الذين يطلق عليهم المراجعين الداخليين، تعتمد معظم المؤسسات على مراجعين خارجيين لمراجعة سجلات حساباتهم وذلك لغرض التأكد من سلامتها، وإعداد التقارير عن نتائج أعمال المؤسسة لكي يطلع عليه من يهمله الأمر من المساهمين، البنوك، والأجهزة الحكومية المختلفة.

توجد ثلاثة أنواع رئيسية من المراجعة وهي:

-المراجعة المالية: و التي تهتم بمدى دقة السجلات للمؤسسة، الأمر الذي يقوم به المراجعون الخارجيون، وقد يشاركونهم المراجعون الداخليون في ذلك.

-المراجعة التشغيلية: تقوم بتقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للمؤسسة، كما أنها تعتبر أداء من أدوات الرقابة الإدارية الشاملة، فضلا عن تقييم نظم الرقابة و المعلومات في المؤسسة للتأكد من فعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة.

-المراجعة الزمانية: وهي مراجعة مستمرة للأداء المالي للمؤسسة ويتم من خلال الاختيار العشوائي لعينات من البيانات ليتم مراجعتها.

*نظام مخابرات التمويل: يقوم هذا النظام بتوفير المعلومات المالية الخارجية التي ترتبط وتؤثر على التدفقات الداخلة من الخارج إلى المؤسسة باعتبار أن التمويل النشاط المسؤول عن تلك التدفقات وتتمثل تلك المعلومات ذات الصلة بالمعلومات التي يتم جمعها عن المساهمين، البنوك، الأسواق المالية و المؤسسات المالية الكبرى، في المقابل يقوم نظام

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

مخبرات التمويل بنشر المعلومات المالية عن المؤسسة و التي تهتم المؤسسات المالية الأخرى، فعلى سبيل المثال يهتم البنك قبل تقديم قروض أو أي تسهيلات نسب الربح و السيولة ومعدل دوران الأصول وغيرها.

ويهدف نظام المخبرات من وراء تجميع المعلومات المالية إلى تحديد أفضل مصادر التمويل للمؤسسة، وكذا أنسب الاستثمارات التي يمكن توجيه أموال المنشأة إليها وتعتبر المعلومات التي تهتم المساهمين من أكثر الأنشطة أهمية بالنسبة لنظام معلومات التمويل، الهيكل التنظيمي للإدارة المالية في الكثير من مؤسسات الأعمال، الشركات المساهمة، يتضمن قسم خاص بشؤون المساهمين يتولى نشر المعلومات المالية عن المؤسسة في صورة تقارير دورية ملخصة ومبسطة كما أنه، نظام معلومات التمويل يدرس التدفق الداخلي من المعلومات عن المساهمين في صورة الاقتراحات و الشكوى التي يقومون بتقديمها و الإيضاحات التي يطلبونها، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالمساهمين، يقوم نظام معلومات التمويل بتجميع المعلومات عن البنوك وشركات التأمين، فالعمليات التي تتم بين المنشأة وهذه المؤسسات تؤثر على القرارات التمويلية التي يتخذها المدير المالي وغالبا ما يأخذ التدفق المعلوماتي الداخل للمنشأة الشكل الرسمي حيث يتم نقل المعلومات في شكل تقارير دورية، ويمكن القول أن نظام مخبرات التمويل يعتمد على عدة قنوات للحصول على المعلومات المالية.

-قنوات الاتصال الرسمي: تتمثل في المنشورات والتقارير في المجالات والإحصائيات والتقارير التي تقوم بها المؤسسات كالبنوك وشركات التأمين.

-قنوات الاتصال غير الرسمية: تتمثل في مختلف الاتصالات الشفهية التي يجريها مسؤولي المنشأة مع المؤسسات المالية المتعاملة معها للحصول على المعلومات المتعلقة بالنشاط التمويلي.

-قواعد بيانات الحاسوب و شبكات الأنترنت Internet: يمكن لنظام مخبرات التمويل أن يستوحي العديد من المعلومات من خلال البيانات العامة المتاحة للجمهور و التي توفرها مؤسسات الخدمات الفورية للمعلومات.

ب-النظم الفرعية لمخرجات نظام المعلومات المالية: تطرقنا فيما سبق إلى النظم الفرعية لمدخلات المعلومات المالية وسنتطرق في هذا المطلب إلى النظم الفرعية لمخرجات نظام المعلومات المالية و التي تعكس الأنشطة الأساسية التي يستخدمها هذا النظام إستنادا إلى (علي عبد الهادي حسام، بدون سنة، ص ص 394-403).

*نظام التنبؤ المالي: يقوم هذا النظام بتوفير المعلومات المالية حول الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة على نحو يتيح الوقت الكافي لتدبير إجراءات تلك الاحتياجات ومن ناحية أخرى تساهم المعلومات المتوفرة في نظام التنبؤ في تحديد استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة مستقبلا، وعمليات التنبؤ المالي ما هي إلا امتداد لعمليات الحالية للمؤسسة، فالتنبؤ لا يتم من فراغ ولكن بناء على أحداث تمت فعلا وهو ما يعكس أهمية المعلومات المالية التاريخية، ومن قرارات التي تشملها عملية التنبؤ، يفترض أنها قرارات شبه مهيكلة، فجزء منها يعتمد على بعض المتغيرات التي يمكن قياسها، وهي التي تتناول الأحداث

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

الماضية، وفي المقابل يعتمد الجزء الآخر على متغيرات أخرى لا يمكن قياسها على وجه الدقة لأنها تتعلق بالظروف المستقبلية.

*نظام إدارة التمويل: يتم هذا النظام بمسار التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من المؤسسة، فالمدير المالي يحتاج إلى معلومات تساعد على إجراء تحليلات لاتخاذ القرار المالي المناسب، ونظام إدارة التمويل يوحد تأثير تغير عدد من قيم المتغيرات على باقي المتغيرات الأخرى بناء على المعلومات التي يتحصل عليها المدير المالي يتم تعديل التوقعات المالية الداخلة و الخارجة من المؤسسة، فعلى سبيل المثال ماذا يمكن أن يحدث إذا ما قامت المؤسسة بتأجيل السداد النقدي لأحد الموردين ؟ هذا التصرف له تأثير على أكثر من متغير، فهو سيحقق فائض نقدي بخزينة المؤسسة في الوقت نفسه لن تقل التزامات المؤسسة تجاه الموردين بالمبلغ الذي كان من المفروض سداه للمورد وربما تزيد التزامات المؤسسة في هذه الحالة.

*الرقابة المالية: يستهدف نظام الرقابة المالية التأكد من أن الموازنات التشغيلية التي تم رصدها لتمويل الأهداف و الاستراتيجيات قد تم انتقائها من البنود المخصصة من أجلها وفقا للإجراءات الموضوعة من قبل المؤسسة، ومن المعروف أنه يتم رصد موازنة لكل إدارة داخل المؤسسة بغرض تمكينها من أداء أنشطتها وتحقيق عروض الأهداف خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ومن ثم يتم تقييم أداء المديرين وفقا لما تحققه من تلك الأهداف، من الملاحظ أن هناك أكثر من مدخل لتحديد الموازنات المالية، فبعض المؤسسات تضع الموازنة من أعلى إلى أسفل بمعنى أن تحديد الموازنات لمختلف الأقسام و الإدارات داخل المؤسسة، وتقوم به الإدارة العليا لكونها تتمتع برؤية أوسع نظرا لما يتوفر لها من معلومات واستراتيجيات طويلة الأجل و بالتالي فهو أكثر قدرة على تحديد المخصصات المالية للمؤسسة، بينما تقوم بعض المؤسسات بوضع الموازنات من أسفل إلى أعلى بمعنى قيام المستويات الإدارية الأولى بوضع تصوراتها حول الاحتياجات المالية اللازمة لها ثم يتم بعد ذلك تصعيدها إلى أعلى لاعتمادها، وهناك بعض المؤسسات تشجع نوع ثالث يسمى الموازنات بالمشاركة، بمعنى يتم الاتفاق بين الإدارة العليا وإدارة المستويات السفلى في وضع الموازنات وتتم عمليات التفاوض و الصرامة إلى أن يتوصل الطرفان إلى الحل.

*نظام التكاليف: حسب (خالد أمين عبد الله، 1983، صص 467-468) يرتكز نظام التكاليف بشكل رئيسي في المشروعات الصناعية التي تقوم بعمليات تحويل المواد الخام باستخدام العمل و الآلات إلى سلع جاهزة، ويقوم نظام التكاليف بإعداد قوائم تبين الآثار المالية لعمليات التصنيع و التي تخدم أغراض الإدارة في المؤسسة ومن بين هذه القوائم قائمة تكلفة البضاعة المصنعة، وقائمة تكلفة البضاعة المباعة ... إلخ حيث تبرز فيها أهمية عناصر الإنتاج (المواد الأولية، أجور العمال، المصاريف المقترنة بالآلات ...). ويهتم نظام التكاليف بمهام تسجيل وتصنيف وتلخيص وعرض بيانات المواد و العمل، وتكاليف التصنيف الغير المباشرة، و المتعلقة بإنتاج السلع و الخدمات، فمن أغراض التكاليف تحديد تكلفة الوحدة في نشاط معين وتزويد إدارة المشروع بالمعلومات المالية الملائمة للتخطيط و الرقابة واتخاذ القرار.

الفصل الأول: التأسيس النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

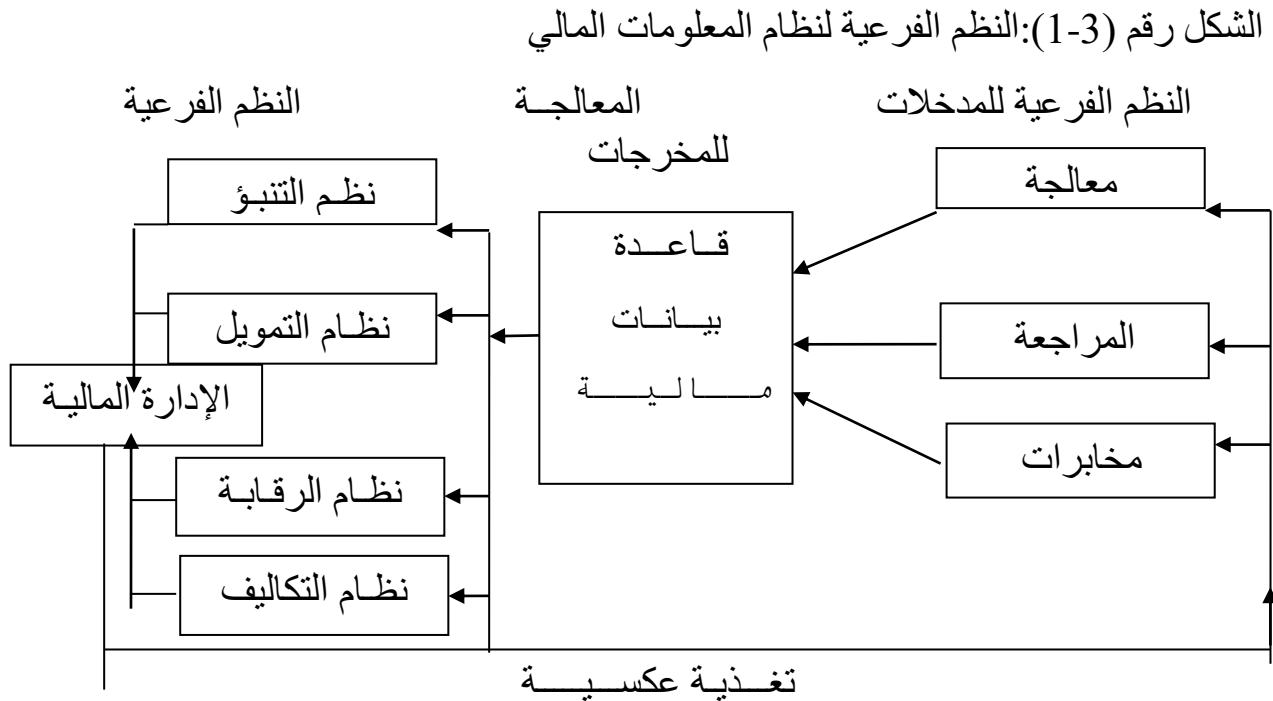
لا يعتبر نظام التكاليف بديلا عن المحاسبة المالية بل مكملا لها، فالأول يستعمل بعض بيانات المحاسبة المالية كمشتريات المواد وأجور العمال وتكاليف التصنيع، ومعالجتها وتجزئتها وتصنيفها وتلخيصها للوصول إلى تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة المخزون و اللذان يردان إلى المحاسبة المالية ويظهران في قائمة نتيجة الأعمال (الدخل أو الربح أو الخسارة) وقائمة المركز المالي، ويمكن تلخيص أغراض نظام التكاليف في ما يلي:

-تحديد تكلفة الإنتاج لحساب الربح أو الخسارة و تكلفة المخزون خلال الفترة المحاسبية.
-ممارسة الرقابة على:

-تكاليف المشروع لإبقائها ضمن الحدود الموضوعه مسبقا.

-مدراء المشروع بقياس مستوى كفاءتهم عند أدائهم لمهامهم.

-تزويد إدارة المنشأة بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات رشيدة عند وضع الأسعار أو إلغاء إنتاج سلعة أو زيادة أو تقليص الكمية المنتجة من السلع، وغير ذلك من القرارات. والشكل التالي سوف يوضح جميع النظم الفرعية لنظام المعلومات المالي:



المصدر: حسب (طارق طه، بدون سنة، ص 298).

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي لاتخاذ القرار التمويلي

لم تعد عملية إتخاذ القرارات في وقتنا الحالي أسلوبا من أساليب التجربة والخطأ، بل أصبحت تعتمد على أساليب عامية دقيقة بغرض الوصول الى القرارات السليمة، ومن أجل إتخاذ قرارات تكون أكثر نجاعة وفعالية.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى نقطتين أولهما ماهية إتخاذ القرار وذلك من خلال مفهوم وتطور عملية إتخاذ القرار وكذلك إلى مختلف تصنيفاتها...، أما في النقطة الثانية فهي تتناول ماهية قرار التمويل.

I- إتخاذ القرار:

I-1- ماهية إتخاذ القرار:

اولا: مفهوم اتخاذ القرار: هناك عدة تعاريف لعملية اتخاذ القرار نذكر منها:

عملية اتخاذ القرار تعني: " الإختيار الحذر والدقيق لاحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعة من البدائل المتاحة " حسب (نواف كنعان، 1983، ص86).

يعرف ايضا على انه: "الإختيار المدرك (الواعي) بين البدائل المتاحة من موقف معين" حسب (علي السلمي، 1990، ص190).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار على أنها عملية إختيار بديل من البدائل المتاحة لمعالجة مشكلة معينة في موقف معين من اجل إيجاد الحل الملائم لهذه المشكلة. ولتوسيع أكثر لمفهوم إتخاذ القرار لابد من التطرق إلى تطوره في الفكر التنظيمي.

ثانيا:تطور عملية إتخاذ القرار في الفكر التنظيمي:

1-اتخاذ القرار في ظل المدارس الكلاسيكية: ظهرت المدارس الكلاسيكية أو التقليدية في ميدان التنظيم الاداري في أوائل القرن العشرين وقد تأثر روادها بالجو السائد آنذاك والذي تزامن مع الثورة الصناعية، وتقوم هذه المدارس على إفتراض أساسي مفاده: " أن الادارة تسعى دائما لتحقيق أعلى انتاجية ممكنة " حسب (نواف كنعان، 1998، ص73)، بالإضافة إلى فكرة أن القرار يجب أن يكون مبني على هدف واحد وهو تعظيم الربح وتخفيض التكاليف في بيئة تتسم بالإستقرار والتأكد، كما أن هذه المدارس تقوم عموما على الفرضيات التالية حسب (Jean Francois Dhénin ,1998 ,p175):

-صفة الرشاد في اعضاء التنظيم.

-نطاق محدد في الاشراف والرقابة.

-يعتمد التنظيم على أسلوب الخضوع الكامل من المرؤوسين للرؤساء.

1-1-مدرسة الادارة العلمية: تعتبر هذه المدرسة اول المدارس في علم إدارة الأعمال وتسمى بمدرسة الإدارة العلمية لإعتمادها على قواعد ثابتة في معالجة وحل المشاكل الادارية،

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

وتنسب هذه المدرسة لـ: (فدريك تايلور)، الذي قدم إسهامات معتبرة في مجال إتخاذ القرارات من خلال النتائج التي توصل إليها من أبحاثه الميدانية والتي درس فيها عنصر الوقت والحركة، وتأكيد على ضرورة إختيار الأفراد والآلات والمواد بأسلوب علمي وذلك من أجل تحقيق الكفاية الإنتاجية بالإضافة للتخصص وتقسيم العمل، والفصل بين العمل الفكري والعمل التنفيذي، كما أن تايلور يؤمن بتأثير الحوافز المادية ودورها الكبير في رفع الكفاية الإنتاجية.

هذه النتائج يراها بعض علماء الادارة على انها تمثل منطلقا لتطبيق الأساليب العلمية في إتخاذ القرارات التي تقوم على إتباع مراحل وخطوات معينة يهدف التوصل إلى الحل الأمثل للمشكلة موضوع الدراسة.

1-2- مدرسة التقسيم الإداري: ينصب أهتمام أنصار هذه المدرسة على التكوين الداخلي للتنظيم وعلى كيفية توزيع النشاطات بين أقسامه بالشكل الذي يحقق التكامل بينها وذلك بتحقيق اهداف التنظيم من خلال تحديدها وتحديد الاعمال والانشطة اللازمة، وكل ذلك إبتغاء الوصول إلى الكفاءة الادارية ومن أبرز رواد هذه المدرسة (هنري فايول) و (فرنك جلبرت) حسب (عبد الغفار حنفي، 1993، ص38).

وخلافا عن هذه المدرستين هناك مدارس كلاسيكية كثيرة أخرى لم نتعرض إليها مثل المدرسة البيروقراطية...

ب- إتخاذ القرار في ظل مدرسة العلاقات الإنسانية: بعد الإنتقادات التي وجهت لإفتراضات ومفاهيم المدارس الكلاسيكية، ظهرت إتجاهات جديدة في الفكر الاداري تمثلت في الإسهامات التي قدمها رواد مدرسة العلاقات الإنسانية التي جاءت للاهتمام بالعلاقات الإنسانية بجانب تطبيق المبادئ العلمية للإدارة لإحداث التوازن بين الناحيتين، ويعتبر الإهتمام بالعنصر البشري الهدف الذي تسعى لتحقيقه هذه المدرسة التي تقوم على الإفتراض التالي: "العنصر الانساني يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على الإنتاج ومن ثم فإن زيادة الإنتاج تتحقق من خلال فهم طبيعة الأفراد وتشجيعهم وتكليفهم مع التنظيم " حسب (نواف كنعان، 1998، ص49).

ج- إتخاذ القرارات في ظل المدارس السلوكية: ظهرت المدارس السلوكية في الثلاثينيات وتعتبر إمتدادا لمدرسة العلاقات الإنسانية، لكنها ركزت على سلوك الفرد أثناء العمل وجميع العلاقات التي تنشأ في مكان العمل بالإعتماد على علم النفس الذي يدرس السلوك الإنساني في شكل عام، وعلم الإجتماع الذي يبحث في معرفة ووصف تصرفات الأفراد والجماعات ومدى تأثيرها على المؤسسة، وقد إنتقد رواد هذه المدرسة فكرة النظام المغلق والرشد في إتخاذ القرارات الإدارية، وإعتبروا المؤسسة نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة حسب (إبراهيم عبد العزيز شيحا، 1993، ص118).

أما في مجال إتخاذ القرار فيجدر الإشارة أن رواد المدرسة السلوكية قد إهتموا كثيرا بهذا المجال ومن بينهم "ماري فوليت" التي ساهمت في توضيح الأسس التي تقوم عليها سلطة القائد في إتخاذ القرارات، كما لفتت الإنتباه إلى أهمية تحديد الأهداف عند إتخاذ القرارات وضرورة التوفيق بين الأهداف المتعارضة حتى تكون الحلول ممكنة التنفيذ، أما "تشيستر

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

برنارد" فقد لفت الإنتباه والأنظار من خلال أبحاثه إلى أن إتخاذ القرار يعتبر جانبا هاما في العمل الإداري، وذهب إلى حد القول بأن: " العمل والأداء في التنظيم الإداري يمكن تحليله إلى مجموعة من القرارات المتداخلة والمتشابكة " حسب (قدور بن نافلة، 2001، ص07).

تعرضت المدارس السلوكية على غرار المدارس الكلاسيكية ومدرسة العلاقات الانسانية إلى جملة من الإنتقادات أهمها: إهتمامها البالغ بسلوكات الأفراد، ولكن يجدر الإشارة إلى أن المدارس السلوكية تعتبر الركيزة الأساسية لنظريات التنظيم الحديثة الخاصة في مجال إتخاذ القرار.

د-نظرية القرار: إهتم "هربرت سيمون" بنظرية القرار، ومن بين اهتماماته الرائدة في هذا المجال إقتراحه للمعايير التي تساعد المدير متخذ القرار على اختيار البديل ويشير سيمون إلى أنه لابد من المقاربة بين البدائل في حدود الأهداف المعينة للوصول إلى القرار السليم كما أنه تناول بالتحليل صفة الرشد في القرارات، وأكد على فكرة أن القرار الإداري لا يكون رشيد بنسبة عالية لأنه محدود بكفاءة الفرد، أهدافه الشخصية، والمعلومات المتوفرة لديه لذ قسم مفهوم الرشد في سلوك الأفراد إلى حسب (نواف كنعان، 1998، ص44):

-الرشد الموضوعي: وهو يعكس السلوك الصحيح الذي يسعى إلى تعظيم المنفعة في حالة معينة ويقوم على أساس توفر المعلومات الكافية عن البدائل المتاحة لإختيار البديل المناسب.

-الرشد الشخصي: وهو يعبر عن السلوك الذي يسعى إلى تعظيم إمكانية الحصول على المنفعة في حالة معينة بالإعتماد على المعلومات المتاحة، بعد أخذ القيود والضغوط التي تحد من قدرة الإداري على المفاضلة والإختيار حسب (عبد الغفار حنفي، 1993، ص45، 46).

وفي تحليله للقرار الإداري يرى سيمون أنه يتم ذلك من خلال عنصرين، عنصر التكلفة ويتمثل فيما يتطلبه اتخاذ القرار وتنفيذه من جهد ووقت وموارد مالية خلال مرحلة جمع المعلومات وتصنيفها، وإقتراح البدائل وتقييمها، أما العنصر الثاني خاص بنتائج القرار ويعتبر هذا العنصر معقد لإرتباطه بالأهداف المرجوة من القرار وبالسياسة العامة للمؤسسة.

أوضح سيمون في أبحاثه أيضا أن الدوافع النفسية وسلوكيات الأفراد لها تأثير كبير على العملية الإدارية وخاصة على عملية إتخاذ القرارات وأضاف أنه يمكن أن تتحقق الكفاية الإدارية عن طريق التخصص في العمل والتدرج الوظيفي بالإضافة إلى الرقابة من الرؤساء على أقل عدد من المرؤوسين .

وانطلاقا من هذه المدارس والنظريات يمكن إستخلاص أهمية إتخاذ القرار.

ثالثا: أهمية إتخاذ القرار: إستنادا إلى (أحمد محمد المصري، 2008، ص222) تعلق المنظمات المختلفة أهمية كبرى على عملية اتخاذ القرار بسبب الحقيقة التي تقول أن القرار الخاطيء له تكلفة، وتكتسب هذه العملية أهمية متزايدة بسبب التطورات التي أدخلت على طرق جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها وتخزينها، فإتخاذ القرار هو السبيل للوصول إلى حلول المشاكل التي تواجه المنظمة، وترتبط عملية إتخاذ القرارات ارتباطا مباشرا بوظائف

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

الإدارة، كالتخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، فهي عملية تتم في كل مستوى من المستويات التنظيمية، كما يتم في كل نشاط من أنشطة المنظمة.

وعملية اتخاذ القرار تمثل الإدارة الرئيسية التي يستخدمها المديرون في التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة، لان المدير العام والمشرف على العمال، ومديري الإدارات سواء في الإنتاج أو التسويق أو غيره يواجهون ظروفًا تتطلب منهم اتخاذ القرارات، وعملية اتخاذ القرار هي الهدف الأساسي الذي تهدف المؤسسات إلى تحقيقه من خلال العمليات الإدارية المختلفة.

وتتخذ هذه العملية عدة مراحل ووسائل أبرزها: العصف الذهني والتي يتم فيها طرح مقترحات وأفكار بشكل عشوائي دون مناقشة لها، وبعد أن تنتهي هذه المرحلة يتم تحليل المقترحات مع توضيح نقاط قوتها وضعفها ومن ثم يتم التوصل إلى الإقتراح الأنسب وإجراء التعديلات عليه حتى الوصول إلى القرار الأنسب.

رابعاً: تصنيف القرارات: يصادف الفرد في المؤسسة، في أي موقع من مواقع العمل، وفي أي نوع من النشاطات العديدة المواضيع والمشاكل التي تتطلب منه اتخاذ قرارات بشأنها، ويختلف نوع القرار باختلاف موقعه والمؤسسة التي يعمل بها، أو التي يتعامل معها، ومنه نميز عدة أنواع للقرارات تصنف تبعاً لبعض المعايير نذكر منها:

1- تقسيم القرارات وفقاً للوظائف الأساسية: حيث تنقسم هذه القرارات إلى حسب (نواف كنعان، 2003، ص 249):

1-1- قرارات متعلقة بالعنصر البشري: تتضمن هذه القرارات مصادر الحصول على الموظفين وطرق الإختيار والتعيين، نوعية التدريب المطلوبة، وأسس تحليل الوظائف وعلاقة المؤسسة بالنقابات العمالية والمؤسسات ذات العلاقة بالعنصر البشري... الخ.

1-2- قرارات متعلقة بالإنتاج: تتضمن القرارات الخاصة بإختيار مواقع للمصانع وقربها من مستلزمات الإنتاج، وحجم الإنتاج والسياسة الخاصة به، ومصادر الحصول على المواد الخام والتخزين والرقابة على الإنتاج وجودته.

1-3- قرارات متعلقة بالتسويق: هي تلك القرارات الخاصة بنوعية السلعة التي سيتم بيعها، أوصافها، الأسواق التي سيتم التعامل معها، وسائل النقل والتخزين للمنتجات وخدمات البيع... الخ.

1-4- قرارات متعلقة بالتمويل: هي القرارات الخاصة بطرق تمويل المؤسسة كحجم رأس المال اللازمة للمؤسسة، كيفية ونسبة توزيع الأرباح، والهدف من هذه القرارات، الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة.

1-5- قرارات متعلقة بالوظائف الإدارية: هي القرارات التي يحدد من خلالها الهيكل التنظيمي للمؤسسة وإستناداً للمناصب الإدارية، وقواعد إختيار المديرين وتدريبهم ومراقبتهم... الخ.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

ب- تقسيم القرارات وفقا لإمكانية برمجتها: حسب هذا المعيار فقد قسم سيمون القرارات حسب (صبرينة شراقة، 2003، ص119) الى:

ب-1- قرارات هيكلية (مبرمجة): هي القرارات التي تتخذ بشأن مشاكل مطروحة واضحة المعالم، وتتميز بانها متكررة لاتعتمد على الذكاء في حلها بل على التجربة، وحلها يكون عن طريق إتباع إجراءات مهيكلة على شكل مراحل سهلة التنفيذ، وبالتالي فالمسير ليس مجبرا على دراسة المشكلة كلما عرضت عليه، فتأتي هذه القرارات لمعالجة الطلبات ولفوترة المبيعات... الخ.

ب-2- قرارات غير مبرمجة (قرارات غير مهيكلة): هذه القرارات تحتاج إلى ذكاء متخذ القرارات، فيقوم المسير بالبحث عن أفضل الحلول التي يمكن الوصول إليها ثم إختيار أفضلها، فتتخذ هذه القرارات عند إختيار مورد جديد أو عند إدراج منتج جديد في السوق، أي أن هذه القرارات تتسم بالحدائة، ويتميز هذا النوع من القرارات بالخصائص التالية:
-تحمل درجة عالية من عدم التأكد.

-تتحكم بها عدة متغيرات مما يجعلها معقدة.

-المعلومات المتوفرة قليلة وغير كافية، إن لم نقل إستحالة الحصول عليها لتعلقها بمستقبل المؤسسة.

-تدفق المعلومات متقطع وعشوائي لطبيعة المشاكل التي تتناولها مثل هذه القرارات.

-صعوبة تحديد المعالم الأساسية للمشكلة.

ج- تقسيم القرارات وفقا لظروف إتخاذها: تؤثر البيئة التي يتخذ فيها القرار على قرار المتخذ، وهذا لوجود عدد كبير من المتغيرات التي تؤثر في نوع القرار ويمكن تقسيمها الى حسب (علمي لزهري، 2006، ص133):

ج-1- القرارات في حالة التأكد: يقصد بحالة التأكد التام أن يكون متخذ القرار على علم تام بكل المعلومات الملائمة واللازمة لإتخاذ القرار، ويفترض في هذه الحالة أن متخذ القرار يستطيع أن يحدد كل البدائل الممكنة والمتطلبات اللازمة لتنفيذها كما يعرف على وجه اليقين نتيجة كل بديل.

وتتميز عملية إتخاذ القرار في هذه الحالة بالسهولة، كما ان البيئة الخارجية لاتؤثر على نتائج القرار، ولو أن الحالة تعتبر غير واقعية، حيث أنه لا يمكن وجود حالة تأكد تام.

ج-2- قرارات تحت ظروف المخاطرة: وهي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع، وبالتالي فإن على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل، وكذلك درجة إحتمال حدوثها، والصفة الأساسية لهذه الحالة، انه لنتائج كل بديل تتوفر معلومات قليلة لمتخذي القرار مما يعني أنه في حالة مخاطرة.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

ج-3-قرارات في حالة عدم التأكد: يقصد بحالة عدم التأكد تلك الحالة التي يوجد فيها أكثر من بديل دون أن يعرف متخذ القرار ولا يستطيع أن يقدر أحتمال حدوث كل بديل لعدم وجود أي بيانات سابقة، كما في حالة إنتاج منتج جديد، فهي القرارات التي تتخذ عندما ترسم أهداف المؤسسة العامة وسياستها، وتكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا بإمكانية حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد إتخاذ القرار، وذلك بسبب عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية وبالتالي صعوبة التنبؤ بها.

د-تقسيم القرارات وفقا للمشاركة في إتخاذها: وتنقسم القرارات وفقا لهذا المعيار إلى:

د-1- قرارات فردية: وهي القرارات التي تتخذ بشكل إنفرادي فيقوم الفرد بتحليل المشكلة ودراستها وتحديد البدائل المتاحة وتقييمها ثم إتخاذ القرار بشأن أفضل البدائل وأحسنها.

د-2- قرارات جماعية: هي القرارات التي تتخذ بصفة جماعية وتعني بذلك دراسة المشكلة المطروحة من طرف مجموعة من الأفراد وتحديد البدائل المتاحة ثم التصويت على أفضل الحلول وتنفيذها .

ه-تصنيف القرارات وفقا لأهميتها: حيث تنقسم القرارات وفقا لهذا المعيار إلى حسب (Ansoff.HI,1986,p135):

ه-1- القرارات الإستراتيجية: تتعلق هذه القرارات بكيان المؤسسة ومستقبلها والبيئة المحيطة بها، وتتميز القرارات الإستراتيجية بالثبات النسبي طويل الأجل، وبضخامة الإستثمارات أو الإعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، وبأهمية الأثار والنتائج التي تحدثها في مستقبل التنظيم، فالقرارات الإستراتيجية تعالج المشاكل المعقدة والتي تتطلب إهتماما خاصا وتتميز بكونها: محدودة وتتميز بالندرة.

-تعتمد على معلومات داخلية وخارجية للمؤسسة .

-مستوى عدم التأكد والمخاطرة كبيرين.

-عند إتخاذ مثل هذه اقرارات فإن مستقبل المؤسسة مهدد وفي موقف حر ج.

ه-2- القرارات التكتيكية: هي القرارات التي تتخذها الأقسام والإدارات-الإدارة الوسطى-تهتم هذه القرارات بتوفير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، وتحديد مسار العلاقات بين العاملين أو بيان حدود السلطة وتقسيم العمل وتفويض الصلاحيات، كما أن مثل هذه القرارات تهتم بكيفية إستغلال الموارد للإستمرار في العمل، وتتميز هذه القرارات بكونها:

-قليلة مقارنة بالقرارات التنفيذية (التشغيلية).

-مستوى عالي من الخطر وعدم التأكد.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

هـ-3- القرارات التنفيذية (التشغيلية): وتسمى أيضا القرارات العملية وهي تهتم بالإستغلال والتسيير اليومي للمؤسسة، وتعتبر هذه القرارات من إختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية وتميز بـ:

-كثرة عددها.

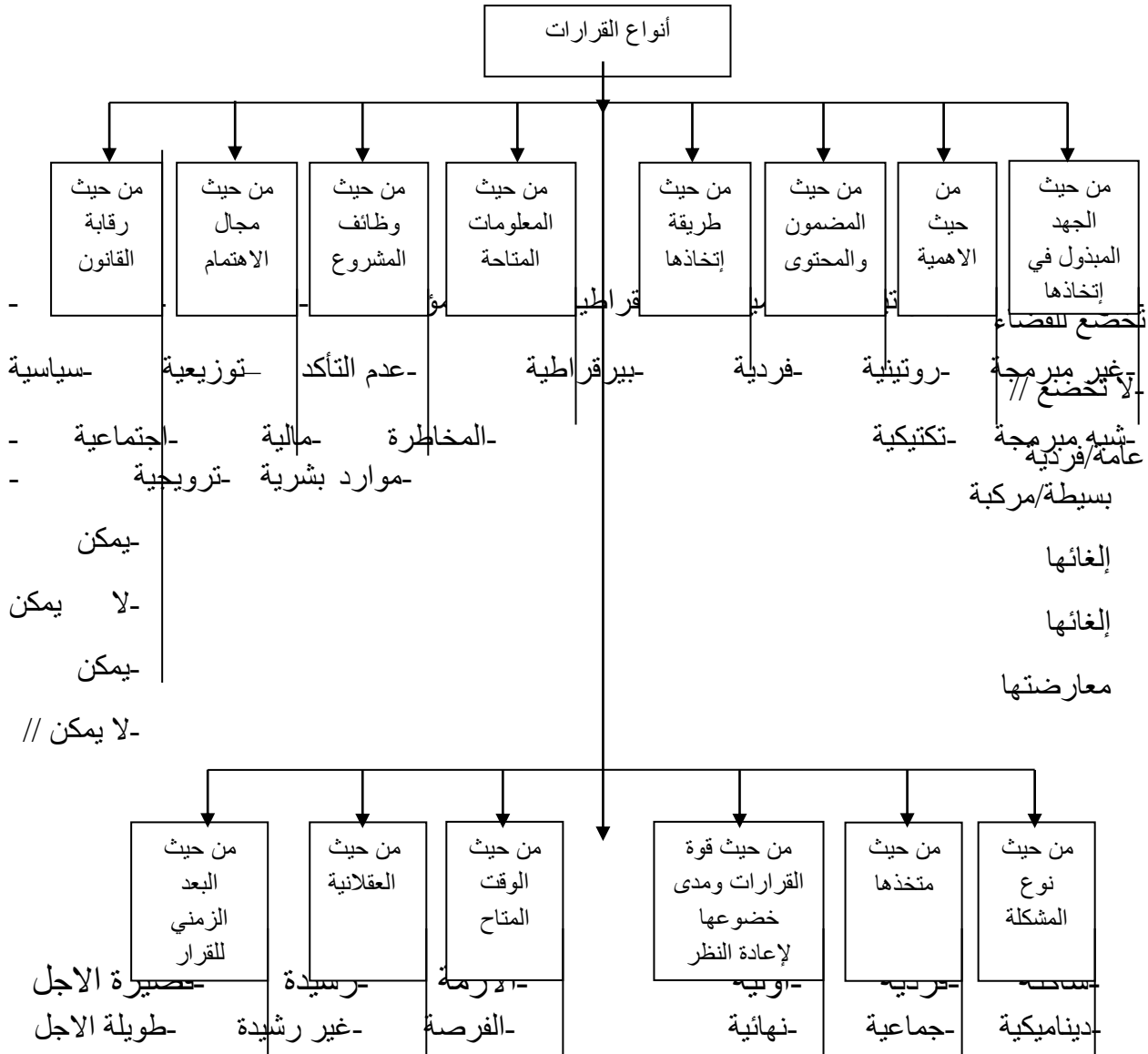
-متكررة وذات تأثير على المدى القصير

-مستوى الخطر محدود.

-تتخذ على أساس عدد محدود من المتغيرات .

غير أنه توجد أنواعا أخرى عديدة من القرارات، جملت بالشكل التالي:

الشكل رقم(4-1): أنواع القرارات



المصدر: حسب (ربحي مصطفى عليان، 2010، ص73).

I-2- مراحل وأساليب ومشاكل إتخاذ القرار:

أولاً: مراحل إتخاذ القرار: تعتمد عملية إتخاذ القرار على خطوات متسلسلة تهدف إلى تحقيق الأهداف الموضوعية، عن طريق دراسة البدائل الممكنة والإختيار بين البدائل طبقاً للنتائج المتوقعة، وهذه المراحل تتمثل حسب(عبد الغفار حنفي وعبد السلام ابو قحف، بدون سنة، ص145):

المرحلة الأولى: تعريف وتحديد المشكلة: من الضروري تعريف المشكلة التي تريد حلها وتمييزها عن المشاكل الأخرى المتشابهة، ولا يمكن في هذه المرحلة مجرد إكتشاف المشكلة وتعريفها، بل يجب أن يكون لدى المسؤولين الرغبة في حلها وترشيد القرارات بشأنها، وتعتبر المشكلة الخطوة الأولى في سبيل الوصول إلى حل لها.

المرحلة الثانية: تحديد الأهداف: يرتبط تحديد الأهداف المطلوبة الوصول إليها عن طريق النظام السابق بتعريف المشكلة والحلول المقترحة للقضاء عليها، فالهدف هو النتيجة التي نخطط للوصول إليها وعلى هذا يجب أن يكون واضحاً، فالقرارات تتخذ أساساً من أجل الوصول إلى أهداف أو التحكم في الصعوبات التي تقف في طريق الوصول إلى الأهداف لذلك نجد أن القرارات الصحيحة تساهم بقدر كبير في تلك الأهداف، وربما يحتاج الأمر في بعض الأوقات للدخول في إجراءات تصحيحية للأهداف ويتحتم على الإدارة وأصحاب السلطة فيها بأن يتخذوا القرارات الملائمة لتصحيح المسار لتتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها.

المرحلة الثالثة: جمع البيانات: يتم في هذه المرحلة جمع كافة البيانات المتعلقة بالمشكلة سواء من البيئة الخارجية أو الداخلية، ويتوقف عمل هذه المرحلة على كفاءة المعلومات التي تعتمد في النهاية على توفيق متخذ القرار في جمعها في الوقت المناسب لإستخدامها.

المرحلة الرابعة: تسجيل الحقائق وتصنيفها: لا تعتبر المعلومات التي جمعت عن المشكلة ذات فائدة بدون تسجيلها وتصنيفها، وذلك من أجل التوصل إليها عند إجراء عملية التحليل، كما تؤدي إلى فهم علاقات المشكلة، أي أنه يجب في هذه المرحلة تجهيز المعلومات وتصنيفها بالطرق التي تسير معالجتها والإستفادة منها.

المرحلة الخامسة: تحديد البدائل الممكنة: يتم في هذه المرحلة حصر البدائل الممكنة لحل المشكلة وفقاً للمعلومات التي تم جمعها في المرحلة السابقة، وينبغي في هذه المرحلة من الناحية العملية، حصر البدائل في عدد محدود منها عن طريق تصنيفها وإستبعاد الغير مناسبة منها، وذلك حتى يتسنى إيجاد حل ممكن للمشكلة .

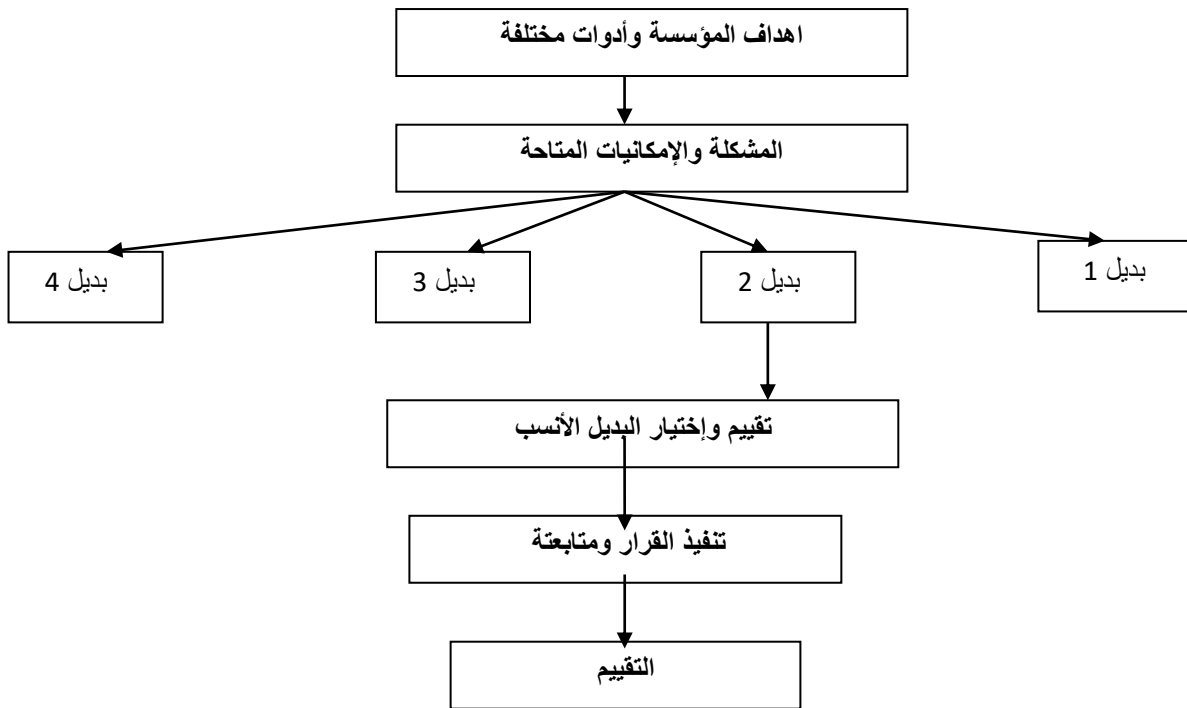
المرحلة السادسة: تقييم البدائل: يتم في هذه المرحلة المفاضلة بين البدائل المختلفة على ضوء دالة الهدف المقررة أو الموارد المتاحة للمؤسسة والقيود الأخرى التي يمكن أن تجيب على

الفصل الأول: التأسيس النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

حل المشكلة وتستلزم هذه المرحلة في الواقع تقييم أثر البدائل المختلفة على أوجه نشاط المؤسسة سواء في الأجل الطويل أو القصير، مع مراعاة ظروف عدم التأكد والمخاطرة.

المرحلة السابعة: تنفيذ ومتابعة تنفيذ القرارات: لاتنتهي عملية إتخاذ القرار بإختيار البديل الأمثل، بل تمتد إلى تهيئة المناخ الملائم لتطبيقه، وإختيار التوقيت المناسب لقرارات التنفيذ والتنسيق فيما بينها، كما ينبغي أيضا متابعة تنفيذ القرارات من خلال المقارنة المستمرة بين الأنماط المستهدفة من القرارات والأداء الفعلي.

شكل رقم(5-1) : مراحل وخطوات إتخاذ القرار



المصدر: حسب (منى عطية وحزام خليل، 2009، ص144).

ثانيا: أساليب إتخاذ القرار: يمكن تقسيم أساليب المفاضلة بين البدائل أو بمعنى آخر أساليب اتخاذ القرارات إلى مجموعتين، الأولى تشمل الاساليب التقليدية والثانية الاساليب الحديثة، أو ما يطلق عليها البعض الاساليب الكمية والتي سوف نركز عليها في عرضنا لبعض الاساليب.

ا- الاساليب التقليدية: ويقصد بالأساليب التقليدية تلك التي لا تتبع خطوات المنهج العلمي في عملية إتخاذ القرارات وغالبا ما تعتمد على الخبرات السابقة والتقديرية الشخصية، وتعود جذورها إلى الإدارات القديمة وهي كما يلي حسب(إبراهيم عبد العزيز شيحا، 1993، ص353):

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

1-1- الخبرة: يمر المدير أثناء تأدية مهامه الإدارية بالعديد من التجارب التي من شأنها أن تكون بمثابة دروس تكسبه المزيد من الخبرة التي تساعد في إتخاذ القرارات، كما أنه يمكن أن يستفيد من خبرة زملائه المديرين أو حتى المدراء المتقاعدين، لكن هذا الأسلوب لا يخلو من المخاطر فقد يكون حل المشكلات الجديدة مختلف عن حل المشكلات القديمة، وفي هذه الحالة من غير المناسب تطبيق دروس وتجارب الماضي على الحاضر حيث انه من المستبعد أن تتوافق وتتطابق المواقف المستقبلية تطابقا كاملا مع مواقف سابقة، لذا فالمدير الناجح هو الذي يمكنه تدعيم خبرته السابقة بدراسات للبيانات والمعلومات المتعلقة بالموقف الجديد قبل إتخاذ القرار.

2-1- إجراء التجارب: بدأ تطبيق أسلوب إجراء التجارب في مجالات البحث العلمي، ثم إنتقل تطبيقه إلى الإدارة وتحديدًا مجال إتخاذ القرارات وذلك بأن تولي متخذ القرار إجراء التجارب أخذًا بعين الإعتبار جميع الإحتمالات المرتبطة بالمشكلة محل القرار، ومن خلال هذه التجارب يقوم بإختيار البديل الأنسب، من مزايا هذا الأسلوب أنه يساعد المدير متخذ القرار على إختيار أحد البدائل المتاحة وذلك بعد إجراء تجارب على كل منها، وإجراء تغييرات وتعديلات على أفضل بديل بناء على التغييرات التي تكشف عنها التجارب وبالتالي هذا الأسلوب يمنح الفرصة للمدراء للتعلم من الأخطاء السابقة ومحاولة تجنبها مستقبلا، ولكن يجب الإشارة إلى أن هذا الأسلوب عالي التكاليف، كما أنه يستغرق وقت طويل، ولعله من الضروري أن نشير إلى انه إذا أرادت شركة ما إنتاج سلعة جديدة فقد تحتاج الى خبرة الشركات الأخرى المنتجة سلعة مماثلة ثم تجري تجارب على ضوء هذه الخبرات لتتمكن من إختيار البديل الأفضل.

3-1- البديهية والحكم الشخصي: يعني هذا الأسلوب إستخدام المدير حكمه الشخصي وإعتماده على سرعة البديهية في إدراك العناصر الرئيسية الهامة للمواقف والمشكلات التي تعرض لها، والتقدير السليم لأبعادها ، وفي فحص وتحليل وتقييم البيانات والمعلومات المتاحة والفهم العميق والشامل لكل التفاصيل الخاصة بها، ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب انه نابع من شخصية المدير وإتجاهاته النفسية والاجتماعية وهذه سمات غير ثابتة ،لكن يمكن أن يكون هذا الأسلوب مجديا في إتخاذ القرارات غير الاستراتيجية أو قرارات موقفية لاتحتمل التأجيل هنا تظهر كفاءة المدير ومدى قدرته على تحمل المسؤولية.

4-1- دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها: يتمثل هذا الأسلوب في دراسة المدير للآراء والاقتراحات التي يقدمها المستشارون والمتخصصون لحل مشكلة ما وتحليلها لاختيار البديل الأفضل، ومن مزايا هذا الأسلوب أنه أقل تكلفة، كما انه لا يستغرق وقتا وجهدا كبيرين.

يتضح من خلال العرض السابق أن الاساليب التقليدية لاتخاذ القرارات تعتمد على أسس ومعايير نابعة من شخصية المدير وقدراته ومعارفه، وان هذه الأساليب استطاعت أن تحقق قدرا من النجاح في ظل ظروف ومواقف معينة.

ب- الاساليب الكمية(العلمية): إن التطورات التي شهدتها الإدارة في مطلع القرن العشرين أثبتت عدم صلاحية الاساليب التقليدية في مواكبة هذه التطورات، وتطلب ذلك اللجوء إلى استخدام اساليب علمية تساعد المديرين على مواجهة المشاكل الادارية وتحليل وتقييم البدائل

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

المتوفرة، ومن ثم اختيار البديل الملائم وتتميز هذه الأساليب بأنها تقلل من أثر التحيز الناجم عن الاحكام الشخصية إلى حد كبير، وتمتاز ايضا بالموضوعية، وسوف نستعرض فيما يلي أهم هذه الأساليب:

ب-1- بحوث العمليات: استنادا إلى (نواف كنعان، 1998، ص185) تعني بحوث العمليات عند "ميلرو ستار": تطبيق الوسائل والطرق والفنون العلمية لحل المشكلات التي تواجه المديرين بشكل يضمن تحقيق أفضل النتائج، كما عرفها "واجنر": بأنها مدخل علمي لحل المشكلات الإدارية في المواقف المعقدة، وان محورها الاساسي هو اتخاذ القرارات.

يتضح من خلال هذه التعاريف انه لا بد من وجود عناصر محدد لإجراء بحوث العمليات، وتتمثل في ضرورة وجود أكثر من بديل لحل المشكلة وأن تحدد الاهداف التي ترغب في تحقيقها مسبقا، وان تكون هناك قيود يتم في ظلها اتخاذ القرار، ويعتمد تطبيق اسلوب بحوث العمليات في نجاح اتخاذ القرار على استخدام ماتوصل إليه في العلوم الإجتماعية كما يتم التركيز على الإستفادة من الإحصاء والرياضيات والأساليب الأخرى في بناء النماذج.

وتستطيع بحوث العمليات ان تمكن المديرين من اتخاذ القرارات على افضل وجه وذلك من خلال إعطائها وصفا دقيقا للمشاكل وتحديد لها للبيانات اللازمة للتعرف على افضل الحلول، كما انها تحدد التكلفة والعائد من كل بديل.

لكن من اهم ما يؤخذ على هذه الطريقة تبسيطها للمشكلة محل القرار من خلال صياغتها في نموذج رياضي، كما انها تركز على العوامل التي يمكن قياسها كميًا فقط بالإضافة الى ضرورة إمام المديرين بالنماذج الرياضية، ولكن كل هذا لا يلغي دور هذا الاسلوب في ترشيد القرارات.

ب-2- نظرية الاحتمالات: نادرا ما يتخذ المديرين قراراتهم في ظل ظروف التأكد حيث ان البيانات والمعلومات اللازمة لحل مشاكلهم، غير متوفرة بشكل كبير لذا فهم ملزمون باتخاذ القرارات في ظل هذه الظروف، وفي الواقع إن هذا الوضع هو الأكثر وجودا ويسمى بالوضع الاحتمالي، لذا ظهرت بعض المحاولات التي تستهدف تطبيق نظرية الاحتمالات في مجال اتخاذ القرارات لتساعد متخذي القرارات في تحديد درجة احتمال حدوث أحداث معينة تؤثر في القرار أو في تحقيق النتائج المطلوبة، ومن أهم المعايير التي يمكن استخدامها لقياس الاحتمالات، ما يعتقده متخذ القرار بالاستناد على خبرته وممارسته السابقة وهذا ما يعرف بالاحتمال الشخصي، أما المعيار الثاني فهو الاحتمال الموضوعي والذي يتحدد عن طريق اجراء تجارب من خلال النتائج المتوصل إليها ويتم تحديد نسبة وقوع الحدث، كما قد يتم حساب الاحتمال على اساس معدل تكرار الحدث في الاجل الطويل وهذا ما يطلق عليه الاحتمال التكراري، لكن الطريقة كغيرها تلاقي صعوبات في التنفيذ وذلك نتيجة لعدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة التي تساعد متخذ القرار على تقدير الاحتمالات، كما ان التطور الذي تشهده المؤسسات اليوم وتعد مهامها ومشاكلها الادارية يعتبر عقبة في عملية التوقع وتحديد درجة الاحتمال. حسب (حسن علي مشرفي، 1997، ص30).

ب-3- شجرة القرارات: استنادا الى (قدور بن نافلة، 2001، ص34، 33) هي عبارة عن شكل بيان يساعد في تسهيل عملية المفاضلة بين البدائل، تفترض هذه الطريقة أن هناك

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

سلسلة من التأثيرات تؤثر في عملية إتخاذ القرار، بمعنى أن إتخاذ قرار في نظام فرعي ينتج تأثيرا ويكون له ردود فعل تنتشر في سلسلة متعاقبة في النظام وبيئته، ويركز هذا الاسلوب على متابعة القرار منذ لحظة البدء وحتى إتخاذه بشكل نهائي ويستعمل للمفاضلة بين عدة مشاريع، كما يتميز هذا الاسلوب ايضا بكونه يتعامل مع الحالات والمشاكل الادارية التي تتضمن معلومات كثيرة ومتداخلة ومن خلال متابعة المسارات يمكن توجيه إتخاذ القرار الكفاء.

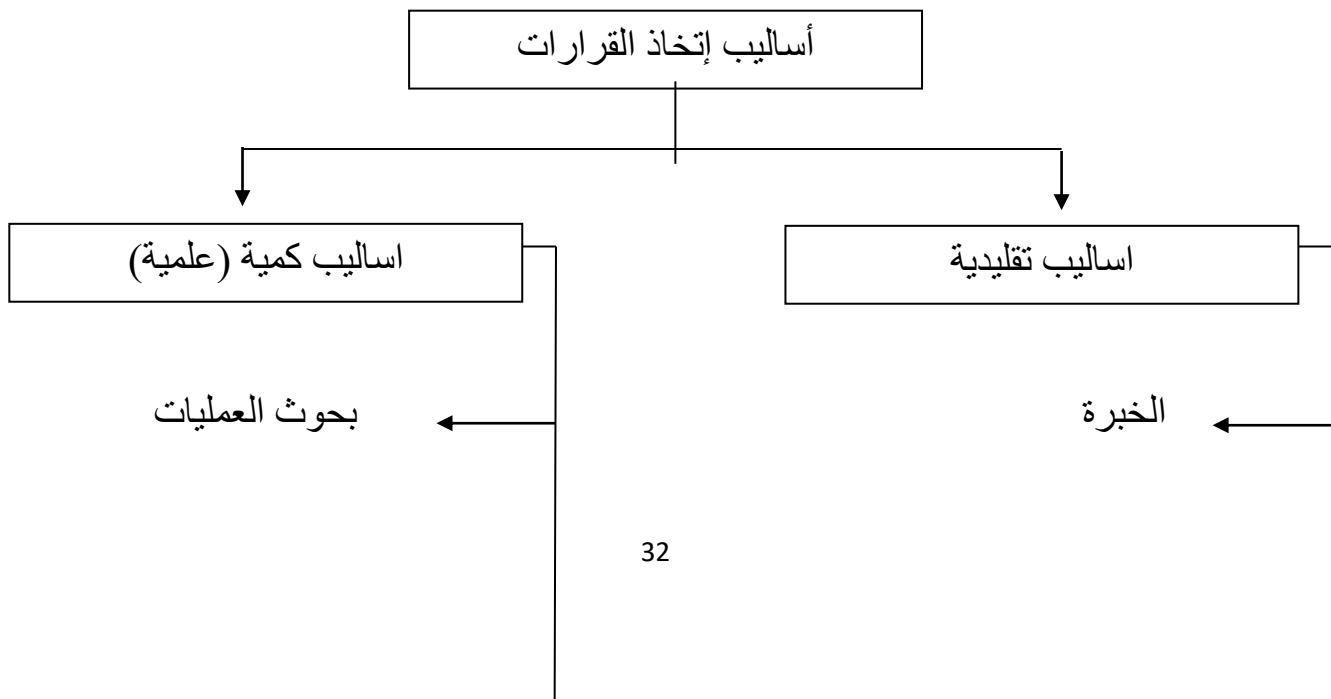
أن تطبيق هذا الاسلوب يتطلب الاستعانة بالحاسوب لتحليل البيانات والمعلومات لإختيار البديل الذي يحقق النتائج المطلوبة.

ب-4- نظرية المباريات الادارية: تنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أن كل مدير يأمل بتعظيم الأرباح وتدنية الخسائر ونفس الشيء بالنسبة للمنافسة، لذا فإن المواقف التي تكون فيها متخذ القرار ملزم بالمفاضلة بين البدائل المتاحة تتم في إطار المنافسة لقرارات تتخذها شركات اخرى وبالتالي هناك مباراة في إتخاذ القرارات .

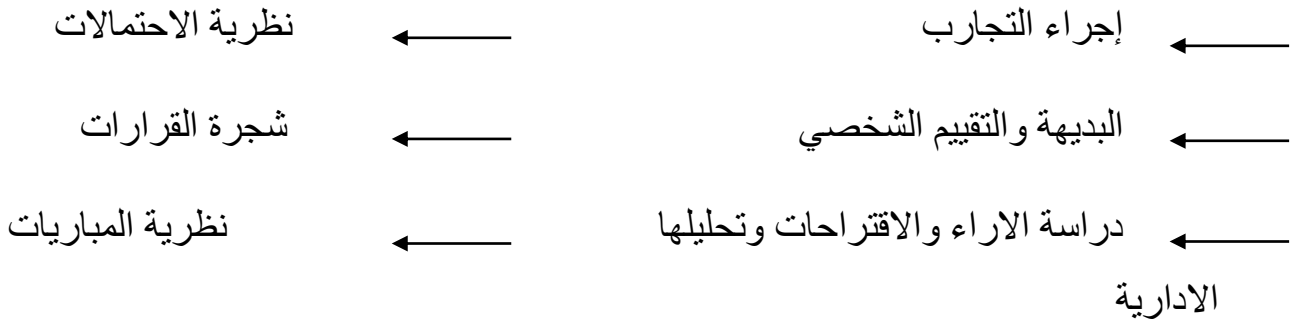
أدركت منظمات الاعمال مؤخرا ما يمكن أن تسهم به هذه الطريقة في الوصول إلى قرارات سليمة، فقامت بإعداد برامج خاصة لتدريب المديرين على كيفية إستخدامها، وتقوم هذه البرامج على تقسيم المباراة إلى عدد من الجولات يقوم خلالها المتدربون بإتخاذ القرارات على ضوء البيانات المعطاة، ثم يتم على اساس النتائج المحصل عليها وإعادة دراسة الموقف وإتخاذ قرار جديد وهكذا تستمر المباراة، وبذلك يتيح هذا الاسلوب الفرصة للمتدربين لمعرفة العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات حسب (نواف كنعان، 1998، ص185).

في الاخير يجدر بنا الإشارة إلى أن ترشيد القرارات لا تأتي من خلال إستخدام الاساليب التقليدية لوحدها وذلك لاعتمادها على إعتبرات شخصية، كما لا تأتي من إستخدام الاساليب العلمية لتركيزها على الجوانب الكمية وإهمالها للجوانب السلوكية، لذلك لا بد من التكامل بين الاسلوبين معا لمواجهة المشاكل التي تزداد مع التطور الذي تعرفه الإدارة.

الشكل رقم (6-1): أساليب إتخاذ القرار



الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي



المصدر: من إعداد الطالبتين

ثالثاً: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار: بالرغم من هناك مراحل محدد يتبعها متخذي القرارات للوصول إلى قرارات سليمة إلا أن هناك عوامل متعددة تؤثر على عملية اتخاذ القرارات في مراحلها المختلفة هذه العوامل قد تؤثر على صدور القرار بصورة صحيحة إلى التأخر في صدوره، ويمكن ان تلغي المعارضة إما لعدم تحقيق هذه القرارات لغاياتهم او حتى من الجهاز التنفيذي لتعارضها مع مصالحه وأهدافهم ومن بين هذه العوامل مايلي حسب (عبد الغني بسيوني عبد الله، 1992، ص288):

ا- تأثير البيئة الخارجية: إن المؤسسة باعتبارها نظام مفتوح فهي تؤثر وتتأثر بظروف البيئة الخارجية وبالتالي فإن حتى القرار المتخذ يتأثر بالظروف نفسها، فالظروف السياسية كالنظام السياسي مثلاً يفرض قيود على صانعي القرارات حتى تكون هذه الأخيرة منسجمة مع مبادئ هذا النظام، كما أن النظام الاقتصادي بدوره يؤثر في فعالية القرارات من خلال ما يوفره من مساعدات ودعم مالي للمؤسسات او منحه لإمتميازات اخرى، أضف إلى هذا مدى التأثير الكبير للعوامل التكنولوجية على عملية اتخاذ القرارات كإختراع الكمبيوتر الذي يلعب دور هام في تجميع البيانات وتحليلها مما يساعد على التوصل إلى الحلول الملائمة للمشاكل الإدارية، حتى ان بعض علماء الإدارة تنبؤوا بإمكانية إعفاء المديرين من اتخاذ العديد من القرارات خاصة المتكررة منها، ويجدر بنا الإشارة في الأخير إلى ان الظروف الاجتماعية من عادات وتقاليد والقيم الدينية تؤثر بدورها على عملية إتخاذ القرار.

ب- تأثير البيئة الداخلية: يتأثر القرار الإداري بحجم المؤسسة، مدى نموها، عدد العاملين فيها، أي انه يتأثر بكل عوامل البيئة الداخلية للمؤسسة، لذلك تعمل هذه الأخيرة دائماً على التحكم بهذه العوامل لتوفير الجو الملائم لنجاح القرار المتخذ من خلال تحديد الاهداف بدقة وتشجيع العاملين على الابداع والابتكار ومن العوامل البيئة الداخلية التي تؤثر على اتخاذ القرار تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة العلاقات الانسانية السائدة وإمكانيات الافراد وقدراتهم ومدى تدريبهم وتوفير مستلزمات التنفيذ المادية والفنية والمعنوية.

ج- تأثير متخذ القرار: تتأثر عملية القرار بشكل كبير بشخصية متخذ القرار، سلوكه، مركزه الاجتماعي والمالي، وحتى حالته النفسية عند اتخاذ القرار، وتختلف درجة هذا التأثير باختلاف المديرين، درجة خبرتهم، مهاراتهم، مدى فهمهم للامور، وقدرتهم على التوقع، درجة تأثرهم بتقاليد البيئة التي يعيشون فيها بالإضافة الى مدى تأثرهم بأراء مساعديهم.

د- تأثير ظروف القرار ومدى أهميته: يقصد بظروف القرار كل تلك المواقف المحيطة بالمشكلة محل القرار، ومدى شمولية البيانات ودقتها والتي تجعل القرار يتخذ إما في ظروف التأكد أو عدم التأكد، فمتخذ القرار في ظل ظروف التأكد يكون على علم بجميع البدائل الممكنة او النتائج المترتبة عن كل بديل وبالتالي عليه تحديد الحل الامثل، لكن إذا كانت البدائل والنتائج المرتقبة منها مبنية على أساس إفتراضات وإحتمالات نتيجة عدم وجود معلومات دقيقة فإن متخذ القرار ملزم بإتخاذ القرار في ظل هذه الظروف، كما انه كلما زادت اهمية القرارات زادت ضرورة الحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة، هذه الاهمية تتحدد بالعوامل الاتية:

- عدد الافراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.

-تأثير القرار من حيث الكلفة والعائد .

-الوقت اللازم لاتخاذ القرار.

رابعا: مشاكل عملية إتخاذ القرار: رغم وجود عوامل إيجابية تساعد متخذي القرارات على التوصل إلى القرارات السليمة، إلا أنه بالمقابل هناك مشاكل وعقبات تعيقهم في ذلك، هذه المشاكل قد تكون إدارية، بيئية، أو مشاكل نابعة من وضع القيادات الادارية، وفيما يلي سنعرض كل نوع من هذه المشاكل:

ا- المشاكل والمعوقات الادارية: أكدت الدراسات العلمية أن القيادات في معظم الدول النامية تمارس مركزية في إتخاذ القرارات نتيجة لعدم رغبتها في تفويض موظفي الدرجة الثانية، وتبرز مظاهر هذه المركزية في كثرة الإمضاءات وضرورة عرض كل صغيرة وكبيرة على المدير مما يؤدي إلى بيروقراطية في التسير بمفهومها العامي، وقد حاولت الكثير من الدول القضاء على هذه الظاهرة من خلال تغيير القوانين ومنح الإدارات المحلية صلاحيات أكثر، من بين المشاكل الإدارية التي تعترض متخذي القرارات نقص المعلومات وعدم دقتها نتيجة عدم تعاون العديد من المؤسسات في تسهيل مهمة الباحثين، ومن هنا تبدو الحاجة ملحة إلى معالجة هادفة للمعلومات تؤدي إلى تداولها بطرق توصلها إلى متخذي القرارات لتمكينهم من إتخاذ قرارات أكثر موضوعية مما هي عليه الان، وقد تكون من الوسائل الملائمة لعلاج المشاكل والعقبات الخاصة بالمعلومات ووضع خطط تضمن التطوير الإداري وإقامة نظم الإدارة بالمعلومات وتوفير الوسائل التي يمكن بواسطتها تزويد المستويات الادارية المختلفة بالمعلومات الصحيحة من خلال تنظيم عملية جمعها وتخزينها والاستفادة منها وتسهيل إنسيابها إلى مراكز إتخاذ القرارات بما تخدم إتخاذ القرارات الصائبة، كما ان سوء التخطيط وعدم وضوح الاهداف من الظواهر السلبية المنتشرة في مؤسساتنا مما يجعل عملية التنبؤ غير ممكنة وإن تم التخطيط بشكل جيد فإن عدم وجود تنسيق بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ يصعب من تطبيق القرارات حسب(عبد الغفار حنفي، 1993، ص52).

ب- المشاكل والمعوقات البيئية: إن معظم المشاكل والمعوقات البيئية تحول دون إلتزام متخذي القرارات الموضوعية، فظاهرة عدم إستقرار الانظمة السياسية مثلا أفقدت التنظيمات الادارية إستقرارها وخلقت مشاكل إجتماعية ونفسية لصانعي القرارات ولمنفذية أيضا نتيجة لعدم الشعور بالطمأنينة، كما أن هناك الكثير من الظواهر السياسية نابعة من العادات والتقاليد السائدة والتي تتعكس أثارها على عملية متخذ القرار، ومن أهم هذه المظاهر التركيب الطبيعي وتفاوت المستويات الإقتصادية، فإذا كانت القيادات من الطبقة البرجوازية فإنها تسخر الجهاز الإداري لخدمة مصالح هذه الطبقة على حساب المواطنين، بالإضافة إلى الوساطة ومالها من تأثير كبير في القرارات المتخذة ومن بين المشاكل أيضا عدم مرونة الانظمة واللوائح التي أصبحت تشكل عقبة حقيقية تحد من سلطة متخذ القرار وتعيق إستخدامه لهذه السلطة لمواجهة المواقف الخاصة والطارئة، وعلاج مثل هذه الصعوبات يستوجب مراعاة المرونة والدقة عند صياغة أو تعديل اللوائح والتركيز على جعلها إنعكاسا للواقع البيئي الذي وضعت لخدمته حسب (نواف كنعان، 1998، ص327).

ج- المشاكل والمعوقات النابعة من وضع القيادات الإدارية: إن من أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الإدارة في عملية إتخاذ القرارات، عدم توفر إطارات قيادية كفؤة، خاصة في الدول النامية التي طالما عانت من هجرة العناصر البارزة الى الخارج مما جعل هذه الدول تلجأ إلى ملء المناصب القيادية بأشخاص لا يعملون الكثير كما تتطلب هذه المناصب من المهارات مما يجعلهم يفشلون في مواجهة المشاكل المعقدة وإتخاذ القرارات السليمة لحلها، أو أن هذه الدول تعمل على إختيار قادة متخصصين لإدارة مشاريع تتناسب مع تخصصاتهم وهذا الإتجاه يلقي تطبيقا واسعا في الأجهزة الإدارية إلا أن التطبيقات العلمية أثبتت أن إختيار القيادات وفقا لهذه الطريقة لا يعني بالضرورة نجاحها، لأن قائد من هذا النوع قد تعترضه جوانب ليست لها علاقة بتخصصه لذا فإن إتخاذ القرارات الصائبة يتطلب إعداد القيادات المتخصصة وتدريبها وتطويرها وتنمية القدرات والمهارات الإدارية والإنسانية والذهنية لديها مهما كان نوع تخصصها لأن التفوق الفني لوحده رغم أهميته لا يكفي لضمان نجاح القيادة، ومن بين المشاكل التي تواجه قادة الأجهزة الادارية في الدول النامية دائما عدم توفر الإطمئنان النفسي عند إتخاذهم للقرارات وتبدو مظاهر ذلك في تخوفهم من المسؤولية الطارئة، كما أن عدم ايمان القيادات الإدارية بجدوى تطبيق الاساليب العلمية وخاصة بحوث العمليات، صعب من مهمتهم في إتخاذ القرارات الملائمة مما يجعلهم دائما يلجئون إلى إستشارة خبراء أجانب ولكن هذا لا يخلو من بعض المخاطر الناتجة عن عدم إدراك هؤلاء لأبعاد المشكلة حسب (نواف كنعان، 1998، ص328).

II- القرار التمويلي: من خلال هذه النقطة سوف نتطرق إلى ماهية التمويل وكذلك القرار التمويلي.

II-1- ماهية التمويل: قد يعرف التمويل على أنه كافة الاعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على المبالغ النقدية وإستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم قيمة النفود المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء القيمة النقدية المتاحة حاليا للإستثمار والعائد المتوقع تحقيقه والمخاطر المحيطة به وإتجاهات السوق المالي حسب (رابح الزبير، 1998، ص8)، وللتعرف أكثر على التمويل لابد من التطرق إلى النقاط التالية :

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

أولاً: أشكال التمويل: هناك عدة أشكال للتمويل وهي كما يلي حسب(عبد الغفارحنفي، 2000، ص353):

ا- التمويل المباشر وغير مباشر:

ا-1- التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي، وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).

*المؤسسات: تستطيع ان تحصل على القروض وتسهيلات إئتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات اخرى إلا انها يمكن ان تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون ان يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل:

-إصداراتهم للإكتتاب العام.

-إصدار سندات.

-الإئتمان التجاري.

-التمويل الذاتي... الخ.

*الحكومة: تلجأ الحكومة في بعض الاحيان الى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الافراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الاشكال ذات مدة زمنية مختلفة واسعار فائدة مختلفة ومتباينة ومن اهم هذه السندات نجد ادونات الخزينة... الخ.

ا-2- التمويل غير المباشر: يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الاسواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين.

حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك بتجميع المدخلات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزع هذه الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول ان توافق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل، وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الاخرى والتي تكون في شكل ضمانات والتي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير.

ب- التمويل المحلي والدولي: قد ينقسم هذا النوع من التمويل إلى نوعين وذلك حسب (عبد الغفار حنفي، 2000، ص354):

ب-1- التمويل المحلي: يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية المحلية والاسواق المالية المحلية، ويضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية (القروض بمختلف انواعها، أوراق مالية... الخ) وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

ب-2- التمويل الدولي: هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الاولى على الاسواق المالية الدولية مثل: البورصات، والهيئات المالية الدولية أو الاقليمية مثل: صندوق النقد الدول، أو البنك العالمي للإنشاء وبعض المؤسسات الاقليمية، بالاضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي تشكل إعانات استثمارات.

ثانيا: مصادر التمويل: يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى مايلي حسب (سمير محمد عبد العزيز، 2006، ص134):

ا- اموال الملكية: والتي تتكون من:

ا-1- الاسهم العادية: ويتمتع حاملها بمجموعة من الحقوق غالبا مايكفلها القانون ومنها:

-إمكانية نقل الملكية إلى شخص آخر وفي بعض الاحيان يجاز النص على جنسية هذا الشخص الاخر.

-الحصول على الارباح التي تقرر الشركة توزيعها.

-حق الاطلاع على دفاتر الشركة وحضور الجمعية العمومية والتصويت فيها بنسبة الاسهم المملوكة له.

-حصة في موجودات الشركة في حالة تصفيتها.

ا-2- الاسهم الممتازة: واساسها ان يتمتع حاملها بكافة ما يحمله حامل الاسهم العادية من حقوق مالم يكن هناك نص على خلاف ذلك في عقد الاصدار بالاضافة إلى إمتيازات اخرى منها:

-الاولوية في الحصول على نسبة معينة من ارباح الشركة قبل ان تقوم بتوزيع اي ارباح لحملة الاسهم العادية.

- الاولوية في اقتسام موجودات الشركة في حالة تصفيتها.

ا-3- الارباح المحتجزة: وهي عبارة عن جزء من حقوق الملكية الذي تشهده الشركة من ممارسة عملياتها المربحة وتتمثل في المتبقي من أرباح العام بعد تجنب الاحتياطات المختلفة والتوزيعات المقررة.

إن الارباح المتبقية بعد إقتطاع الضريبة لها علاقة عكسية مع معدل الضريبة حيث ان ارتفاع الضريبة يؤدي إلى إنخفاض الربح، أما انخفاض الضريبة فيؤدي الى زيادة الربح وبالتالي إمكانية تمويل الاستثمارات ودفع عوائد الاسهم وفوائد السندات، وتحقيق شروط التوازن المالي للمؤسسة عن طريق رفع الاموال الخاصة بقيمة التمويل الذاتي وإمكانية نمو المؤسسة وتوسيعها في حالة توافر حجم كافي من التمويل الذاتي.

ب- التمويل الذاتي: يعرف التمويل الذاتي بأنه: " الاموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو مصادر عرضة دون اللجوء إلى مصادر خارجية، ويتكون التمويل الذاتي من العناصر التالية:

التمويل الذاتي = الإهلاكات + المؤونات + الأرباح

ويلعب التمويل الذاتي دورا هاما في تمويل المؤسسة، إذ يمكنها من الحصول على تدفقات مالية يتم توظيفها في المجالات التالية:

-إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يؤخذ بعين الاعتبار في برامج الاستثمار للمؤسسة.
-رفع عوائد الاسهم وفوائد السندات.

تحقيق شروط التوازن المالي للمؤسسة عن طريق رفع الاموال الخاصة بقيمة التمويل الذاتي.

ب-1- الإهلاكات: يعرف الإهلاك على انه: " تناقص قيمة الاصل نتيجة استعماله لمدة زمنية معينة أو نتيجة للتطور التكنولوجي وهذا الإهلاك يتنوع على مدة حياة الاصل ويشكل قسط الإهلاك امتيازاً لصالح المؤسسة، حيث بفضلها تتمكن من إعادة تجديد استثماراتها المهتلكة ومن جهة ثانية دفع ضريبة أقل بفضل خصمه من الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم توفير سيولة مالية تخفض من مخاطر الاستثمار وتتوفر في الجزائر ثلاثة طرق للإهلاك ترتب حسب اهميتها وتطبيقها.

-طريقة الإهلاك الخطي: هو النظام العام وهو يعبر على ان نقص قيمة الاستثمارات يكون متناسبا مع الزمن ومستقلا عن درجة الاستغلال، أي أن مبلغ التدفق لعنصر الاستثمار يكون ثابت في كل سنة.

-طريقة الإهلاك المتناقص: في هذا النظام تم استرجاع قيمة الاستثمار في وقت اسرع من نظام الإهلاك الخطي، والاستثمار الخاضع لنظام الإهلاك المتناقص مدة حياته اكبر او تساوي ثلاث سنوات.

ب-2- المؤونات: تكون المؤونات طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر لمواجهة تدهور قيم المخزونات والحقوق، وكذلك الخسائر المحتملة الوقوع.

تعتبر المؤونة تكلفة غير اكيدة، لكونها متوقعة الحدوث فقط، فإذا تحققت فعلا تصبح نهائية تطرح من نتيجة السنة المالية، أما إذا لم تتحقق فإنها تتحول إلى إيراد نتيجة السنة المالية، والمؤونة غير المحققة هي التي تساهم في التمويل الذاتي للمؤسسة، وهي خاضعة للضريبة، حيث كلما كانت الضريبة كبيرة كلما انخفضت قيمة المؤونة وبالتالي تقلص حجم التمويل الذاتي.

ب-3- الأرباح المحجوزة (غير الموزعة): سبق تعريفها وتتمثل في:

*القروض: وتنقسم إلى حسب(سمير محمد عبد العزيز، 2006، ص142):

*القروض المصرفية قصيرة الاجل: والتي تاخذ في العادة شكل ائتمان مصرفي ويمكن التمييز بين نوعين من القروض المكفولة وغير المكفولة بضمان معين .

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

*القروض غير المكفولة بضمان معين: حيث يوافق البنك خلال مدة معينة من الزمن على السماح للمؤسسة بالاقتراض إذا دعت الحاجة إلى ذلك بشرط ألا تزيد قيمة الاقتراض عن مبلغ معين في أي وقت ويطلق على هذا الحد الأقصى "الاعتماد".

وقد يعتمد البنك على وضع شرطين عند قيامه بفتح اعتماد للمؤسسة يعرف الأول بالرصيد المعوض ويمقتضاه يتعين على المؤسسة على الاحتفاظ في حسابها الجاري بالبنك بنسبة مئوية معينة تتراوح بين 10% إلى 25% من قيمة الاعتماد أو القرض الممنوح فعلا، أما الشرط الثاني فهو ألا تستثمر مديونية المؤسسة للبنك لأكثر من سنة.

*القروض المكفولة بضمان معين: وهذا الضمان قد يكون شخص آخر (ضامن) أو أصل معين كالحسابات المدينة أو الأوراق المالية وأوراق القبض أو البضائع ومن الملاحظ أن البنوك تمنح المؤسسة القرض المطلوب بالقيمة الكاملة للضمان، بل تحتفظ بنسبة من قيمة الضمان لتغطية خطر إنخفاض قيمة وقت الرجوع عليه في حالة عدم سداد المنشأة لقيمة القرض عند حلول ميعاد السداد لاستخلاص الدين.

*القروض المباشرة: وغالبا ما تكون مضمونة بأجل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى وتكون متوسطة أو طويلة الأجل.

ب-4- السندات: قد تكون مضمونة برهن أصول معينة أو غير مضمونة بأصول معينة.

-السندات المضمونة برهن أصول معينة: وذلك ضمانا لحقوق حملة هذه السندات فإذا فشلت الشركة في الوفاء بالتزاماتها من دفع الفائدة أو سداد قيمة السندات عند الاستحقاق، يمكن لحملة السندات الاستيلاء على هذه الأصول المعينة وبيعها وتقديم ما يحصلون عليه بينهم، وقد يكون الرهن مغلقا بمعنى يجوز للشركة إصدار أي سندات أخرى جديدة بضمان نفس الأصول المقدمة كضمان للإصدار الأول، وقد يكون الرهن مفتوحا، أي يمكن للشركة إصدار سندات أخرى إضافة بضمان نفس الأصول.

-السندات غير المضمونة بأصول معينة أو سندات بسيطة: وذلك بعدم ضمانها بأي رهانات، وليس معنى أنها غير مضمونة بأصول معينة أنها أضعف من السندات المضمونة لأن العبرة ليست بالضمان لكن بقوة المركز المالي للشركة وقوتها الأيرادية، ومقدرتها على تحقيق إيرادات كافية لمقابلة التزاماتها نحو حملة السندات من دفع الفائدة السنوية وسداد الأصل عند حلول ميعاد الاستحقاق.

ب-5- الإئتمان التجاري: والذي يتخذ شكل الحساب المفتوح أو السند الأدنى، ومعنى ذلك المؤسسة التي تتعامل مع المورد بموجب حساب مفتوح لا تقدم ضمان مادي بقيمة الحساب، ولكن إذا مرت بقيمة البضاعة المشتراة سندا أذنيا أو كمبياليا، تستحق الوفاء في تاريخ أجل ولم تقم المؤسسة بالسداد تعرضت للإجراءات القانونية التي قد تصل إلى تصفية الشركة.

ج-التمويل بالاستئجار: وهو كبديل لشراء أصول ثابتة وبذلك يتفادى المشروع دفع ثمنها ويتخذ هذا النوع أشكالا مختلفة أهمه :

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

ج-1- الاستئجار التشغيلي: ويتضمن كلا من خدمات التمويل والصيانة ويلاحظ على هذا النوع من الاستئجار انه يعطي الحق للمؤجر او المستأجر بالغاء وفسخ قبل إنتهاء مدة العقد الاساسية، ولا تكون عقود هذا الاستئجار دائمة، بل لفترة تقل كثير عن الحياة الانتاجية للاصل، وهذه تعتبر ميزة هامة للمستأجر تتمثل في إستطالة خلال اصول أحدث تكنولوجيا وقتا ظهورها محل الاصل المؤجر له، لذلك كانت الحسابات الالية من اهم الاصول الممثلة لذا النوع من التمويل بالاستئجار.

ج-2- الاستئجار المالي: يتميز بعدم قابلية للفسخ أو الإلغاء إلا بموافقة طرفي العقد المؤجر والمستأجر، وعقود الإستئجار المالي تكون لفترة زمنية محددة تتفاوت حسب نوع الأصل، ففي حالة المعدات غالبا ما تكون مدة العقد نصف مدة الحياة الانتاجية على الأقل، أما المباني فتكون مدة التعاقد 20 سنة أو أكثر، ولا تتضمن عقد الإستئجار خدمات الصيانة بل يقع تكاليفها على عاتق المستأجر.

ثالثا: أهمية التمويل: استنادا الى (بجاوي زهرة وبرور اسماء، 2010، ص38) لكل بلد في العالم سياسة إقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب إحتياجاتها وقدراتها، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد أو المؤسسات التنموية وذلك عن طريق:

-توفير رؤوس الاموال لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:

* توفير مناصب شغل جديدة.

*تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.

*تحقيق الاهداف المسطرة من طرف الدولة.

رابعا:مخاطر التمويل: يمكن تقسيم مخاطر التمويل إلى حسب (بجاوي زهرة وبرور اسماء، 2010، ص ص38،39):

ا-المخاطر المادية: هي تلك المخاطر التي قد تسبب تلف المشروع الممول أو جزء منه وبالتالي ينشأ عبء إضافي في العوائد ومنه تكاليف إضافية ومثال ذلك، التلف الذي ينشأ بسبب إحتراق المشروع أو أي عوامل التلف الطبيعية كالفيضانات ...الخ.

ب-المخاطر الفنية: هي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة ان مهارة تنفيذ المشروع ومستوى جودة مواد البناء للمشروع لا تتوافق مع المخطط له من إستغلال للإستثمار في الفترة الزمنية المحددة لذلك، وينشأ عن ذلك مشروع غير مؤهل فنيا للإستغلال، أو إذا نجح في ذلك مشروع فإنه يستهلك من أجل ذلك موارد مادية أكثر في صورة أعمال صيانة وبالتالي تنشأ خسائر لم تكن في الحسبان.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

ج- المخاطر الاقتصادية: وهي المخاطر الناتجة عن مشاكل إقتصادية بحتة، كخطر إنخفاض الطلب على العرض مثلا، وما ينتج منه بعدم الحصول على المردود المالي المقدر لمثل تلك المشاريع، أو عدم توفر الامكانيات اللازمة للاستثمار ببناء المشروع بشكل مجدي إقتصاديا.

خامسا: معايير إختيار التمويل:

ا- المعايير الاساسية:

ا-1- الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام: القاعدة العامة في التمويل هي ان يتم تمويل الموجودات القصيرة الاجل فهي ملائمة لتمويل الاستخدامات قصيرة الاجل.

-وان عملية الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدامات تعتبر عملية جد ضرورية لايجاد إرتباط بين التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الاصول المملوكة وتسديد الالتزامات الناشئة عن إقتناء هذه الاصول.

-وان عملية الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدامات تعتبر عملية جد ضرورية لايجاد إرتباط بين التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الاصول المملوكة وتسديد الالتزامات الناشئة عن إقتناء هذه الاصول.

-ومبدأ الملائمة يقتضي أيضا بتمويل إحتياجات المؤسسة القصيرة الاجل من مصدر قصير الاجل لان تمويلها من مصدر طويل الاجل يتعارض وهدف الربحية لانه يكون بمستطاع المؤسسة إعادة الاموال للمقترضين عند إنتهاء الموسم وتوافر الفوائض النقدية لديها إذا كان التمويل عن مصدر طويل الاجل وإما بسبب الحاجة إليها في الموسم القادم أو لوجود غرامات على التسديد المبكر في حين يكون الامر عكس ذلك في حالة التمويل من مصدر قصير الاجل إذ يصفى الدين بإنتهاء الدورة التجارية وتحول المؤسسة لموجوداتها من البضائع والديون إلى نقد وبذلك ينخفض مقدار ما تدفعه المؤسسة من فوائد على قروضها.

ا-2- المرونة والمردودية المالية :

*المرونة: تعني المرونة قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الاموال المقترضة وذلك تبعا للتغيرات في الحالة إلى الاموال، كما أنها تعني أيضا تعدد الخيارات المستقبلية المتاحة أمام المؤسسة خاصة إذا ما تعددت مصادر التمويل المتاحة أمامها.

كما ان توفر المرونة في المؤسسة ما يتيح لهاته الاخيرة امورا عديدة أهمها حسب(مفلح عقل،2000،ص256):

-امكانية استخدام الاموال المتاحة عند الحاجة إليها.

-زيادة قدرة المؤسسة على المساومة مع مصادر التمويل المختلفة.

-إمكانية الخيار والمفاضلة بين بدائل عديدة عندما تكون المؤسسة بحاجة إلى أموال تساعد في توسيع نشاطها.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

وتحتاج المؤسسة للمرونة عند التوسع كما عند الانكماش، فإذا رغبت في التخلص من بعض الأصول وإستعمال حصيلتها بتخفيض إلتزاماتها فإن الاموال المقترضة تحقق لها هذه الميزة عندما يحين إستحقاقها وتحقق لها الميزة بشكل أفضل، إذا كان هناك شروط يعطيها حق الدفع المسبق أو إستدعاء للسندات مثلاً قبل موعد إستحقاقها.

*المردودية المالية : هي المردودية من وجهة نظر الموارد المالية، بمثابة الممثل للمردودية العامة للمؤسسة، هي تقدم بالعلاقة التالية .

$$\text{المردودية المالية} = \text{نتيجة الدورة الصافية/الاموال}$$

وهي تعني نسبة الاموال الخاصة للأصحاب المؤسسة من أرباح صافية حققته مؤسستهم حسب(الارقم عبد الحفيظ،1999،ص37).

ومن المعلوم ان الكثير من المؤسسات تضع كهدف عام لتحقيق الحد الاقصى من الارباح عن طريق الاسهم والتي تؤدي إلى تحقيق حد من المردودية بين الديون المالية والاموال الخاصة تبعاً للمردودية الاقتصادية وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من طرف المؤسسة لممارسة النشاط والتي يصطلح عليها تسمية الوسائل الاقتصادية أي الموجودات.

$$\text{المردودي الاقتصادي} = \text{نتيجة الدورة الصافية / مجموع}$$

وتعني نتيجة الدورة في هذه النسبة درجة فعالية الوسائل المستعملة من طرف المؤسسة أي ماتحققه كل مائة دينار مستعملة ضمن الموجودات من ارباح صافية اكبر من معدل التكلفة للديون المالية، وبالتالي فإن أثر رفع المال يلعب دوراً إيجابياً ونتيجة لهذا فإن المؤسسة تفضل ان تختار الاقتراض بدلاً من الزيادة في رأس مالها الخاص.

-اما إذا كانت نسبة المردودية اقل من معدل تكلفة الديون المالية فإن اقل رفع راس المال يلعب دوراً سلبياً وفي هذه الحالة على المؤسسة ان تكف من الاقتراض.

-إذن يمكن القول بأن اثر الرفع المالي يقيس الاثر الايجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها بحيث تستطيع المؤسسة تحسين مردوديتها المالية باللجوء الى المديونية شريطة ان يكون معدل فائدة الديون أقل من معدل مردوديتها الاقتصادية.

1-3- الخطر وتكلفة الموارد المالية:

*الخطر: ينظر للخطر في مجال العوامل المحدد للتمويل من منظورين هما: خطر التشغيل وخطر التمويل.

-خطر التشغيل: يتعلق خطر التشغيل بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها ويتوجب على المؤسسة ان تعتمد على المزيد من راس المال في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة وهذا بدلاً من الاعتماد على الاقتراض لان انتظام النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقد تتعرض للإفلاس إذا ما كانت أعباء وخدمة الدين أكبر من قدرتها.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

-خطر التمويل: ينتج خطر التمويل عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة ويؤدي مثل هذا الاعتماد المتزايد أعباء خدمة الدين وقد تتعرض المؤسسة للفشل وذلك في حالة عجزها عن خدمة دينها وعندما تواجه المؤسسة هذا الفشل فإن ذلك سوف يهدد مصالح المالكين أكثر من غيرهم لأنهم آخر من يستوفي حقه عند القيام بعملية التصفية للمؤسسة.

*التكلفة: تستعمل التكلفة خاصة للحكم بين موردين من نفس الطبيعة (مثل الخيار بين نوعين من القروض) لأننا لا نستطيع الحكم على تكلفة الموردين ليسوا من نفس الطبيعة ومبدأها العام هو أنه لتحديد تكلفة أي مورد من موارد التمويل يجب مقارنة رأس المال الموضوع تحت تصرف المؤسسة ومجموع المبالغ التي يجب عليها إيداعها في المقابل مع الأخذ بعين الاعتبار اقتصاديات الضرائب التي يمكن ان تتحقق كما يمكن القول ان تكلفة رأس المال هي تكلفة الحصول على مجمل رأس المال الذي توظفه المؤسسة لإنتاج سلعة أو خدمة وهي التكلفة المعبرة عنها بسعر الفائدة.

-أما العائد من رأس المال فيتمثل في الأرباح وذلك بتقدير متوسط رأس المال الموظف ليعطي نسبة مئوية هي عادة ما تسمى $\text{متوسط رأس المال الموظف} = \frac{\text{الربح}}{\text{رأس}}$ ومن الضروري ان يكون العائد على رأس المال الموظف في المؤسسة كبير على المدى الطويل لضمان ربح مغري للمساهمين، ولسد متطلبات التوسع العادي للمؤسسة وجذب رأس مال جديد إذا ما إقتضى الأمر الإبتعاد على ثقة الدائنين للمؤسسة والعاملين فيها.

ب- المعايير الأخرى للإختيار: حسب (إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، 2011، ص318).

ب-1- السيطرة الإدارية وحجم المؤسسة:

*الإدارة والسيطرة: ومعنى ذلك بقاء سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة وهي من العوامل التي تلعب دورا بارزا في تخطيط مصادر الأموال ولهذا السبب كثيرا ما نجد المالكين والمسيطرين يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلا من إصدار أسهم عادية لأن الدائنين العاديين الممتازين كلهم لا يهددون مثل هذه السيطرة بصورة مباشرة لانهم لا يملكون الحق في الإدارة والتصويت.

*حجم المؤسسة: يعتبر حجم المؤسسة عاملا له الدخل في قدرتها على التوسع في الاقتراض فالمؤسسات ذات المصادر المالية الكبيرة وذات الحجم الواسع غالبا ما تتمتع بثقة مصادر التمويل أكثر من الثقة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة.

ب-2- طرق تحصيل القروض والتكيف مع طرق التسديد:

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

* طرق تحصيل القروض: هناك بعض القروض تتطلب طريقة جد معقدة ومدة طويلة للحصول عليها ولهذا فإذا كانت المؤسسة في حاجة إلى أموال لتغتنم بسرعة الفرصة المتاحة أمامها وعدم تفويت هذه الفرصة للإستثمار عليها أن تختار طريقة من طرق التمويل التي تكون سهلة التوفر.

* التكيف مع طرق التسديد: عندما تتوقع المؤسسة صعوبات في الخزينة فإن عليها قبل إصدار قرار الإقتراض ان تدرس كيفية تسديد هذا القرض، فالقرض الذي يحمل فترة إهمال لمدة عامين مثلا يكون أحسن من القرض الذي لا يحمل مدة إهمال وهذا بغض النظر عن كون تكلفة القرض الثاني أقل من تكلفة القرض الاول في حين أن بعض طرق التسديد تكون أحسن من غيرها وتعطي للمؤسسة منفعة لتبرير الخيار.

ج- الضمانات: تتطلب بعض مصادر التمويل الخارجية للمؤسسة (الإقتراض مثلا) ضمانات، لا تقدم البنوك او المؤسسات المالية المتخصصة قروض بموجب ضمانات للحصول عليها من المقترض، وإنما يكون لذلك لتفادي مخاطر عدم التسديد وهذا من خلال الدراسة التحليلية، لكل جوانب نشاط المقترض والضمانات لا تكون دائما كافية لتغطية المخاطر وذلك لصعوبة التنبؤ بأوضاع المؤسسة ومراعاة جميع الشروط المتعلقة بمنح القرض، والمؤسسة تسعى دوما للاقتراض من المصدر الذي يطلب ضمانات معقولة لا تمس بمركز المؤسسة وهذا لأن بعض الضمانات تكون بمثابة حجز او قيد امام المؤسسة لا يمكنها من الاستثمار بالشكل الامثل ومن بين الاشكال المختلفة لضمانات مايلي:

ج-1- ضمانات شخصية: الضمانات الشخصية هي كل الالتزامات من الغير إتجاه الدائن في حالة ما إذا كان المدين لا يعني بالالتزاماته كذلك يمكن ان تكون الضمانات الشخصية متمثلة في سمعة العميل أو مدى إمكانية تسديد للقروض من أمواله الخاصة والضمان الشخصي يعمل فقط في حالة وجود تعاملات سابقة عديدة مع الجهة المقدمة القرض.

ج-2- ضمانات عينية: الضمانات العينية عبارة عن ضمانات ملموسة سواء كانت منقولاً أو عقارا مرهونا فإنه يعتبر ضمانا حقيقيا يقبله البنك مقابل تقديم قرض معين مع العلم ان عملية الرهن تخول لصاحبها مصادرة محل الرهن او بيعه في حالة عدم التسديد الدين في وقته المحدد.

-كما لا تمثل الضمانات الامان التام ضد المخاطر المختلفة في تصفية الاصول او التصفية القانونية لمؤسسة ما ويمكن ان تلقى الضمانات التي اعتمد عليها البنك عن طريق أطراف أولية وعليه وجب على البنك أن يأخذ بعين الإعتبار الأطراف الاخرى من خلال معرفة مدني المؤسسة أو المؤسسات المدينة وترتيبهم حسب الاولوية وكذا معرفة الدائنين الاولين، عددهم، إمكانية زيادتهم وميدان زيادتهم سواء في الميدان الاصول الثابتة أو الاصول المتداولة.

* كما توجد معايير اخرى تعتمد عليها المؤسسة للمفاضلة بين مصادر التمويل المتاحة أمامها مثل:

-حجم المؤسسة.

-الظروف الاقتصادية.

-التصنيف الائتماني للمؤسسة.

-نمط التدفق النقدي.

-طاقة الاقتراض لمؤسسة.

-توقيت الدخول إلى السوق للحصول على أموال.

II-2- ماهية قرار التمويل: يمكن التعرف على القرار التمويلي وذلك من خلال التطرق إلى تعريفه وكذلك مختلف العوامل الملائمة والمؤثرة فيه.

اولا: تعريف القرار التمويلي: هناك عدة تعاريف نذكر منها حسب (رابح الزبير، 1998، ص8):

"يعتبر القرار التمويلي خطوة أولية لإختيار البدائل المتاحة من المصادر المالية وطرق الحصول عليها بغية تحقيق أكبر عائد ممكن وبأدنى مخاطرة".

تعريف آخر: " جميع القرارات التي تتخذها الادارة المالية لجعل إستخدام الاموال إستخداما إقتصادي لما في ذلك الاستخدامات البديلة، ودراسة تكلفة المصالح المتاحة والنظر إلى القضايا المالية على أنها غير منفصلة عن أعمال أخرى في المشروع كالإنتاج، التسويق... الخ".

ثانيا:العوامل الملائمة والمؤثرة في قرار التمويل:

تتعلق قرارات التمويل بأنواع الاموال ومصادرها وكيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل، ويعتبر قرار التمويل من أهم القرارات التي يتوجب على الإدارة المالية إتخاذها كي تضمن للمؤسسة الاستمرارية والنجاح وهو لا شك فيه، فإن ترشيد هذه القرارات يتوقف إلى حد كبير على طبيعة ونوعية المعلومات المتوفرة في هذا المجال.

ا- العوامل الملائمة للقرار التمويلي: تعزز الادارة المالية نشاطها التمويلي بضرورة الاخذ بعين الاعتبار جملة من المتغيرات التي تعتبر أساسية وملائمة لإتخاذ قرار التمويل وهي حسب(محمد مطر، 2000، ص257):

ا-1- بالنسبة للتمويل الخارجي: يجب الاخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

-معدل الفائدة.

-شروط السداد.

-القيمة الاسمية والسوقية للسهم.

-شروط الاصدار والقابلية للتمويل والاستدعاء.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

نوع الضمانات والقيود المفروضة على المؤسسة المقرضة.

-القيمة المعادلة للأصل المستأجر بعقد إيجار رأسمالي وكذلك القيمة المتبقية للأصل المستأجر المضمونة أو غير مضمونة.

-مخاطر الرفع المالي.

1-2- بالنسبة للتمويل الداخلي: يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

-القيمة الإسمية للسهم العادي أو الممتاز.

-القيمة السوقية للسهم العادي أو الممتاز.

-معدل الفائدة المدفوعة للسهم الممتاز مقارنة لمعدل الفائدة على السندات ومعدل الفائدة في السوق.

-تكلفة الفرصة البديلة بمعنى العائد المتوقع من الاستثمار ومجالات أخرى خارج المؤسسة.

-سياسات الإدارة المالية المطبقة بشأن توزيع الأرباح.

ب- العوامل المؤثرة في القرار التمويلي: تسعى المؤسسة إلى المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية بهدف تخفيض التكلفة المرجحة لرأس مالها المستثمر إلى الحد الأدنى وعليها الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية حسب (بوقموم محمد، 2004، ص38):

-تكلفة المصادر المختلفة للتمويل.

-عنصر الملائمة بحيث يجب أن يكون مصدر التمويل ملائماً للمجال الذي يستخدم فيه.

-القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة.

-وضع السيولة النقدية في المؤسسة عند اتخاذ القرار وسياستها المتبعة في إدارة السيولة.

المبحث الثالث: اتخاذ القرار التمويلي بالاعتماد على التحليل المالي

تتعرض المؤسسة أثناء سيرورة نشاطها إلى مشاكل مالية وتسييرية تؤثر على مركزها المالي وعليه بات من الضروري استعمال مجموعة من الأدوات و الطرق العلمية التي تضمن استمرارها.

ويعتبر التحليل المالي أحد هذه الأدوات حيث يستخدمه المعنيون بإدارة المؤسسة و مختلف المتعاملين الاقتصاديين الذين يهتمهم مصير أموالهم، ويختلف التحليل حسب القائم به، والجهة المستفيدة منه، وهو ما يتطلب ضرورة المعرفة الجيدة للمؤسسة، وتوفير القوائم و الوثائق المحاسبية الخاصة بها وذلك بهدف التنبؤ و الاحتياط للمستقبل و التعرف على مواطن الضعف و القوة في المؤسسة تمهيدا لاتخاذ الإجراءات المناسبة بالنسبة للأثار المترتبة في اتخاذ القرارات حسب (سليم هادف و عبد السلام بودور، 2012، ص40).

وعليه سوف نتناول في هذا المبحث التحليل المالي وعلاقته بالقرار التمويلي.

I- نظرة في التحليل المالي:

I-1- ماهية التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي موضوع هام، من مواضيع الإدارة وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ويعتبر تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة (فصل، سنة أو أكثر، أو أقل) باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من التحليل.

أولا-تعريف التحليل المالي: هناك عدة تعاريف للتحليل المالي غير أننا سوف نتعرض إلى البعض منها:

يعرف على أنه: " عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات " حسب (محمد مطر، 2000، ص 03).

كما يعرف أيضا: " مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات و المعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على المركز المالي للمؤسسة، وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتساعد في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتهما و التنبؤ بالمستقبل " حسب (منير شاكر محمد، 2005، ص 11).

لذلك فالتحليل المالي يعتبر كخطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، وذلك من خلال الاعتماد على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لذا يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.

ثانيا-أنواع التحليل المالي: ينقسم التحليل المالي إلى:

أ- التحليل الرأسي(الساكن): ينطوي على دراسة العلاقات الكلية وبين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين وذلك بمقارنة عناصر الأصول ببعضها البعض أو بمقارنة عناصر الأصول ببعضها البعض أو بمقارنة عناصر الخصوم وهذا التحليل يتصف بالسكون و الثبات ويساعد على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة و اكتشاف نواحي القوة و الضعف ولكن مع هذا فإنه يظل بحاجة إلى أن يدعم التحليل الأفقي واستخراج المركز النسبي.

ب- التحليل الأفقي(الديناميكي والمتحرك): فهو ينطوي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن، أي تتبع حركة هذا البند، زيادة أو نقصان لمرور الزمن

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

فإن هذا النوع من التحليل الديناميكي، لأنه يبين التغيرات التي حدثت، ويساعد هذا النوع من التحليل الأفقي على:

- تقييم نشاطات و إنجازات المؤسسة في ضوء هذا السلوك.

- اكتشاف سلوك السنة عبر الزمن.

- القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير في جذورها.

ج-المركز النسبي: ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات المؤسسة كما هو سائد في الصناعة وعندها تمكنت الإدارة من:

- تقييم أداء المؤسسة بالنسبة إلى مثيلاتها.

- تقييم ربحية المؤسسة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها.

- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلها من الصناعة التي تنتمي إليها خاصة الانحرافات السالبة بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الانحراف.

ثالثا: أهداف ومقومات التحليل المالي:

أ- أهداف التحليل المالي :

إن الهدف الرئيسي للتحليل المالي بشكل عام يتمثل في تقييم أداء المؤسسة من نقاط مختلفة تنسجم وأهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة وضعف الوحدة الاقتصادية من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي وتكون عوناً في ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية يمكننا بشكل عام تحديد أعراض التحليل المالي في الجوانب التالية حسب (منير شاكر محمد ، 2005 ، ص 22):

-مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.

-تقييم الإدارة و الأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية.

-دراسة وتقييم التوازن المالي للمؤسسة.

-دراسة وتقييم ربحية المؤسسة.

-دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المالية (دراسة السيولة).

-دراسة وتقييم المركز الائتماني للمؤسسة.

-دراسة وتقييم قدرة المؤسسة على الاستثمار (الفشل المالي).

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

ب-مقومات التحليل المالي: استنادا الى (محمد مطر، 2000، صص 4،5) لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها لابد من توفر مجموعة من المتطلبات، أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء لما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

-أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة و الملائمة من جهة أخرى.

-أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا ، يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمي الموضوعية و الملائمة للأهداف التي يسعى إليها .

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات و الشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي :

-أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها و الصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها ،الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

-أن يبرز الفروض التي يبني عليها التحليل وكذلك المتغيرات الكمية و الكيفية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

-أن لا يتوقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع بل أن يسعى على تشخيص أسبابها و استقرار اتجاهاتها المستقبلية وهو الأهم.

-أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره و المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي وذلك ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

I-2-التقارير المعتمدة في التحليل المالي: نجد أن نتائج المحاسبة المالية تتبلور في مجموعة مترابطة ومتكاملة من القوائم المالية التي تتكون من نوعين، القوائم المالية الأساسية وأخرى مكملة، وتعد القوائم المالية جزء من التقارير المالية التي من المفترض أن تقوم الشركة بإعدادها استجابة لازدياد حاجيات المستخدمين لها وكذلك تعد القوائم المالية من أهم المصادر التي يعتمد عليها المحلل المالي وذلك بتزويده بالمعلومات و البيانات المالية التي تمثل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب (محمد مؤيد الفضل و عبد الناصر نور، 2002، صص 210).

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

وللاهمية التي تحضى بها القوائم المالية سندرسها في هذه النقطة بنوع من التفصيل من خلال التطرق للعناصر التالية:

*قائمة المركز المالي (الميزانية). *قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج). *الملاحق (التقارير الإضافية).

أولا : قائمة المركز المالي (الميزانية) :

اتعريفها : تعرف بأنها : " مجموعة المصادر المالية للمؤسسة (خصومها) وما تملكه المؤسسة من وسائل وذلك بزمان تاريخي معين، وغالبا ما يتم إعداد الميزانية في نهاية الدورة الاستغلالية وترتب الأصول حسب درجة السيولة و الخصوم حسب درجة الاستحقاق " حسب (نواصري محمد فتحي وناصر داوي عدون، 1991، ص11).

حيث تأخذ الميزانية العامة الشكل التالي حسب PCN :

الجدول رقم(1-1): شكل الميزانية

رقم الحساب	الأصول	المبالغ	رقم الحساب	الخصوم	المبالغ
02	الاستثمارات	XX	01	الاموال	XX
03	المخزونات	XX	05	الخاصة	XX
04	الحقوق	XX		الديون	
	المجموع	XX		المجموع	XX

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ب-عناصر الميزانية: في الميزانية العامة يتم الفصل بين عنصرين هما :

ب-1-الأصول: إن ترتيب الأصول مبني على درجة سيولتها أي حسب المدة أو الفترة التي تستغرقها لتتحول إلى نقود وذلك في حالة النشاط العادي للمؤسسة وليس عند تصفيته وتتكون الأصول من العناصر الآتية حسب (ناصر داودي عدوي ، 1988 ، ص 18):

-الاستثمارات (أصول ثابتة +أصول معنوية).

-مخزونات (بضاعة + مواد ولوازم + منتجات مصنعة + فضلات ومهملات).

-حقوق (صندوق + بنك + زبائن + سندات + مدينون ...).

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

ب-2-الخصوم: تترتب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها المتزايدة أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المؤسسة وتضم العناصر التالية:

- رأس مال جماعي أو خاص.

-الاحتياطات (نقدية + إعانات التجهيز + الاختيارية).

-المؤونات والأخطار.

-الديون (ديون الاستغلال + ديون الاستثمار + ديون على الشركات + تسبيقات).

-النتيجة السنوية.

ثانيا:قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج):

ا-تعريفها: تعرف قائمة الدخل بأنها تلخيص للمعاملات التي تولد إيرادات المؤسسة نتيجة بيع منتجاتها أو تأدية الخدمات ، أي أن في قائمة الدخل تبين نتائج الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري و الإفصاح عن مكوناته الأساسية التي تهدف إلى المساعدة في تقييم التدفقات النقدية و استخدام نتائج هذا التقييم لغرض التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلية المستقبلية وإمكانية التحويل إلى تدفقات نقدية .

وهناك شكلان شائعان لإعداد قائمة الدخل هما: *قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة.

*قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة.

حيث يعتبر هذا الاخير اكثر إستعمالا لما يقدمه من معلومات تفصيلية عن أنشطة المؤسسة، وهو ما تستخدمه المؤسسات الجزائية والذي يأخذ الشكل التالي:

الجدول رقم(2-1): قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة

قائمة الدخل عن السنة 12/31/....		
XX	XX	المبيعات تكلفة البضاعة المستعملة
	XX	<u>المصاريف التشغيلية</u> عمولات
	XX	إشهار وإعلان
	XX	مصاريف النقل
	XX	<u>المصاريف الادارية</u> مرتبات
	XX	مصروفات قانونية
	XX	مصروفات التأمين
	XX	مصروفات متنوعة

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

XX	XX	إيرادات اخرى مصاريف اخرى
XX		صافي الدخل
XX		الضرائب

المصدر: حسب (كمال الدين الدهر اوي، 2006، ص69).

ب-عناصر قائمة الدخل: وتشمل مايلي:

*إيرادات: ويقصد بها الزيادة في الاصول أو النقص في الخصوم أو الاثنيين معا، والتي تنتج من عملية تبادل السلع والخدمات المتاحة للمؤسسة.

*المصاريف: يقصد بها النقص في اصول المؤسسة او الزيادة في الخصوم او الاثنيين معا، مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها.

*المكاسب: يقصد بها المنافع التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة عمليات لا تدخل ضمن نشاطها الرئيسي وهي دورية.

*الخسائر: وهي تلك النفقات التي تتحملها المؤسسة دون ان تعود عليها بمنفعة، ولا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة لذا يطلق عليها مصاريف خارج الاستغلال.

ثالثا:الملاحق (التقارير الإضافية): الملحق هو وثيقة شاملة تنشأها المؤسسة وهدفه الأساسي هو حسب(إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، 2006، ص120):

*تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر ويجب على الملاحق أن يمكن الأطراف الموجهة إليها الميزانية وجدول حسابات النتائج من الفهم الجيد لها، وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات.

-المعلومات المكتملة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

-المعلومات غير المرقمة وتتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات الرقمية.

رابعا: نماذج للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر:

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات في الجزائر، فان المؤسسات ملزمة باعداد القوائم المالية لكل دورة مالية وهي تضم حسب (انظر قانون 07-25، 11 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 28 مايو 2008)

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

-الميزانية.

-جدول حسابات النتائج.

-جدول تدفقات الخزينة.

-جدول تغييرات الاموال الخاصة.

-الجدول الملحقة والايضاحات.

نلاحظ من خلال النص القانوني أعلاه ان المشرع الجزائري أبقى على القوائم المالية المعمول بها في المخطط المحاسبي الوطني والتي تضم: الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة الى الجداول الملحقة، ونص على قائمتين جديدتين هما: جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغييرات الاموال الخاصة.

بالنسبة للميزانية وجدول حسابات النتائج كانت هناك بعض التعديلات التي احدثت على حساباتها وعناصرها وكيفية عرضها، ولكننا سنركز هنا على شكل جدول التدفقات النقدية وتغييرات الاموال الخاصة، وهذا ماستوضحه الجداول التالية:

الجدول رقم(3-1): جدول تدفقات الخزينة حسب SCF بالطريقة المباشرة

البيان	إحالات	الدورة الجارية	الدورة السابقة
تدفقات الخزينة من التدفقات التشغيلية:			
التحصيل من الزبائن			
المبالغ المسددة الى الموردين-المستخدمين			
فوائد ز مصاريف مالية اخرى مدفوعة			
ضرائب مدفوعة على النتيجة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر الإستثنائية			
تدفقات الخزينة المتعلقة بالمعناصر الإستثنائية			
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية			
المدفوعات الخاصة بإقتناء القيم الجاهزة			
التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الجاهزة			
المدفوعات الخاصة بإقتناء القيم المالية			
فوائد محصلة من التوظيفات المالية			
حصص واقساط مقبوضة من النتائج			
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات الاستثمارية			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية:			

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

			التحصيل الناتج من اصدار اسهم
			حصص توزيعات اخرى
			تحصيل قروض
			تسديد الديون والقروض الاخرى
			تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التمويلية
			مؤشر تغيير اسعار الصرف في السيولة
			تغير الخزينة خلال السنة المالية
			الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة
			الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة
			تغير الخزينة خلال السنة المالية
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: حسب (بن خروف جليلة، 2009، ص33).

الجدول رقم (4-1): جدول تدفقات الخزينة حسب SCF بالطريقة الغير مباشرة

البيان	إحالات	الدورة الجارية	الدورة السابقة
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية تعديلات وتصحيحات حول: اهتلاكات ومؤونات الغير في الضرائب المؤجلة الغير في المخزون التغير في حسابات الزبائن وحقوق اخرى التغير في حسابات الموردين وديون اخرى زائد/ناقص قيمة التنازل، ضريبة صافية			
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية 1			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية: المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية 2			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية: حصص مدفوعة للمساهمين زيادة ارتفاع رأس المال تسديد قروض			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية 3			
الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة			
الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة			

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

تغير الخزينة خلال السنة المالية			
---------------------------------	--	--	--

المصدر: حسب (بن خروف جلييلة، 2009، ص34).

الجدول رقم (5-1): جدول تغيرات راس الاموال الخاصة حسب SCF

تغيرات الاموال الخاصة	إحالات	راس المال الاجتماعي	علاوات الاصدار	فرق التقييم	فرق اعادة التقييم	احتياطات نتيجة
رصيد نهاية السنة N-2						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الاخطاء						
اعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في جدول حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة راس المال						
نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N-1						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الاخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في جدول حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة راس المال						
نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة						

المصدر: حسب (بن خروف جلييلة، 2009، ص35).

يهدف جدول تدفقات الخزينة الى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة وما يعادلها وكذلك المعلومات حول استعمال هذه السيولة.

اما جدول تغير رؤوس الاموال الخاصة يشكل تحليلا للحركات التي أثرت على العناصر المشكلة لرؤوس الاموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.

* أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات المالية: حسب (سمير الصبان وصفي أبو المكارم، 2000، ص360) تعتمد التقارير المالية على مبادئ المحاسبة في إعدادها وبما أن الهدف النهائي للمعلومات المحاسبة هو زيادة المعرفة أو تحويل المجهول إلى معلوم وتخفيض حالات الجهل أو عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات مما يساعدهم على اتخاذ التصرفات أو القرارات الهادفة في إطار موضوعي.

إن متخذ القرارات يحصل على المعلومات مما يساعد على اتخاذ قراراته المالية من مصادر مختلفة، ولكن التقارير المالية تعد أفضل مصادر المعلومات و السبب في ذلك أن لهذه المعلومة كمية قابلة للتحقق من صحتها وتمثل المعلومات من أجل اتخاذ قرار أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية المعلومات الواردة في التقارير المالية لمتخذي القرارات المالية وخصوصا الخارجين منهم، إلا أن عملية إيصال هذه المعلومات تواجه العديد من الصعوبات خاصة الاختلاف في صفات واهتمامات المستخدمين فنظرا لقصور التقارير المالية في توصيل كامل للمعلومات اللازمة لتلبية احتياجات مستخدميها و الوفاء بتلبية رغباتهم فإنه يمكن الاسترشاد بمجموعة من المؤشرات التي ساعد الحكم على فعالية التقارير المالية في توفير المعلومات المالية اللازمة لعملية اتخاذ القرارات المالية وتوصيلها ومن أهمية هذه المؤشرات:

-مدى تمويلية التقارير المالية للحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

-مدى الاعتماد على التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات وأهمية محتوياتها لعملية اتخاذ القرار المالي .

-مدى الفهم للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية وتناسبها لعملية اتخاذ القرار المالي .

II-القرار التمويلي باستعمال مؤشرات التحليل المالي: تعتبر مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية من أهم الأدوات للتحليل المالي، وذلك لما لها من أهمية في معرفة الوضعية المالية في المؤسسة، و التي سوف يتم التطرق لها بالتفصيل فيما يلي:

II-1-اتخاذ قرار التمويل باستعمال مؤشرات التوازن المالي: إن قدرة المؤسسة المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التوازن المالي وذلك للحفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية.

حيث يستعمل المحللين ثلاث عناصر أساسية في التحليل بواسطة التوازنات المالية استنادا إلى (ناصر دادي عدون، 1998، صص 45-47):

*رأس المال العامل . *احتياجات رأس المال العامل . * الخزينة ، وسيتم شرحها بإيجاز كما يلي:

أولا :رأس المال العامل: يرتبط مفهوم رأس المال العامل بشدة مفهومي سيولة الأصول واستحقاقية وسائل التمويل وانطلاقا من هذا الارتباط فإنه يمكن تعريف رأس المال على أنه عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس المال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

-اطرق حساب رأس المال العامل: يتم حساب رأس المال العامل بطريقتين هما :

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

*طريقة أعلى الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة.

*طريقة أسفل الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة قصيرة الأجل .

ب- أشكال رأس المال العامل: والتي تلخص فيما يلي:

*رأس المال الخاص: وهو مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أموال خاصة} - \text{أصول}$$

التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الاصول المتداولة} -$$

أو :

كما تعتبر أداة للحكم على مدى استغريته تمالييه للمؤسسة أي ان وجوده يدل على أنه جزء من الأصول الثابتة مولد من الأصول الخاصة كما أنه يساعد على قياس مرونة المؤسسة فيما تخص المديونية.

*رأس المال العامل الإجمالي: ويقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط دورة استقلال المؤسسة وهي مجموعة الأصول التي تستغرق دورانها السنة أو أقل وهي الأصول المتداولة

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة} + \text{الصافي} + \text{الصافي} + \text{الثابتة}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الاجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة اصولها المتداولة، وهذا يعني اننا نقوم بتحديد الاموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة هل هو في طريق النمو او التدهور.

*رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة أي مجموع الديون الطويلة و القصيرة الأجل و يقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا و يحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون} = \text{ديون طويلة} + \text{متوسطة الأجل} + \text{ديون}$$

ج-الحالات الممكنة رأس المال العامل الصافي: يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى عن الثانية، كما قد تختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤشرات عليه، وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل حسب (ناصر دادبي عدوي، 1998، ص58):

*رأس المال العامل الصافي موجب : يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى

الفصل الأول: التأسيس النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

باستخدام مواردها الطويلة المدى وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

*رأس المال العامل معدوم : هنا تكون المؤسسة في وضعية حرجة لأن تحقيق هامش الأمان ضروري لها ويسمى في هذه الحالة بالتوازن الأدنى حيث تواجه المؤسسة صعوبة في تصريف المخزونات وتعتبر مقبولة إذا كانت المؤسسة تحقق ربحية معتبرة.

*رأس المال العامل سالب : في هذه الحالة فإن السيولة لاتغطي بصفة إجمالية المستحقات وهنا المؤسسة سوف تواجه مشاكل من جانب التوازن المالي وخاصة بالنسبة للقدرة على الدفع والاستدانة.

فإذا كان رأس المال العامل سالب من أسفل الميزانية فإن الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية استحقاقات في الأجل القصير، وفي هذه الحالة قد تلجأ المؤسسة للحلول التالية:

- طلب قرض طويل الأجل.

-التنازل عن بعض الاستثمارات.

- اللجوء إلى السحب على المكشوف أو خصم الكمبيالات.

أما إذا كان رأس المال العامل سالب من أعلى الميزانية فإن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها فقط هذه الاحتياجات مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

ثانيا : احتياجات رأس المال العامل:

أ- مفهومها: إن احتياجات تمويل دورة استغلال تترجم فيما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، وهذا التعريف مرتبط بمشكلة تغطية احتياجات دورة الاستغلال وإن طبيعة هذه الاحتياجات غير مستقرة وشروط تمويلها مرتبطة ارتباطا وثيقا بشروط التحكم في التوازن المالي للمؤسسة ككل، إذن فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونها ومدينوها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) بحيث إذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهذا الأخير (الفرق) يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن الدورة الواحدة، هذا ما يسمى باحتياج رأس المال العامل ولا بد من الإشارة إلى أن القيم الجاهزة لا تدخل ضمن الاحتياجات وكذلك السلفيات المصرفية لأنها عبارة عن ديون مماثلة مدتها قصيرة جدا أي بمعنى أنها تتعرض للتسوية في آخر السنة حسب (ناصر دادي عدون، 1998، ص48).

ب- طريقة حساب الاحتياج في رأس المال العامل: يتم حساب رأس المال العامل كما يلي:

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

وبالتالي فإن شروط محافظة المؤسسة على توازنها المالي مرتبط بشروط تمويل رأس المال العامل ويكون تعريفه سهلاً إذا كانت احتياجات رأس المال العامل تطابق احتياجات التمويل وما يمكن المؤسسة من تحقيق التوازن وتغطية رأس المال العامل لاحتياجات دورة الاستغلال.

ج-الحالات الممكنة لإحتياجات رأس المال العامل:

*إحتياجات رأس المال العامل موجبة: هذا يدل على ان المؤسسة بحاجة الى مصادر اخرى تزيد مدتها عن سنة، وذلك لتغطية إحتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة إحتياجات رأس المال العامل مما يتطلب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.

*إحتياجات رأس المال العامل سالبة: هذا يعني ان المؤسسة قد غطت إحتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد اخرى، ونقول ان الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

*إحتياجات رأس المال العامل معدومة: عندما تكون موارد الدورة تغطي إحتياجات هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الامثل للموارد.

ثالثاً: الخزينة: إسناداً إلى (ناصر دادي عدون، 1998، ص 49).

أ-تعريفها: يمكن تعريف الخزينة على انها عبارة عن مجموع الاموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.

ب-طريقة حساب الخزينة : ويمكن حسابها بطريقتين :

-عن طريق الفرق بين القيم الجاهزة والسلفات المصرفية.

-عن طريق الفرق بين رأس المال العامل و الاحتياج من رأس المال العامل وقد تكون قيمتها موجبة أو سالبة أو معدومة.

ج-الحالات الممكنة للخزينة:

*الخزينة موجبة: هذا يدل على ان رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة، وهناك فائض يضم الى الخزينة، إلى ان عملية تجميد الاموال ليست في صالح المؤسسة لذلك ينبغي ان تعمل المؤسسة على استعمال هذه الاموال في تسديد ديونها قصيرة الاجل او تحويلها إلى استثمارات.

*الخزينة سالبة: نجد ان إحتياجات رأس المال العامل اكبر من رأس المال العامل، اي تفتقر المؤسسة الى اموال تمويل بها عملياتها الاستغلالية، فتلجأ إلى الافتراض قصير الاجل وان دام الحال فإن المؤسسة تواجه خطر دائم ومستمر.

*الخزينة معدومة: إذا كانت الخزينة معدومة فهذا يعني ان رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لانه لا يوجد إفراط او تبذير للاموال مع عدم وجود إحتياجات في نفس الوقت.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

II-2- اتخاذ قرار التمويل باستعمال النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية و التقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم، ويمكن تعريف النسب المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط و الآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى)، ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية، ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة و التي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المؤسسة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة وخاصة القرار التمويلي المناسب.

*أنواع النسب المالية: بالرغم من تنوع وتعدد مداخل التحليل المالي وكذلك عدم وجود اتفاق على عدد النسب إلا أنه من الممكن الاقتصار في دراستنا هذه على تناول عدد محدود من النسب و التي تم تقسيمها إلى:

أولا :نسب السيولة: إن تحليل مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية عند استحقاقها تعتبر من النواحي المهمة حيث تهم عدة أطراف وعلى رأسها الدائنين و البنوك، وتعتبر نسب السيولة من أقدم النسب استخدامها و التي كانت موضع الدراسة و الاهتمام، فالدائن يهتم بسداد دينه عند الاستحقاق، وكذلك فإن البنك يهتم بدراسة المركز المالي للمؤسسة عند رغبته بتقديم التسهيلات الائتمانية للمؤسسة.

وبشكل عام يمكننا تعريف السيولة على أنها مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية.

وتتوقف سيولة المؤسسة على مقدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية وبالسريعة المناسبة، وعادة تسدد الالتزامات الجارية (الخصوم المتداولة) من الأصول المتداولة ولذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساسا حول تحليل هذه الأصول ومدى قدرتها على القيام بذلك.

وفيما يلي نحاول عرض أهم النسب وأكثرها شيوعا وذلك حسب (إبراهيم عبد السلام وتركي محمود، 1993، ص 108).

أ-نسب السيولة العامة: تفيد هذه النسبة في معرفة أساليب التمويل السليمة وتعتبر الجزء من الديون القصيرة الأجل و التي تعطي من الواحد أي تحقق رأس المال العامل الصافي إيجابي، وإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأس مال عامل معدوم، أي عدم وجود هامش أمان يمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها.

وإذا كانت أقل من الواحد في حالة سيئة وعلى المؤسسة أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو رأس مالها الخاص أو تخفيض ديونها قصيرة الأجل وزيادة أموالها المتداولة وتحسب نسبة السهولة العامة وفقا للعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل
أو = (قيم جاهزة + قيم غير جاهزة + مخزون متداول) / ديون

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/مجموع

وتبين هذه النسبة استقلالية المؤسسة المالية ويفضل أن تكون أكبر من الواحد حتى تكون هناك استقلالية مالية في المؤسسة وتستطيع الاستفادة من قروض في حالة طلبها من البنك.

د-نسبة قابلية السداد: وتحسب كما يلي :

نسبة قابلية السداد = مجموع الموجودات/مجموع الديون

كذلك نعبر هذه النسبة من أهم النسب التي يدرسها المفرضون وهذا لمعرفة مدى قابلية سداد المؤسسة لديونها في حالة تعرضها للخطر ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد.

ثالثا: نسبة الرفع المالي: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة القروض في تمويل المشروع وتهم الدائنين بصورة كبيرة لأنه من خلالها يستطيعون معرفة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها تجاههم في الأجل المحددة فإنه لو كانت نسبة الأموال الخاصة صغيرة فإن مخاطر المشروع يتحملها الدائنون بصفة خاصة وتعطي بالعلاقة:

نسبة الرفع المالي = مجموع الديون/مجموع الاصول

كلما وضمت المؤسسة حصولها على قروض في حالة طلبها من جهة أخرى، ويفضل أن تكون هذه النسبة مساوية لـ 1/2.

رابعا: نسب المردودية: وتقيس هذه المجموعة من النسب السياسات و القرارات المستخدمة من طرف مسيري المؤسسة وهي تمدنا بالأجوبة الشاملة حول مدى الفعالية الاقتصادية في تسيير نشاط المؤسسة وتعتبر المردودية فيه شرط أساسي لكل مؤسسة في حاجة للبقاء و التأقلم و التطور في محيط تنافسي وتتمثل في ثلاثة أنواع من النسب حسب (ابراهيم عبد السلام وتركي محمود، 1993، ص111):

أ-المردودية التجارية: وتحسب كما يلي :

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية/المبيعات

وهي مردودية تقيس النشاط الاستغلالي الذي يمارسه المؤسسة وبوضح هذه النسبة مقدار الأرباح التي تتحقق مقابل صافي المبيعات، مما يساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة، كذلك يمكن مقارنة هذه النسبة بهامش الربح الإجمالي للحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة في الرقابة على المبيعات.

ب-المردودية الاقتصادية: وتحسب كما يلي:

نسبة المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال/مجموع

وهي مردودية تقيس النشاط الاقتصادي للمؤسسة تحت تصرف المؤسسة لأنه إذا أرادت هذه المؤسسة البقاء يجب أن تكون فعالة تقنيا.

ج-المردودية المالية: وتحسب كما يلي :

نسبة المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية/الاموال

الفصل الأول: التأصيل النظري للمعلومة المالية والقرار التمويلي

حيث تحدد العلاقة أعلاه بمستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع مستوى الأموال الخاصة.

خامسا: نسب النشاط: حيث تقيس هذه النسب درجة فعالية المؤسسة في ادارة اصولها، ولقد تعددت هذه النسب غير اننا نكتفي بالنسب التالية حسب (مبارك لسوس، 2004، ص47):

ا-نسبة دوران الزبائن: كلما كانت مدة تحصيل الزبائن صغيرة (عدد تحصيلات الزبائن كبير) كلما كان ذلك في صالح المؤسسة لتوفرها على خزينة تواجه بها التزاماتها.

$$\text{مدة تحصيل الزبائن} = \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال}}$$

تمثل متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض.

$$\text{عدد تحصيلات الزبائن} = \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال}}$$

يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات.

ب-نسبة دوران الموردون: وكلما كانت مدة تسديد الموردين كبيرة (عدد تسديدات الموردين صغيرة) كلما كان ذلك في صالح المؤسسة، و لكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم.

$$\text{مدة تسديد الموردون} = \frac{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية}} \times 360$$

تمثل

$$\text{عدد دورات الموردون} = \frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{الموردون}}$$

يمثل العدد المتوسط لعمليات السراء.

و عموما يجب أن تكون مدة تحصيل الزبائن اقل من مدة تسديد الموردين لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب، و المؤسسة الناجحة تستغل تلك الفجوة بين تحصيل الزبائن و تسديد الموردين إذ تعتبرها قروض بدون تكلفة.

ج-معدل دوران المخزون: و يحسب كمايلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{مبيعات البضائع}}{\text{متوسط المخزون}}$$

تظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا على كفاءة المنشأة، وتدل على مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزونها، إلا أنه لا بد من التنويه هنا أن معدل دوران المخزون يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة.

خلاصة الفصل الأول:

ان الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هو الاساس الذي تبنى عليه القوائم المالية بمختلف انواعها، والتي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ومن اجل فهم تلك المعلومات التي تقدمها القوائم المالية واستخدامها بشكل صحيح في اتخاذ القرارات بمختلف انواعها خاصة القرارات المالية بما فيها التمويلية، فإن المستخدم يلجأ الى عملية تحليل هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون اكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية.

ويتم اتخاذ القرارات المالية بعد القيام بعملية التقييم للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة وعلى اساسه يقوم المسيرين باتخاذ قرارات جديدة أو تصحيحية لإجراءات مطبقة سابقا، ذلك عن طريق استعمال وسائل تساعد المسيرين على اتخاذ قرارات رشيدة وصحيحة.

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال، قامة

مقدمة الفصل الثاني:

أصبحت الدراسات و الأبحاث الاجتماعية بمختلف مجالاتها لا تكتفي بمجرد التفسيرات النظرية، بل هي الأخرى تسعى إلى التقرب من الواقع الاجتماعي، وذلك بإجراء دراسات ميدانية لتحقيق الكثير من النتائج و الأهداف دون الاكتفاء بالتأمل العقلي و التصور النظري كأساس للوصول إلى الحقائق التي تفسر الواقع الاجتماعي.

واستكمالاً لما جاء في الفصل النظري الذي يتمحور في مجمله حول المعلومة المالية واتخاذ القرار التمويلي، سوف نحاول في هذا الفصل الذي يعتبر امتداد لما طرح من أهداف وما أثارته الإشكالية من قضايا تحتاج إلى التحقي ، وسيتم من خلاله إسقاط الجوانب النظرية لطبيعة العلاقة القائمة بين المعلومة المالية وقرار التمويل حيث تناولنا حالة تطبيقية لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال بولاية قامة، خلال الفترة الممتدة بين 2013/03/21 الى غاية 2013/04/29.

وللإطلاع على تفاصيل هذه الحالة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث سندرجها حسب تتابع المراحل الأساسية للدراسة، حيث سنوضح في المبحث الأول مختلف الجوانب التعريفية بالمؤسسة المتمثلة في التعريف بالمؤسسة وبأهدافها ومبررات إقامتها وهيكلها التنظيمي وقوائمها المالية، لننتقل في المبحث الثاني إلى تحليل القوائم المالية للمؤسسة مستعينين بالتحليل المالي، وأخيراً بينا نتائج الدراسة.

المبحث الاول: التقديم العام لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال

سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بمؤسسة الجزيرة العربية من حيث النشأة والاهداف وكذلك هيكلها واطهار مهام كل مصلحة منه.

I-التعريف بالمؤسسة:

I-1-النشأة والاهداف: الجزيرة العربية شركة ذات مسؤولية محدودة تم تأسيسها في 2008/02/23 و غرضها الرئيسي يتمثل في الأشغال العمومية، تشغل الشركة عمال على

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال، قالمة

اختلاف مؤهلاتهم، فهناك الإطارات، التقنيين، عمال الإدارة، و العمال العاديين، تقدم الشركة خدماتها في المجالات الآتية:

- الأشغال العمومية الكبرى والري.
- الأشغال الحضرية و النظافة العمومية.
- الدراسات والانجازات في الهندسة المدنية.
- أشغال البناء في مختلف مراحلها.
- و استغلال الغابات.
- أشغال الكهرباء.
- كراء معدات و أدوات البناء و الأشغال العمومية.

*الموقع : تقع إدارة الشركة في حصة 177 شارع بزازي السبتى رقم 05 قالمة.

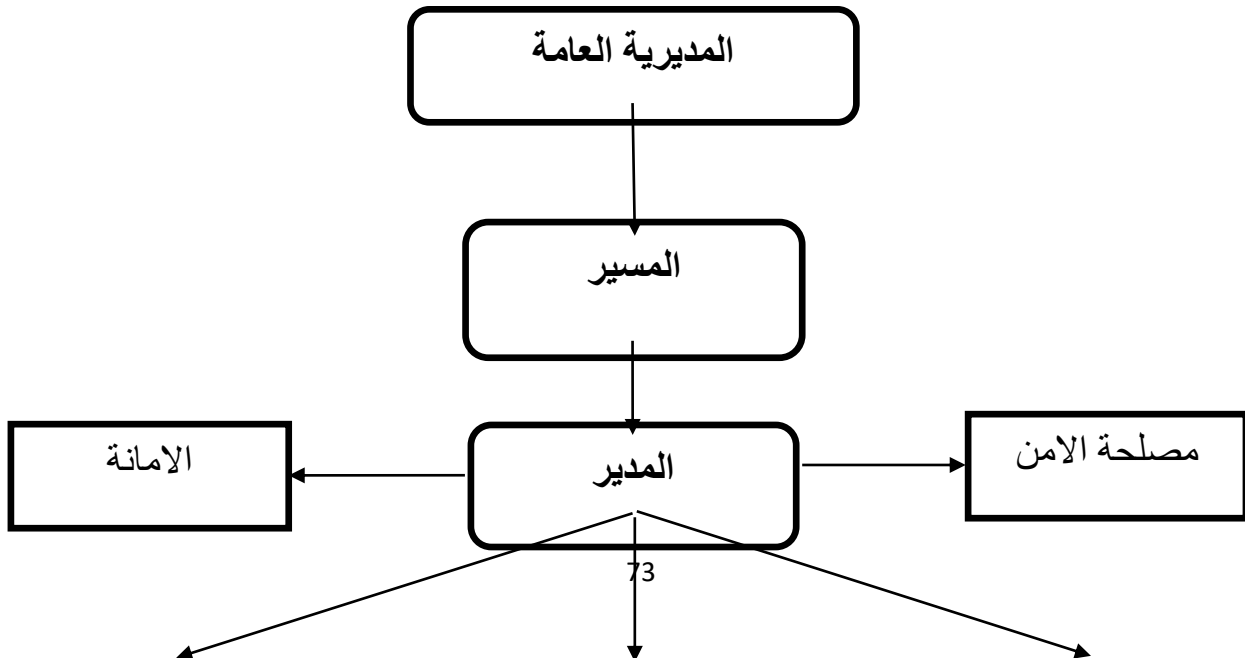
*اليد العاملة: تتراوح ما بين 95 إلى 110 عامل بما فيها 14 في الإدارة والباقي موزع على الورشات و هذا العدد قابل للزيادة او النقصان حسب المشاريع.

*هدف المؤسسة: تسعى الشركة إلى مواكبة النهضة و التطور الذي يشهده قطاع الأشغال العمومية حيث تواصل دعم و تحديث معداتها بأحدث ما أنتج عالميا، كما تعمل الشركة جاهدة على منافسة الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال.

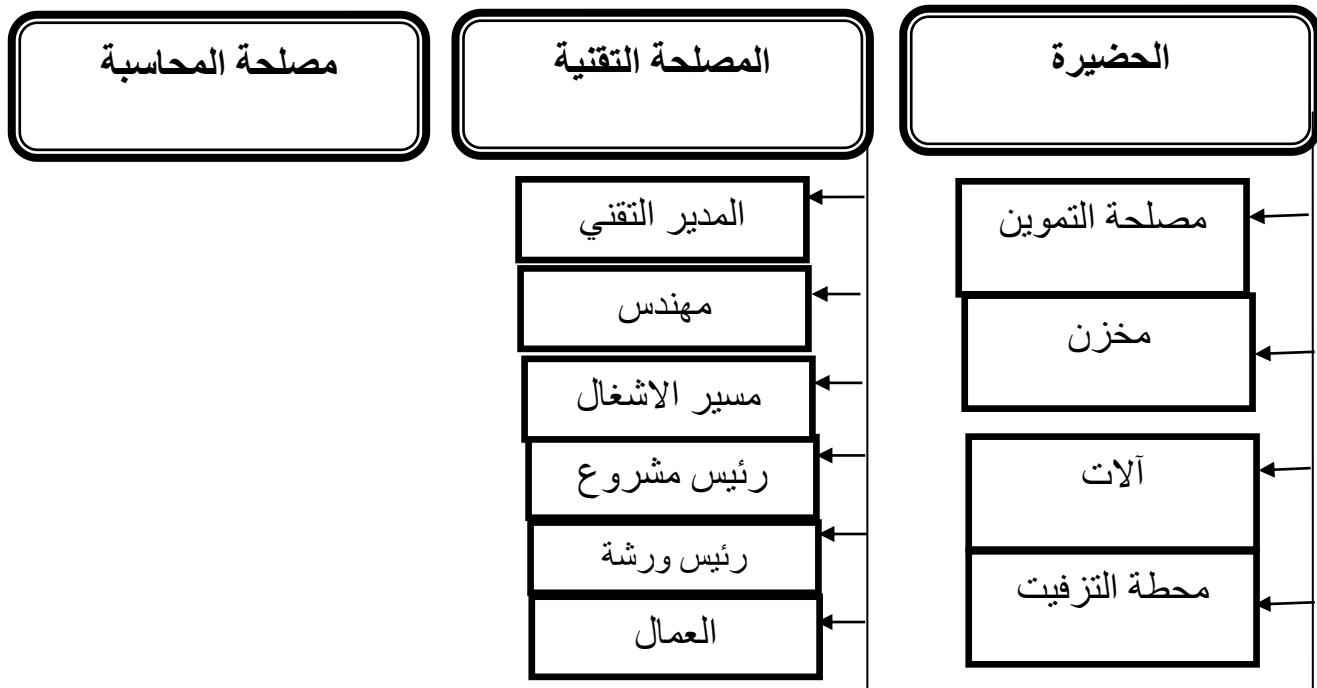
I-2- الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومهام كل مصلحة:

اولا:الهيكل التنظيمي: تحتوي مؤسسة الجزيرة العربية للاشغال حاليا على عدة دوائر ومصالح متكاملة الوظائف وهذا تحت رئاسة مدير الوحدة الذي يعتبر المسؤول الأول عنها.

الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال



الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية
للاشغال، قالمة



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المؤسسة.

ثانيا: مهام كل مصلحة:

ا- المسير: مهامه هي:

-تمثيل المؤسسة أمام الجهات القضائية و الإدارية باعتباره المتصرف باسمها.

-الإشراف و المراقبة والمتابعة لجميع نشاطات المؤسسة التقنية و الإدارية.

-القيام بكل ما هو ضروري لضمان حسن السير للمؤسسة { إبرام عقود، صفقات... }.

ب-المدير: هو بمثابة السلطة التنفيذية للمؤسسة وهو بمثابة المدير الإداري لها و تتمثل مهمته في:

-نيابة المسير أمام الجهات القضائية و الإدارية.

-إدارة المؤسسة والإشراف على جميع المصالح و التنسيق بينها.

-القيام بكل ما هو ضروري لحسن سير المؤسسة في حدود مايسمح به القانون.

*حيث لا تختلف صلاحيات المدير عن المسير في حالة النيابة، ويقوم المدير بتنفيذ كل التعليمات الصادرة من المسير و يحولها إلى جميع المصالح، كل مصلحة حسب اختصاصها، وتصدر في شكل توصيات واجبة التطبيق.

ج-السكرتارية: تابعة للسلطة الوصية والمباشرة للمدير تتمثل مهمتها في:

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال، قالة

- استقبال و توجيه الاتصالات و الفاكسات الخاصة بالمؤسسة.
- إعداد وصولات الطلب و عرضها على المدير للمصادقة عليها.
- استقبال الفواتير و تسجيلها في سجل خاص بالبريد الوارد و توجيهها إلى المصالح الخاصة بها.
- د-المصالح التي تخضع لسلطة المدير الإداري:
 - *المصلحة التقنية:
- المدير التقني: تتمثل مهامه بصفة مختصرة في: الإشراف و متابعة الأشغال و تقييم الانجازات و الحرص على تنفيذها في أجالها القانونية بالإضافة إلى متابعة كل من رؤساء المشاريع، رؤساء الورشات، رؤساء الفرق.
- رئيس المشروع: مهمته تتمثل في الإشراف على المشروع المسند إليه، و تقييم الوسائل المادية و البشرية.
- رئيس الورشة: يقوم بالمهام التي يكلفه بها رئيس المشروع و المتمثلة في توزيع المهام على العمال التابعين لسلطته و إعداد تقارير تقنية و إدارية و إرسالها إلى رئيس المشروع بصفة دورية.
- رئيس الفرقة: يقوم بالإشراف على الفرقة التابعة له و المتكونة من عدد معين من العمال من جميع الجوانب.
- *المصلحة التجارية و العتاد: تتكون هذه المصلحة من موارد بشرية و مادية، يشرف عليها بصفة عامة :
- مسؤول تجاري: تتمثل مهمته في الإشراف على العمليات التجارية التي تقوم بهذه المصلحة و تقييم العتاد.
- رئيس الحظيرة: يشرف على الحظيرة الخاصة بالعتاد سواء كان عتاد متحرك {سيارات، شاحنات} أو عتاد الأشغال العمومية {الآلات، الوسائل المعدة لهذا الغرض} بالإضافة إلى توزيع المهام على الميكانيكيين و كل العمال اليدويين التابعين لمصلحتهم، و مراقبة الصيانة الدورية للعتاد.
- *الإدارة و الموارد البشرية: تتلخص مهامها في:
 - متابعة المستخدمين.
 - المتابعة الإدارية و الوضعيات المهنية و الخاصة بالمستخدمين.
 - إعداد تقارير حول: عدد المستخدمين، نسب الغيابات، عدد حوادث العمل، الافاق المنجزة بصفة دورية.

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال، قالة

*المنازعات: تعمل على متابعة كل القضايا القضائية التي تكون فيها المؤسسة مدعى أو مدعى عليه وإعداد الملفات و الوثائق اللازمة وإرسالها الى محامي المؤسسة وفي حالة عدم وجود محامي تمثل مصلحة المنازعات المؤسسة امام الجهات القضائية بالتفويض من المدير او المدير.

*التأمينات: تشرف على تأمين العتاد أمام شركات التأمين والتصريح بحوادث المرور.

*قسم المحاسبة: هي المصلحة المسؤولة على التدقيق في الحسابات وتسجيلها سواء كانت مدخلات او مصاريف حيث تقوم بـ:

-سحب مبالغ من البنك لتغذية الصندوق الذي يستعمل لشراء الأدوات والمستلزمات الخاصة بالإدارة ودفع أجور العمال اللذين لا يملكون حساب في البنك.

-تحديد لكل مورد ملف خاص به يحتوي على "بطاقة مورد" تسجل فيها معاينة، و تسوية الفواتير حسب تواريخها كما تحدد الأرصدة المتبقية .

-تسجل الرسم على القيمة المضافة TVA في السجل الخاص بها.

-تتكفل بالجانب المالي للصفقات و الاتفاقيات او سندات الطلب التي تبرمها المؤسسة مع مختلف الإدارات سواء بوضعية الأشغال او الفواتير وإصدارها إلى المصلحة التقنية لتسديدها.

-يقوم باعداد جدول للمداخيل والمصاريف وفي نهاية كل شهر يطلب مستخرج لحساب المؤسسة لدى البنك الذي يحتوي على تواريخ العمليات و حركة المبالغ والرصيد المتبقي ثم يقوم بمقارنتها لتفادي وقوع الأخطاء، و كذلك تكون المتابعة بالنسبة للصندوق.

-حساب الأجور وتوجيهها للتسديد وإعداد نسختين من الكشف نسخة توجه للعامل والنسخة الأخرى يحتفظ بها لحساب الأعباء الخاصة بالمؤسسة والمتمثلة في:

- الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر و البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء و الأشغال العمومية و الري.
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفي نهاية السنة يقوم المحاسب بإعداد الفواتير الأصلية مع الكشوفات وإرسالها الى الخبير expert comptable لإعداد الميزانية الختامية.

II-المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية: تعتبر القوائم المالية الواجبة التي تبين حقيقة المؤسسة، ومن اهم القوائم التي تفرض على المؤسسة استعمالها وهي قائمة المركز المالي (الميزانية)، ومن هنا سوف نستعرض الميزانية المالية لمؤسسة الجزيرة العربية لفترة ما بين 2010 الى 2012.

II-1- عرض جانب الخصوم للميزانية المالية لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال:

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية
للاشغال، قالمة

الجدول رقم(1-2): جانب الخصوم من الميزانية المالية لمؤسسة الجزيرة العربية من 2010 إلى 2012

2012	2011	2010	الخصوم
			<u>رؤوس الاموال الخاصة</u>
122000000	60000000	60000000	راس مال تم اصداره
			راس مال غير مستعان به
6801322	111815591	57597776	علاوات واحتياطات
			فوارق اعادة الجرد
			فارق المعادلة(1)
22666931	25166819	66652481	نتيجة صافية
			رؤوس اموال خاصة/ترحيل من جديد
			حصة الشركة مدمجة(1)
			حصة ذو اقلية(1)
151468253	196982410	184250257	المجموع I
			<u>الخصوم غير الجارية</u>
			قروض وديون مالية
			ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
			ديون اخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية II
			<u>الخصوم الجارية</u>
198924800	247418749	243180441	موردون وحسابات ملحقة
21676970	12210926	12061790	ضرائب
156080248	93733816	96846139	ديون اخرى
			خزينة سلبية
376682018	353363492	352088371	مجموع الخصوم الجارية III
528150271	550345902	536338628	مجموع عام للخصوم III+II+I

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

II-2- عرض جانب الاصول للميزانية المالية لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال:

الجدول رقم(2-2): جانب الاصول من الميزانية المحاسبية لمؤسسة الجزيرة العربية من 2010 إلى 2012

2012	2011	2010	الاصل
			<u>صول غير جارية</u>
			فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي او السلبي
			تشبيكات معنوية

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية
للاشغال، قالمة

			تثبيات عينية
			اراض
			مبان
233440303	286530899	249403099	تثبيات عينية اخرى
			تثبيات ممنوح امتيازها
			تثبيات يجري انجازها
			تثبيات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
			مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
			سندات اخرى مثبتة
			قروض واصول اخرى غير جارية
			ضرائب مؤجلة على الاصل
233440303	286530899	249403098	مجموع الاصول غير جارية
			اصول جارية
147695512	106652103	23186168	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
102737778	54224500	145081543	الزبائن
35598220	50738625	94295924	المدينون الاخرون
			الضرائب وما شابها
			حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شابها
			الاموال الموظفة والاصول مالية الجارية الاخرى
8678458	52199773	24371893	الخزينة
294709968	263815003	286935529	مجموع الاصول الجارية
528150271	550345902	536338628	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية
للاشغال، قالمة

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة الجزيرة العربية

قبل القيام بتحليل القوائم المالية يجب استخلاص الميزانية المالية المختصرة وهي كالتالي:

الجدول رقم (2-3): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الجزيرة العربية من 2010

2012	2011	2010	
المبالغ (دج)	المبالغ (دج)	المبالغ (دج)	الاصول
233 440 303,00	286 530 899,00	249 403 099,00	الأصول الثابتة

الى 2012

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية
للاشغال، قالمة

294 709 968,00	263 815 003,00	286 935 529,00	الأصول المتداولة
8 678 457,00	52 199 773,00	24 371 893,00	خزينة الأصول
528 150 271,00	550 345 902,00	536 338 628,00	مجموع الأصول
2012	2011	2010	
المبالغ (دج)	المبالغ (دج)	المبالغ (دج)	الخصوم
156 785 188,00	196 982 410,00	184 250 257,00	الخصوم الدائمة
371 365 083,00	353 363 492,00	352 088 371,00	الخصوم المتداولة
-	-	-	خزينة الخصوم
528 150 271,00	550 345 902,00	536 338 628,00	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

I-تحليل القوائم المالية باستخدام التوازن المالي:
الجدول رقم(4-2): جدول يبين نتائج مؤشرات التوازن المالي خلال 2012-2011-2010

2012	2011	2010	البيان
156 785 188,00	196 982 410,00	184 250 257,00	الخصوم الدائمة
233 440 303,00	286 530 899,00	249 403 099,00	الأصول الثابتة
- 76 655 115,00	- 89 548 489,00	- 65 152 842,00	رأس المال العامل
286 031 511,00	211 615 230,00	262 563 636,00	الأصول المتداولة - خزينة الأصول
371 365 083,00	353 363 492,00	352 088 371,00	الخصوم المتداولة - خزينة الخصوم

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية
للاشغال، قالمة

			الاحتياج في رأس المال العامل
- 85 333 572,00	- 141 748 262,00	- 89 524 735,00	
8 678 457,00	52 199 773,00	24 371 893,00	خزينة الاصول
-	-	-	خزينة الخصوم
8 678 457,00	52 199 773,00	24 371 893,00	الخزينة
- 76 655 115,00	- 89 548 489,00	- 65 152 842,00	رأس المال العامل
- 85 333 572,00	- 141 748 262,00	- 89 524 735,00	الاحتياج في رأس المال العامل
8 678 457,00	52 199 773,00	24 371 893,00	الخزينة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

- من خلال ملاحظة الجدول اعلاه نجد:
- راس مال عامل سالبا خلال السنوات الثلاثة.
 - احتياجات راس المال العامل سالبة خلال السنوات الثلاثة.
 - الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، من منظور اعلى الميزانية واسفل الميزانية.

II- تحليل القوائم المالية باستعمال النسب المالية:

اولا: نسب السيولة

الجدول رقم (5-2): جدول يلخص نتائج نسب السيولة من 2010 الى 2012

2012	2011	2010	البيان
294 709 968,00	263 815 003,00	286 935 529,00	الاصول المتداولة
147 695 512,00	106 652 103,00	23 186 168,00	المخزونات
8 678 457,00	52 199 773,00	24 371 893,00	خزينة الاصول
371 365 083,00	353 363 492,00	352 088 371,00	الديون القصيرة الاجل
79,36%	74,66%	81,50%	نسبة السيولة العامة
39,59%	44,48%	74,91%	نسبة السيولة المختصرة

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية
للاشغال، قالمة

2,34%	14,77%	6,92%	نسبة السيولة الحالية
-------	--------	-------	----------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال ملاحظة الجدول اعلاه نجد:

-نسبة السيولة العامة اصغر من 100% خلال السنوات الثلاثة وهي نتيجة سلبية بالنسبة للمؤسسة.

-نسبة السيولة المختصرة في سنة 2010 بلغت 74.91% (اكبر من حد الضمان 50%)، ولكنها شهدت انخفاضا في السنتين 2011، 2012 لكنه ليس بالشكل السلبي لانه اكبر من الحد الادنى 30% و اقل من حد الضمان 50%.

-نسبة السيولة الحالية خلال السنوات الثلاث محصورة ما بين 2% و 15% وهي اقل من الحد الادنى 20% وهي ضعيفة.

ثانيا:نسب الهيكل المالي

الجدول رقم(6-2): جدول يلخص نتائج نسب الهيكل المالي من 2010 الى 2012

2012	2011	2010	البيان
156 785 188,00	196 982 410,00	184 250 257,00	الخصوم الدائمة
233 440 303,00	286 530 899,00	249 403 099,00	الاصول الثابتة
156785188	196982410	185250257	الاموال الخاصة
371 365 083,00	353 363 492,00	351 088 371,00	مجموع الديون
528 150 271,00	550 345 902,00	536 338 628,00	مجموع الموجودات
67,16%	68,75%	74,28%	نسبة التمويل الدائم
67,16%	68,75%	74,28%	نسبة التمويل الذاتي
42,22%	55,74%	52,76%	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال ملاحظة الجدول اعلاه نجد:

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال، قالمة

-نسبة التمويل الدائم اقل من 100% خلال السنوات الثلاثة.

-نسبة التمويل الذاتي اقل من 100% خلال السنوات الثلاث.

-نسبة الاستقلالية المالية اقل من 100% خلال السنوات الثلاثة.

ثالثا:نسب المردودية

الجدول رقم (7-2): جدول يلخص نتائج نسب المردودية من 2010 الى 2012

البيان	2010	2011	2012
نتيجة الدورة الصافية	27983865	25166819	22666931
مجموع الموجودات	536 338 628,00	550 345 902,00	528 150 271,00
الاموال الخاصة	185250257	196982410	156785188
المردودية الاقتصادية	5,22%	4,57%	4,29%
المردودية المالية	15,11%	12,78%	14,46%

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

-المردودية الاقتصادية كانت موجبة لكنها ضعيفة خلال السنوات الثلاث.

-المردودية المالية:كانت هذه النسبة خلال السنوات الثلاثة ضعيفة نوعا ما.

المبحث الثالث: نتائج تحليل القوائم المالية لمؤسسة الجزيرة العربية
I-نتائج تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي
اولا:التعليق على راس مال العامل:

نلاحظ من الجدول رقم(4-2) ان قيمة راس المال العامل سالبة خلال السنوات الثلاثة، مما يدل على ان المؤسسة غير قادرة على تمويل اصولها الثابتة بمواردها الدائمة اي ان الاصول الثابتة (التثبيات العينية) اكبر من الاموال الدائمة (راس المال تم اصداره، النتيجة، الاحتياطات).

ثانيا:التعليق على احتياجات راس المال العامل:

نلاحظ من الجدول (4-2) ان قيمة احتياجات راس المال العامل سالبة خلال السنوات الثلاثة، و هذا ما يفسر انه لا يوجد احتياج راس المال العامل اي ان المؤسسة استطاعت تغطية احتياجاتها قصيرة المدى (الاصول المتداولة) بالخصوم المتداولة مع تحقيق فائض معتبر خاصة في سنة 2011.

ثالثا:التعليق على الخزينة:

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال، قالمة

نلاحظ من خلال الجدول (4-2) ان الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاثة، وهذا ما يبين ان الخزينة الصافية كلها تمثل خزينة الاصول حسب الطريقة الاولى، اما الطريقة الثانية نتيجة لكون احتياجات راس المال العامل حقق فائض الذي غطى بدوره عجز راس المال العامل.

II- نتائج تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية:

اولا: التعليق على نسب السيولة

ا- نسبة السيولة العامة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم(5-2) ان نسبة السيولة العامة اقل من 100% خلال السنوات الثلاث، وهذا يدل على ان المؤسسة لم تستطع تغطية ديون قصيرة الاجل بواسطة اصول متداولة، لان الديون قصيرة الاجل اكبر من الاصول المتداولة لذلك فعلى المؤسسة العمل على التخفيض من الديون قصيرة الاجل او الزيادة في الاصول المتداولة من اجل تغطية هذا العجز.

ب- نسبة السيولة المختصرة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم(5-2) ان نسبة السيولة المختصرة في سنة 2010 قد كانت اكبر من حد الضمان 50% اي 75% ، اما في السنتين 2011، 2012 قد انخفضت لكن بنسبة اكبر من الحد الادنى، وهو ما يفسر ان المؤسسة خلال السنوات الثلاثة قد تمكنت من تغطية ديونها قصيرة الاجل بواسطة الاصول المتداولة باستثناء المحزونات، ولكن بنسب مختلفة خلال هذه السنوات.

ج- نسبة السيولة الحالية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم(5-2) ان نسبة السيولة الحالية ضعيفة جدا بالنسبة للسنوات الثلاث لأنها اقل من الحد الادنى 20% وهذا ما يفسر ان المؤسسة غير قادرة على تغطية ديون قصيرة الاجل بواسطة خزينة الاصول (القيم الجاهزة)، وهنا سوف تواجه المؤسسة مشاكل في سداد ديونها قصيرة الاجل لذلك فعليها ان تعمل على الرفع من قيمة الخزينة. ومن خلال نسب السيولة يتضح ان المؤسسة قد اعتمدت على المحزونات والقيم الغير جاهزة بما فيها الزبائن لتسديد ديونها قصيرة الاجل.

ثانيا: التعليق على نسب الهيكل المالي:

ا-نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الذاتي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم(6-2) أن نسبة التمويل الدائم اقل من 100% وهي محصورة ما بين 74% و68% خلال السنوات الثلاثة، وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة، حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة من خلال الميزانية المالية للمؤسسة أنها مساوية للأموال الخاصة وذلك لعدم اعتماد المؤسسة على ديون طويلة الأجل، هذا ما يفسر تساوي نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الذاتي.

ب- نسبة الاستقلالية المالية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم(6-2) أن نسبة الاستقلالية المالية اقل من 100% خلال السنوات الثلاثة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا، وذلك بان الأموال الخاصة غير قادرة على تغطية مجموع الديون.

الفصل الثاني: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال، قالة

ثالثا: التعليق على نسب المردودية

ا- المردودية الاقتصادية:

تقيس المردودية الاقتصادية مدى قدرة المؤسسة على خلق استثمارات جديدة ونلاحظ من خلال الجدول رقم (2-7) إن المردودية الاقتصادية موجبة ولكنها ضعيفة خلال السنوات الثلاثة 2010، 2011، 2012، مما يعني ان المؤسسة تقوم بإعادة الاستثمار بنسبة قليلة.

ب- المردودية المالية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-7) إن نسبة المردودية المالية موجبة خلال السنوات الثلاثة وهي نسبة لاباس بها بالنسبة للمؤسسة، حيث تعبر عن مدى مساهمة النتيجة الصافية في تكوين الاموال الخاصة.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد اهم ما تم التطرق اليه في الفصل النظري على ارض الواقع، فبعد تعرفنا على المؤسسة حاولنا التطرق الى مختلف قوائمها المالية صادرة عن المؤسسة التي تمثل حامل للمعلومة المالية والتي قمنا بتحليلها عن طريق إستخدام بعض مؤشرات التحليل المالي المعتمدة من طرف المؤسسة والمتمثلة في بعض النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

حيث تبين لنا ان المؤسسة لم تستطع تحقيق توازن مالي خلال الفترة المدروسة من 2010 الى 2012 اي انها لم تتمكن من تمويل اصولها غير الجارية بمواردها الدائمة.

كما انها تعتمد على تمويل احتياجاتها قصيرة المدى على ديون قصيرة الاجل مع تحقيق فائض الذي عمل على تغطية العجز الموجود على المدى الطويل.

ومن خلال نسب التمويل تبين ان المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها عن طريق الاموال الخاصة.

وفي الاخير يمكن القول ان مؤسسة الجزيرة العربية قد اعتمدت على المعلومة المالية لأجل معرفة وضعها المالي لاكتشاف نقاط القوة والضعف في سياساتها التمويلية المتبعة، وذلك بهدف اتخاذ القرارات المستقبلية خاصة لإختيار المزيج التمويلي المناسب.

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترقيص والكهرباء والتكليف، قالمة

مقدمة الفصل الثالث:

بعدها قمنا باسقاط الجوانب النظرية لموضوع الدراسة على مؤسسة الجزيرة العربية للاشغال، سوف نتناول في هذا الفصل حالة تطبيقية ثانية، وتتمثل في مؤسسة الترقيص والكهرباء والتكليف بولاية قالمة ببلدية بومهرة احمد، حيث كانت الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2013/03/26 الى غاية 2013/04/29، وذلك بهدف الوصول الى نتائج مؤكدة، وكذلك كمحاولة منا لاكتشاف كيفية خلق القرار التمويلي بمساهمة المعلومة المالية. وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنوضح في المبحث الأول مختلف الجوانب التعريفية بالمؤسسة المتمثلة في التعريف بالمؤسسة وبأهدافها ومبررات إقامتها وهيكلها التنظيمي وقوائمها المالية، لننتقل في المبحث الثاني إلى حساب مؤشرات التحليل المالي وأخيرا نتائج تحليل هذه المؤشرات.

المبحث الاول: التقديم العام لمؤسسة الترقيص والكهرباء والتكليف

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض أهم المحطات الرئيسية في مسار المؤسسة، والمتعلقة أساسا بنشأتها وتطورها، هيكلها التنظيمي، والنشاط الذي تمارسه بالإضافة إلى محتوى قوائمها المالية.

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترقيص والكهرباء والتكييف، قالمة

I-التعريف بالمؤسسة:

I-1-النشأة والتطور: بعد الأبحاث والدراسات التمهيدية لإعداد المشروع من بينها احتياجات السوق (تجهيز المشاريع المنجزة بمختلف الملحقات من بينها التبريد الكهربائي و الغاز) مع إمكانيات التمويل، وطبقا لهذه الدراسات فقد قرر إنشاء مؤسسة الترقيص والكهرباء والتكييف ببلدية بومهرة احمد، بولاية قالمة، حيث تقع شرق الولاية بحوالي 7 كلم طريق دائرة بوشقوف، بمساحة اجمالية تقدر ب 5000م²، منها مساحة الادارة التي تقدر ب 500م²، حضيرة تقع بحي بن طابوش بلدية مجاز عمار بمساحة تقدر ب 2000 م² و حضيرة اخرى بالقرب من مقر الادارة بمساحة تقدر ب 2500 م² حيث تم انشاءها في 04 جوان 1989 م، براس مال يقدر ب 4000000 دج ثم ارتفع الى 45000000 دج بتاريخ 1997/12/22 عن طريق ايداع 2250 سهم قيمة كل سهم 20000 دج ثم ارتفع الى 98000000 دج بتاريخ 04 جويلية 1997 عن طريق عملية اعادة التقييم المبرمجة من قبل الدولة في اطار زيادة رؤوس اموال الشركات.

ودامت مدة الانجاز حوالي 24 شهر بمجمع عمالي يقدر ب 500 عامل دائم ثم تقلص في الوقت الحالي الى 100 عامل و ذلك راجع لكثير من الظروف الصعبة التي مرت بها المؤسسة من تقليص العمال الى غير ذلك.

*أهمية المؤسسة: تظهر أهمية مؤسسة الترقيص والكهرباء والتكييف في تقديم خدمات لمختلف الهيئات العمومية و كذا الخاصة وفي قدرتها على التنافس ومواجهة معظم التحديات التي تتعرض لها ولاكتساب مصادر هامة تساعدها على اكتساب مزايا تنافسية تحقق من خلالها حصص سوقية و تحقيق قيمة مضافة من اجل تغطية عملية التمويل لمختلف المشاريع، و كذا خلق فائض استغلال من اجل تغطية مختلف نفقات الاجور و تسديد مختلف الضرائب مع الاجتهاد في تحقيق نتيجة ايجابية.

I-2- تنظيم المؤسسة "تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة": تضم المؤسسة على 100 عامل مقسمة على 03 مديريات نبيها كما يلي:

*المديرية العامة. *المديرية التقنية. *مديرية الإدارة المالية.

ويمكن دراسة مهام كل مديريةية على حدى كما يلي:

اولا:المديرية العامة: وهي تسهر على إدارة وتسيير شؤون المؤسسة كما تعتبر همزة وصل بين مختلف المصالح، حيث تعلم العمال في حالة وجود قوانين جديدة تغيرات جديدة، خاصة بأوقات العمل، كما تملك اتفاقية جماعية تحتوي على جميع القوانين التي تخص المؤسسة وحقوق و واجبات العمال مثل: ساعات العمل الإضافية، العطل السنوية، الغياب، عطلة مدفوعة الأجر، الحوافز الاجتماعية...الخ. وهذا في إطار المصلحة التي تعمل بها، وتأخذ بعين الاعتبار التقدمية في العمل، الخبرة، مستوى العامل و الكفاءة المهنية وتضم هذه المديرية مايلي:

ا-السكرتارية:تقوم باستقبال جميع الطلبات و الرسائل سواء الداخلية او الخارجية و تسجيلها ثم تقديمها الى مدير المؤسسة،كما تساهم بحفظ أرشيف المديرية كما تعمل على تسجيل كل الصادات والواردات من البريد وهذا بمساعدة جهاز الكمبيوتر.

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف، قالمة

ب-مكتب التدقيق الداخلي: مهمة هذا المكتب تتمثل في التدخل و التدقيق في مختلف المصالح الموجودة بالمؤسسة و اعداد تقارير دورية الى المديرية العامة حول كل مصلحة من اجل اعطاء صورة دقيقة حول نشاط كل مكتب و كل عامل و توجيهه نحو الصورة الصحيحة و كمثال على ذلك نجد تقارير حول حسابات المؤسسة و مدى تطبيقها لواقع المؤسسة تقارير حول نشاط مصلحة المستخدمين و مدى تطبيق الاتفاقية الجماعية تقارير حول مديرية الانتاج ومدى تقدمها في انجاز المشاريع تقارير حول مصلحة التمويل و مدى تطبيقها لقانون الصفقات العمومية و غيرها من التقارير الاخرى التي في مجملها تحت على تقدم و تحقيق ارباح للمؤسسة.

ج-مصلحة المنازعات: تعتبر المكلفة بمصلحة المنازعات فى مثابة محامي المؤسسة في تقوم بحل جميع المشاكل القانونية الخاصة بالمؤسسة كالزبائن و اعداد جميع الاتفاقيات القانونية بين المؤسسة و الهيئات الادارية الأخرى.

د-مكتب متابعة الانجازات : يسهر على متابعة مختلف المشاريع التي تقوم المؤسسة بانجازها عبر مختلف الورشات.

ثانيا:مديرية الإدارة المالية: تضم هذه المديرية مايلي:

ا-مصلحة الموارد البشرية: تعمل هذه الدائرة جاهدة على التسيير الحسن لشؤون العمال الاجتماعية والمهنية حيث تقوم بعدة أعمال منها: تسجيل الحضور والغياب للعمال، حفظ الملفات و البطاقات الخاصة بالعمال، تقديم تصريحات أو رخص بالخروج والانجازات.

وتشرف هذه الدائرة على مصلحتين هما:

مصلحة تسيير المستخدمين: تتكفل هذه المصلحة بمتابعة حالة ووضعية العمال و ملفاتهم وكل ما يتعلق بالأجور والمرتبات، العلاقات المختلفة كتقديم كشف الأجور....الخ.

مصلحة الشؤون الاجتماعية: تهتم هذه المصلحة بجميع خصوصيات العامل من الناحية الاجتماعية كالمنح والعطل المرضية كما تضمن له عدة تأمينات: كالتأمين ضد حوادث العمل والأمراض المهنية و غيرها.

ب-مصلحة المالية والمحاسبة: تقوم هذه المصلحة بمتابعة وتسجيل العمليات المالية والمحاسبة التي يتم بينها و بين مختلف المصالح الأخرى، وهذا من اجل المراقبة الداخلية لتسهيل تحديد النتيجة من ربح أو خسارة من اجل معرفة مركزها المالي ومكانتها الاقتصادية لضمان السير الحسن للمؤسسة وكما تعتبر الركيزة الأساسية في تسيير إدارة المؤسسة ولتقسيم المهام و توزيع العمل، و تتكون هذه المصلحة من مكاتبين هما:

مكتب الخزينة: تعتبر الخزينة بمثابة الركيزة الأساسية في مصلحة المحاسبة و المالية، حيث تقوم بتسجيل المدفوعات و المقبوضات ثم ارسالها الى مكتب المحاسبة العامة من أجل تسجيلها في اليوميات المساعدة الخاصة بها.

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف، قالمة

-مكتب المحاسبة العامة: حيث تقوم بتسجيل جميع العمليات من خلال دفاتر اليومية المساعدة التي تجري داخل المؤسسة يوميا و المتعلقة بالمشتريات و المخزونات و المبيعات و غيرها من مختلف العمليات اليومية.

ج-مصلحة التمويل: و تتكون من:

-مكتب الوسائل العامة: هو عبارة عن مكتب يحتوي على مجموعة من الوسائل الضرورية المستخدمة في الإدارة مثل: رزم الاوراق، الأقلام وكذلك تمويل المؤسسة بالوسائل الضرورية الخاصة بالنقل كما يقوم بشراء قطع الغيار، صيانة وسائل الإعلام الالي و غيرها.

-مكتب المشتريات: يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالشراء وفقا للقوانين المعمول بها داخل المؤسسة و وفقا للقوانين الخاصة بقانون الصفقات العمومية من اجل تمويل مختلف الورشات بالمادة الاولية اللازمة كأدوات التبريد انابيب الغاز اعمدة الكهرباء و اسلاكه و المواد الثانوية كالبنزين و الخردوات و غيرها.

-مكتب تسيير المخزن: يقوم باستلام مختلف السلع و المواد المشتراة و مراقبة مدى تطابقها للفاتورة ثم يقوم بإعداد وثيقة استلام التي على اساسها يقوم بتسجيل جميع حركات دخول السلع الى المخزن و تقييدها (FICHE DE STOCK) كما يقوم بتسجيل جميع الاستهلاكات و تحديد كمية و قيمة المخزون الجمالي للمؤسسة.

-مصلحة الامن و الوقاية : يقوم بالسهر على حماية جميع ممتلكات المؤسسة من ادارة و حضائر و العتاد و وسائل النقل و غيرها.

ثالثا:المديرية التقنية : و تتكون من:

ا-مصلحة الصيانة: تعتبر الصيانة في المؤسسة من أهم الضروريات، فعمال الصيانة قائمون على صيانة الأجهزة والآلات ويتم تزويد هذه المصلحة بكل ما تحتاج إليه من موارد وقطع غيار، وتضم هذه الدائرة كل من مصلحة الكهرباء، مصلحة الميكانيكية، ورشة الخراطة، ويتمثل دور كل هؤلاء في مراقبة آلات العمل و صيانتها عند العطل.

ب-مصلحة تحقيق الانجازات : تقوم بالسهر على متابعة مختلف المشاريع القائمة في الورشات و احترام اجل تسليم المشاريع و تتكون هذه المصلحة من:

-منسق أشغال: يقوم بالتنسيق بين مختلف المشاريع و دراسة احتياجات كل مشروع من مواد اولية و غيرها و الحث على العمل من اجل احترام اجل التسليم.

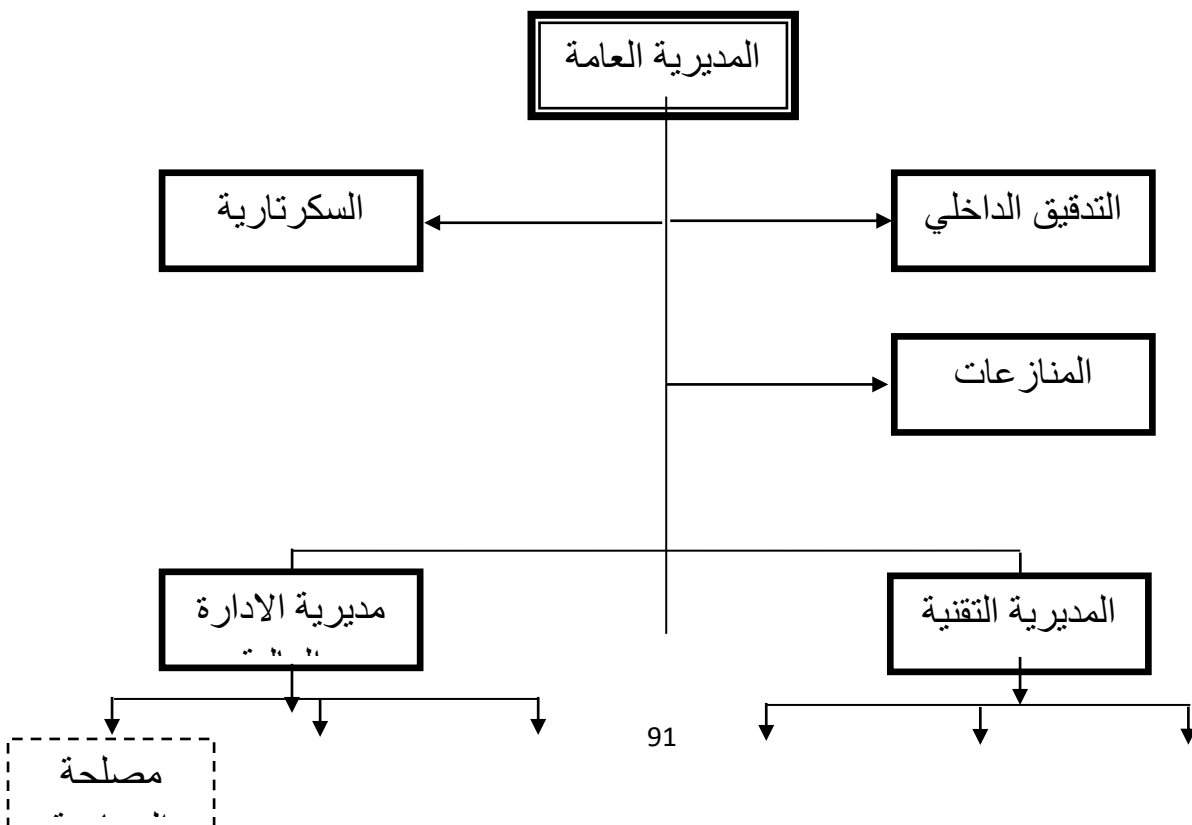
ج- مصلحة التجارة : تتكون من :

-مكتب الفوترة : يقوم باعدلد جميع الفواتير الخاصة بالمؤسسة عند نهاية كل مرحلة من العمل.

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف، قالمة

-مكتب القياس:يقوم بمراقبة كمية العمل المنجزة يوميا من اجل احترام مواعيد التسليم و تفادي اكبر تكلفة ممكنة.

الشكل(1-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف



الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترقيص والكهرباء والتكيف، قامة



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المؤسسة.

II-المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمؤسسة: تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة اي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن المساهمين والمقرضين وباقي الاطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية من تقييم وضعيتها المالية ومن خلال هذه النقطة سوف نحاول عرض اهم القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية المالية للمؤسسة للفترة الممتدة من 2010 إلى 2012.

II-1- عرض جانب الخصوم للميزانية المالية:

الجدول رقم (1-3): جانب الخصوم من الميزانية المالية لمؤسسة الترقيص والكهرباء من 2010 إلى 2012

2012	2011	2010	الخصوم
			رؤوس الاموال الخاصة
98000000.00	98000000.00	98000000.00	راس مال تم اصداره
18251599.98	18251599.98	18251599.98	راس مال غير مستعان به
9218083.45	9218083.45	9218083.45	علاوات واحتياطات
			فوارق اعادة الجرد
			فارق المعادلة (1)
22017082.22-	34822600.37-	4930947.73-	نتيجة صافية
78172759.89-	12094159.52-	38214579.23-	رؤوس اموال خاصة/ترحيل من جديد
			حصة الشركة مدمجة (1)
			حصة ذو اقلية (1)
25279841.32	78552923.54	82324156.47	المجموع I

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف، قالمة

			<u>الخصوم غير الجارية</u>
95184869.31	26325000.00	20550000.00	قروض وديون مالية
			ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
			ديون اخرى غير جارية
4170827.90	6286208.67	5965475.67	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
99355697.21	32611208.67	26515475.67	مجموع الخصوم غير II الجارية
			<u>الخصوم الجارية</u>
25048876.11	28337474.20	31199629.68	موردون وحسابات ملحقة
24175006.77	22435308.00	15391593.49	ضرائب
28804023.63	17995505.77	22316708.70	ديون اخرى
14322123.11	12701151.45	18231394.54	خزينة سلبية
92350029.62	81469439.42	87139326.41	مجموع الخصوم الجارية III
216985568.15	192633571.63	195978958.55	مجموع عام III+II+I للخصوم

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

II-2- عرض جانب الاصول للميزانية المالية :

جدول رقم(2-3): جانب الاصول من الميزانية المالية لمؤسسة الترخيص والكهرباء من 2010 الى 2012

2012	2011	2010	الاصل
			صول غير جارية
			فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي او السلبي
163674.81	189774.81	215874.81	تثبيات معنوية
115492493.06	61293998.0	62932461.69	تثبيات عينية
			اراض
			مبان
			تثبيات عينية اخرى
			تثبيات ممنوح امتيازها
969038.19	969038.19	969038.19	تثبيات يجري انجازها
			تثبيات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
			مساهمات اخرى وحسابات دائنة

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترسيص والكهرباء والتكييف، قالمة

			ملحقة بها
			سندات اخرى مثبتة
5847187.90	12624315.09	15119586.55	قروض واصول اخرى غير جارية
			ضرائب مؤجلة على الاصل
122472393.9 6	75077126.09	79236961.24	مجموع الاصول غير جارية
			اصول جارية
15123135.17	16951361.33	44537117.53	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
74136099.87	70196491.47	69404276.59	الزبائن
1453226.06	22279825.08	399968.06	المدينون الاخرون
3742878.02	7763895.86	2168452.98	الضرائب وما شابهها
			حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شابهها
			الاموال الموظفة والأصول مالية الجارية الاخرى
57835.07	364871.80	232182.15	الخزينة
94513174.19	117556445.54	116741997.31	مجموع الاصول الجارية
216985568.1 5	192633571.63	195978958.55	المجموع العام للاصول

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف، قالمة

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة الترخيص والكهرباء

قبل حساب مؤشرات التحليل المالي لابد من استخلاص الميزانية المالية المختصرة وهي كالتالي:

الجدول رقم(3-3): الميزانية المالية المختصرة من 2010 إلى 2012

2012	2011	2010	
المبالغ (دج)	المبالغ (دج)	المبالغ (دج)	الاصول
122 472 393,96	75 077 126,09	79 236 961,24	الأصول الثابتة
94 513 174,19	117 556 445,54	116 741 997,31	الأصول المتداولة
57 835,07	364 871,80	232 182,15	خزينة الأصول
216 985 568,15	192 633 571,63	195 978 958,55	مجموع الأصول
2012	2011	2010	
المبالغ (دج)	المبالغ (دج)	المبالغ (دج)	الخصوم
124 635 538,53	111 164 132,21	108 839 632,14	الخصوم الدائمة
92 350 029,62	81 469 439,42	87 139 326,41	الخصوم المتداولة
14 322 123,11	12 701 151,45	18 231 394,54	خزينة الخصوم
216 985 568,15	192 633 571,63	195 978 958,55	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف، قالمة

I-تحليل القوائم المالية باستخدام التوازن المالي:

الجدول رقم(4-3):جدول يبين نتائج مؤشرات التوازن المالي خلال 2010-2011-2012

2012	2011	2010	البيان
124 635 538,53	111 164 132,21	108 839 632,14	الخصوم الدائمة
122 472 393,96	75 077 126,09	79 236 961,24	الاصول الثابتة
2 163 144,57	36 087 006,12	29 602 670,90	رأس المال العامل
94 455 339,12	117 191 573,74	116 509 815,16	الاصول المتداولة - خزينة الاصول
78 027 906,51	68 768 287,97	68 907 931,87	الخصوم المتداولة - خزينة الخصوم
16 427 432,61	48 423 285,77	47 601 883,29	احتياج رأس المال العامل
57 835,07	364 871,80	232 182,15	خزينة الاصول
14 322 123,11	12 701 151,45	18 231 394,54	خزينة الخصوم
- 14 264 288,04	- 12 336 279,65	- 17 999 212,39	الخزينة
2 163 144,57	36 087 006,12	29 602 670,90	رأس المال العامل
16 427 432,61	48 423 285,77	47 601 883,29	احتياج رأس المال العامل
- 14 264 288,04	- 12 336 279,65	- 17 999 212,39	الخزينة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال ملاحظة الجدول اعلاه نجد:

-راس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة حيث كان مرتفعا في السنتين 2010 و2011 و مال إلى الانخفاض في سنة 2012.

-احتياج رأس المال العامل حيث كان مرتفعا في 2010-2011 وانخفض في سنة2012.

-الخزينة سالبة خلال السنوات الثلاثة.

II - تحليل القوائم بواسطة النسب المالية:

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف، قالمة

اولا:نسب السيولة

جدول رقم(5-3): جدول يلخص نتائج نسب السيولة من2010الى2012

البيان	2010	2011	2012
الاصول المتداولة	116 741 997,31	117 556 445,54	94 513 174,19
المخزونات	44 537 117,53	16 951 361,33	15 123 135,17
خزينة الاصول	232 182,15	364 871,80	57 835,07
الديون القصيرة الاجل	87 139 326,41	81 469 439,42	92 350 029,62
نسبة السيولة العامة	133,97%	144,30%	102,34%
نسبة السيولة المختصرة	82,86%	123,49%	85,97%
نسبة السيولة الحالية	0,27%	0,45%	0,06%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال ملاحظة الجدول اعلاه نجد:

-نسبة السيولة العامة اكبر من 100% في السنوات الثلاثة وهي نتيجة تعتبر ايجابية للمؤسسة م غير انها في 2012 شهدت انخفاضا مقارنة بالسنتين 2010 و2011.

-نسبة السيولة المختصرة اكبر من 50%(حد الضمان) في السنوات الثلاثة كما نلاحظ انها ارتفعت نوعا ما في 2011.

-نسبة السيولة الحالية ضعيفة جدا خلال السنوات الثلاثة لانها اقل بكثير من الحد الادنى 20%.

ثانيا:نسب الهيكل المالي

الجدول رقم(6-3): جدول يلخص نتائج نسب الهيكل المالي من 2010 الى 2012

البيان	2010	2011	2012
الخصوم الدائمة	108 839 632,14	111 164 132,21	124 635 538,53

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف، قالمة

122 472 393,96	75 077 126,09	79 236 961,24	الاصول الثابتة
25 279 841,32	78 552 923,54	82 324 156,47	الاموال الخاصة
191 705 726,83	114 080 648,09	113 654 802,08	مجموع الديون
216 985 568,15	192 633 571,63	195 978 958,55	مجموع الاصول
101,77%	148,07%	137,36%	نسبة التمويل الدائم
20,64%	104,63%	103,90%	نسبة التمويل الذاتي
13,19%	68,86%	72,43%	نسبة الاستقلالية المالية
113,19%	168,86%	172,43%	نسبة قابلية السداد

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال ملاحظة الجدول اعلاه نجد:

-نسبة التمويل الدائم في السنوات الثلاثة اكبر من 100% غير انها انخفضت نوعا ما في سنة 2012.

-نسبة التمويل الذاتي خلال السنتين 2010 و2011 كانت اكبر من 100% الا انها شهدت انخفاضا كبيرا واصبحت اقل من 100% في سنة 2012.

-نسبة الاستقلالية المالية اقل من 100% في السنوات الثلاثة.

-نسبة قابلية السداد اكبر من 100% مع وجود انخفاض في السنوات الثلاثة.

ثالثا:نسب المرودية:

الجدول رقم(7-3):جدول يبين نسب المرودية للمؤسسة من 2010 الى 2012

2012	2011	2010	البيان
-22017082,22	-34822600,37	-4930947,73	نتيجة الدورة الصافية
-21445218,84	-34592507,66	-4798138,18	نتيجة الاستغلال
216 985 568,15	192 633 571,63	195 978 958,55	مجموع الاصول
25 279 841,32	78 552 923,54	82 324 156,47	الاموال الخاصة

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف، قالمة

-9,88%	-17,96%	-2,45%	المردودية الاقتصادية
-87,09%	-44,33%	-5,99%	المردودية المالية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

-المردودية الاقتصادية والمالية سالبة مع وجود انخفاض خلال السنوات الثلاثة.

رابعا:نسب النشاط

الجدول رقم(8-3):جدول يبين نسب النشاط للمؤسسة من2010 الى2012

2012	2011	2010	البيان
74 136 099,87	70 196 491,47	69 404 276,59	الزبائن و الحسابات المرتبطة بهم
55 847 316,53	64 185 705,39	121 246 964,81	رقم الأعمال
478	394	206	مدة تحصيل الزبائن (يوم)
0,75	0,91	1,75	عدد تحصيلات الزبائن (مرة)

2012	2011	2010	البيان
20 039 100,89	22 669 979,36	24 959	موردو المخزونات والحسابات المرتبطة بهم
37 292 350,93	28 324 848,31	703,74	المشتريات السنوية
193	288	123	مدة تسديد الموردون (يوم)
1,86	1,25	2,93	عدد دورات الموردون (مرة)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين مايلي:

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكيف، قالمة

في السنتين 2010 و2011 مدة تحصيل الزبائن اكبر من مدة تسديد الموردين ،وفي سنة 2012 كانت مدة تحصيل الزبائن اكبر بكثير من مدة تسديد الموردين .

المبحث الثالث: نتائج تحليل القوائم المالية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكيف

I- نتائج تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

اولا: التعليق على راس المال العامل:

نلاحظ من الجدول رقم(4-3) ان قيمة راس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة، مما يدل على ان المؤسسة قد عملت على تمويل اصولها الثابتة بواسطة اموالها الدائمة حيث نلاحظ ان قيمته كانت مرتفعة نوعا ما في السنتين 2010 و 2011 لكنها شهدت انخفاضا في 2012، وهذا الانخفاض يعود الى زيادة قيمة ديون طويلة الاجل من 20 مليون سنة 2010 الى 95 مليون سنة 2012 (كما توضحه الميزانية المالية) بالرغم من الزيادة في قيمة الاصول الثابتة من 79 مليون سنة 2010 الى 122 مليون سنة 2012 وبالتالي فالمؤسسة على المدى الطويل اعتمدت على تمويل اصولها الثابتة بالاعتماد على الديون طويلة الاجل.

ثانيا: التعليق على احتياجات راس المال العامل:

نلاحظ من الجدول (4-3) ان احتياجات راس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة 2010، 2011، 2012 وهذا يدل على ان المؤسسة لم تغطي احتياجاتها قصيرة المدى، بمعنى ان اصولها المتداولة باستثناء خزينة الاصول نتيجة تفاعلها فقد ولدت احتياج مالي للمؤسسة على المدى القصير ادى بعجز الخصوم المتداولة باستثناء خزينة الخصوم الى تغطيته، وهذا ما يتطلب منها البحث عن مصادر اخرى للتمويل.

ثالثا: التعليق على الخزينة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم(4-3) ان الخزينة سالبة خلال السنوات الثلاثة 2010، 2011، 2012، وهذا يعني ان راس المال العامل غير كافي لتمويل احتياجات الدورة وعدم الكفاية انه لا يوجد توازن مالي، وذلك يعود حسب تصريح المدير المالي للمؤسسة ان خزينة الخصوم خلال ثلاثة سنوات رصيدها متكون من 90% كفوائد عن قروض مسجلة مسبقا وهذا ما يجعل الخزينة سالبة.

II- نتائج تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية:

اولا: التعليق على نسب السيولة:

ا- نسبة السيولة العامة:

من خلال الجدول رقم(5-3) ان نسبة السيولة العامة اكبر من 100% خلال السنوات الثلاثة 2010، 2011، 2012 وذلك يدل على ان المؤسسة استطاعت تغطية الديون قصيرة الاجل بواسطة الاصول المتداولة، غير ان هذه النسبة قد انخفضت نوعا ما في سنة 2012

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف، قالمة

من 144% سنة 2011 الى 102% سنة 2012، وهذا راجع الى انخفاض قيمة الاصول المتداولة من 117 مليون سنة 2011 الى 94 مليون سنة 2012 وزيادة قيمة الديون قصيرة الاجل من 81 مليون الى 92 مليون.

ب-نسبة السيولة المختصرة:

من خلال الجدول رقم (5-3) نلاحظ ان نسبة السيولة المختصرة اكبر من حد الضمان 50% خلال السنوات الثلاثة 2010، 2011، 2012 كما انها شهدت زيادة سنة 2011 بنسبة 41%، مما يدل على ان المؤسسة استطاعت تغطية ديون قصيرة الاجل بواسطة الاصول المتداولة باستثناء المخزونات.

ج-نسبة السيولة الحالية:

من خلال الجدول رقم (5-3) نلاحظ ان نسبة السيولة الحالية اقل من الحد الادنى 20% وهي نسبة ضعيفة جدا اي ان خزينة الاصول (القيم الجاهزة) لا تغطي ديون قصيرة الاجل، اي ان المؤسسة لا تتوفر على سيولة جاهزة وهذا ما يعرضها الى مواجهة مشاكل في سداد قصيرة الاجل، مما يلزمها البحث عن حلول اخرى للوفاء بالتزاماتها.

ثانيا: نسب الهيكل المالي:

ا- نسبة التمويل الدائم:

من خلال الجدول رقم (6-3) نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم تفوق 100% خلال السنوات الثلاثة، مما يعني ان راس مال عامل المؤسسة موجب، وتدل على قدرة الاموال الدائمة على تغطية كل الاصول الثابتة مع تحقيق فائض بنسبة 37% سنة 2010 و 48% سنة 2011 و 77،1% في 2012 ويعود سبب انخفاض هذه الاخيرة الى زيادة الاصول الثابتة والاموال الدائمة بنفس المستوى.

ب-نسبة التمويل الذاتي:

من خلال الجدول رقم (6-3) نلاحظ ان نسبة التمويل الذاتي خلال السنتين 2010، 2011 تفوق 100% مما يعني ان الاصول الثابتة للمؤسسة ممولة بواسطة الاموال الخاصة بنسبة كبيرة، غير ان هذه النسبة سنة 2012 انخفضت الى 20% وذلك ان الاموال الخاصة قد انخفضت بدرجة كبيرة في هذه السنة مقارنة بسنة 2011، اي من 78 مليون الى 25 مليون وذلك راجع الى انخفاض في رصيد محول من جديد الذي يشمل مجموع النتائج السلبية للسنوات الماضية حسب تصريح المدير المالي.

ج-نسبة الاستقلالية المالية:

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف، قالمة

من خلال الجدول رقم(6-3) نلاحظ ان نسبة الاستقلالية المالية اقل من 100% مما يعني ان المؤسسة غير مستقلة ماليا حيث بدأت بالانخفاض في 2011 مقارنة 2010، وانخفضت بدرجة كبيرة في 2012 وهذا راجع الى انخفاض الاموال الخاصة لهذه السنة كما ذكرنا سابقا اي رصيدها لا يغطي مجموع الديون .

د-نسبة قابلية السداد:

تعتبر هذه النسبة مهمة جدا للبنك وذلك عند منحه للقروض للمؤسسة حيث مقابل ذلك القرض تطلب من المؤسسة تقديم ضمانات والتمثلة في موجوداتها وهذا وفقا للقرض المطلوب ومن خلال الجدول رقم(4-3) نلاحظ ان نسبة قابلية السداد اكبر من 100% وهذا ما يدل على ان مجموع الاصول اكبر من مجموع الديون، وهذا سبب حصول المؤسسة على ديون رغم نتيجة الخسارة المسجلة خلال السنوات الثلاثة.

ثالثا:نسب المردودية: كانت المردودية الاقتصادية للمؤسسة سالبة خلال 2010،2011،2012 ،وذلك يدل على ان المؤسسة لم تتمكن من استخدام اصولها بشكل فعال يسمح لها بتحقيق مردودية مالية.

وبدراسة العلاقة بين المردودية الاقتصادية والمالية نجد:

المردودية الاقتصادية سالبة هذا يدل على انها اقل من معدل فائدة الديون المتحصل عليها وهذا ما يؤدي الى انخفاض المردودية المالية عن المردودية الاقتصادية.

رابعا:نسب النشاط:

كانت مدة تحصيل الزبائن اقل من مدة تسديد الموردين فان المؤسسة سوف تواجه ديونها في آجالها، ومن خلال الجدول رقم(8-3) نلاحظ ان مدة تحصيل الزبائن اكبر من مدة تسديد الموردين في السنوات الثلاثة 2010،2011،2012 ومنه فإن المؤسسة ليست بخير لانها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها .

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذه الدراسة التطبيقية لمؤسسة الترخيص والكهرباء لاحظنا ان المؤسسة اعتمدت على التحليل المالي كمصدر للوصول للمعلومة المالية وتحليلها ببعض مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

حيث تبين لنا ان المؤسسة تقوم بتمويل اصولها الثابتة بديون طويلة الاجل، وكذلك هي مشبعة بالديون وخزيتها سالبة نتيجة فوائد القروض .

ويستنتج ايضا ان المؤسسة لا تملك سيولة جاهزة لتغطية ديونها قصيرة الاجل، مما يلزمها البحث عن مصادر تمويل للايفاء بالتزاماتها.

وقدرة المؤسسة على الحصول على ديون رغم الديون السابقة نتيجة كون مجموع اصولها اكبر من مجموع ديونها، وهذا يعتبر ضمان للبنك لتقديمه لها القروض.

بعد استخلاص النتائج السابقة الا انه توجد نتائج كثيرة لا تعد تعتمد عليها المؤسسة لاعطاء تنبؤات وقرارات في المستقبل، حيث ان المؤسسة استعملت المعلومة المالية كمصدر ومؤشر ناجح لمعرفة وضعيتها المالية، وذلك عن طريق مقارنة نتائجها التي حققتها خلال ثلاث دورات مالية متتالية باستخدام بعض مؤشرات التحليل المالي، و التي من خلالها سوف تتخذ القرار التمويلي المناسب لها مستقبلا.

ومن القرارات الواجب اتخاذها من اجل تحسين وضعية المؤسسة اي للحصول على نتيجة موجبة مايلي:

1-الرفع في راس المال العامل ويكون إما:

ا-زيادة الخصوم الدائمة، وذلك:

-زيادة راس مال المؤسسة وذلك باصدار اسهم جديدة مثلا.

-زيادة قروض طويلة الاجل وذلك لتمويل الاصول المستقرة (إستثمارات)، وعدم اللجوء إلى تمويل قروض قصيرة الاجل بالاصول طويلة الاجل.

الفصل الثالث: دور المعلومة المالية في توجيه القرارات التمويلية لمؤسسة الترخيص والكهرباء والتكييف، قالمة

ب-التخفيض في الاصول المستقرة وذلك بالتخلي على بعض الاستثمارات المادية او المالية (كبيع سندات).

2-التخفيض في احتاج راس المال العامل وذلك:

ا- التخفيض في الاصول المتداولة من خلال:

-التخفيض في المخزون وذلك بزيادة معدل دوران المخزون.

-التخفيض في القيم المستحقة(الزبائن) وذلك بالتخفيض في مدة دوران الزبائن.

ب- الرفع في الخصوم المتداولة من خلال:

-الرفع في الموردين وذلك بالرفع والزيادة في مدة دوران الموردين.

من خلال دراستنا لدور المعلومة المالية في توجيه القرار التمويلي للمؤسسة في كلتي الجانبين النظري والتطبيقي، نستنتج بصفة عامة ان المعلومات المالية لها دورا اساسيا في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة، فالمسير او المدير المالي يستوجب ان تتوفر بين يديه جملة من المعلومات المالية ليستطيع اتخاذ القرار المالي السليم في الوقت المناسب.

وبما أن المؤسسة تواجه تحديات متنوعة، خاصة فيما يتعلق بالتمويل، تظهر أهمية المعلومات المالية المطلوبة من اجل اتخاذ قرار التمويل، ولقد استنتج ان التحليل المالي يقوم بتجميع وتحليل المعلومات المالية الموجودة في التقارير المالية للمؤسسة لاختيار مزيج التمويل المناسب الذي يتوافق مع وضعية المؤسسة وكذا مع تحقيق اهدافها المسطرة، كما تساهم عملية التحليل المالي في اكتشاف المخاطر التي يمكن ان تقع فيها المؤسسة، وكذلك يساهم في التوفيق بين السيولة والربحية وتفاذي حالات نقص راس المال العامل، وتأمين سبل التمويل المناسبة اي يساعد على رسم سياسة تمويلية لتغطية الاحتياجات وتوسيع الاستثمارات.

ومن خلال دراستنا لمؤسستي الجزيرة العربية للاشغال ومؤسسة الترصيص والكهرباء والتكليف تمكنا من الخروج بخلاصة تتمثل في مجموعة من النتائج والاقتراحات الخاصة بدور المعلومة المالية في توجيه القرار التمويلي وهي كما يلي:

أولا، النتائج:

- بدأت المؤسستين بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد من 2010/01/01 ولكن مع ضعف تطبيق مبادئه.
- تنتج القوائم المالية عن طريق ادراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج.
- تفتقد القوائم المعمول بها من طرف المؤسستين الي بعض المعلومات المهمة التي نجدها في قائمة التدفقات النقدية، والتي لا تقل أهمية عن المعلومات الواردة في الميزانية وجدول حسابات النتائج والتي تساعد الادارة والمستثمرين في معرفة التدفقات النقدية الواردة والمدفوعة عن كل الانشطة التي تقوم بها المؤسسة وخاصة التمويلية.
- المعلومات المالية التي تقدر بها المؤسستين وضعهما المالي هي المعلومات الموجودة في التقارير المالية بصفة عامة والموجودة في القوائم المالية (ميزانية وجدول حسابات النتائج) بصفة خاصة.
- اساليب اتخاذ القرار داخل المؤسستين تعتبر اساليب تقليدية .
- استفادة المؤسستين من المعلومات المالية في اعداد خطط تمويلية مستقبلية بناء على دراسة وتحليل النسب والمؤشرات وبالتالي تقليل الاختلالات والانحرافات داخل المؤسستين، رغم ذلك فان مؤسسة الترصيص والكهرباء كانت نتائجها سلبية خلال السنوات الثلاث راجع الى ضعف تحليل المعلومات المالية والاطفاء في اختيار المزيج التمويلي المناسب.

➤ اعتماد المؤسستين على التقدير، بناء على المؤشرات المالية المحسوبة في دورات سابقة، من أجل اتخاذ القرار التمويلي، الا انه من غير المحتمل ان تستطيع مجموعة الاسباب الموجودة في الماضي في التأثير على المستقبل بنفس الدرجة وتجعل فرص النجاح صالحة للاستخدام في المستقبل، وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الأنية والمحملة مستقبلا في ذلك.

ثانيا، الاقتراحات:

- بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، والمتعلقة باهمية المعلومة المالية في توجيه القرار التمويلي، تمكنا من وضع مجموعة من الاقتراحات وهي كما يلي:
- لا بد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من اجل فهم اكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وكذا صناع القرار.
 - توحيد جهود المحاسبين ومختلف المسييرين للخروج بقوائم مالية صادقة تعبر بصورة واضحة وعادية عن الوضع المالي للمؤسسة والذي من خلاله تنتج القرارات المالية ومنها التمويلية المناسبة.
 - إعطاء أهمية لصناعة المعلومة المالية الجيدة والمفضية إلى إرساء نظام اتخاذ قرارات كفؤ وفعال وذلك بالاعتماد على الأساليب العلمية الموضحة في الجانب النظري من الدراسة.
 - يركز بناء هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة على جملة من المعطيات التاريخية والأنية والمستقبلية، وهي المعطيات التي يتطلب تحديدها بناء معلومات مالية واقعية، استنادا إلى مختلف القوائم المالية للمؤسسة وكذا معطيات السوق المالي الحالية والمستقبلية.
 - تصميم نظام معلومات تسيير فعال في المؤسسة، بصفة عامة، ونظام معلومات مالي عقلاني، بصفة خاصة، أخذا بعين الاعتبار مختلف تكنولوجيات المعلومات والاتصال المتطورة والتي من شأنها تيسير صناعة المعلومة المالية.

1- الكتب:

1-1- باللغة العربية:

- 1- إبراهيم عبد السلام وتركي محمود، "تحليل التقارير المالية"، مطابع الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1993.
- 2- إبراهيم عبد العزيز شيحا، "أصول الإدارة العامة"، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط1 1992.
- 3- أحمد حسين علي حسين، "نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 4- احمد محمد المصري، "الإدارة الحديثة"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.
- 5- إسماعيل إسماعيل، "التحليل المالي في مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 6- إسماعيل عرباجي، "اقتصاديات المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، 1990.
- 7- إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، "التسيير المالي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.
- 8- إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، "التسيير المالي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.
- 9- أمين السيد وأحمد لطفي، "علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة وكفاءة سوق الاوراق المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 10- إيمان فاضل المرثي و هيثم محمد الزغبى، "نظم المعلومات الادارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
- 11- حسين علي مشرقي، "نظرية القرارات الإدارية-مدخل كمي في الإدارة"، دار الميسرة، عمان، الاردن، 1997.
- 12- سليم الحسنة، "مبادئ نظم المعلومات الادارية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ط1، 1998.
- 13- سليمان مصطفى الدلاهمة، "أساسيات نظم المحاسبية"، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- 14- سمير الصبان ووصفي أبو المكارم، "المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- 15- سمير محمد عبد العزيز، "مدخل التحليل وإتخاذ القرارات"، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2006.

قائمة المراجع

- 16- سيد عبد المقصود بيان آخرون، "مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2005.
- 17- صلاح الدين و عبد المنعم مبارك، "اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والادارية"، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- 18- طارق طه، "مقدمة في نظم المعلومات الادارية والحسابات الآلية"، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، بدون سنة.
- 19- طارق عبد العال جهاد، "تحليل القوائم المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 20- طارق عبد العال جهاد، "تقييم اداء البنوك التجارية"، الدار الجامعية، مصر، 1999.
- 21- عبد الرزاق محمد قاسم، "تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق، 2006.
- 22- عبد الغفار الحنفي، "الادارة المالية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- 23- عبد الغفار حنفي و عبد السلام قحف، "تنظيم إدارة الاعمال"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1993.
- 24- عبد الغني وبسيوني عبد الله، "أصول علم الادارة العامة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1992.
- 25- عبد الفتاح صحن، "المبادئ المحاسبية بين النظرية والتطبيق"، دار النجاح للطباعة، الاسكندرية، بدون سنة.
- 26- عريب محمود وسيد أحمد، "تصميم وتنفيذ البحث الإجتماعي"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1986.
- 27- علاء عبد الرزاق السالمي، "نظم إدارة المعلومات"، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2003.
- 28- علي السلمي، "الادارة العلمية"، دار المعارف، مصر، 1990.
- 29- علي عبد الهادي، "مذكرة في نظم المعلومات الادارية لمبادئ والتنظيمات"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، بدون سنة.
- 30- كمال الدين الدهر اوي، "تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار"، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 31- مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 32- محمد أحمد الحسان، "نظم المعلومات الادارية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

قائمة المراجع

- 33-محمد الفيومي، "نظم المعلومات المحاسبية والمنشآت المالية"، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، 1999.
- 34-محمد الفيومي واحمد حسين، "تصميم نظام المعلومات"، كلية التجارة، الاسكندرية، بدون سنة.
- 35-محمد حسين وعلي حسين، "دليلك في تحليل وتصميم نظم المعلومات"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، 2002.
- 36-محمد سمير الصبان، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2000.
- 37-محمد فهمي طلبة، "المحاسب ونظم المعلومات الادارية"، مجموعة كتب دلتا، مصر، ط4، بدون سنة.
- 38-محمد مطر، "التحليل الإئتماني"، دار وائل للنشر، الاردن، 2000.
- 39-محمد مؤيد الفضل و عبد الناصر نور، "المحاسبة الادارية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ط1، 2002.
- 40-معاذ فهمي حيدر، "نظام المعلومات"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
- 41-مفلح محمد عقل، "مقدمة في الادارة المالية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 42-منال محمد الكري واخرون، "نظم المعلومات الادارية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، 2003.
- 43-منى عطية وحزام خليل، "الادارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية"، ابو الخير، الاسكندرية، 2009.
- 44-منير شاكر محمد وآخرون، "التحليل المالي-مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، ط، 2005.
- 45-ناصر دادي عدون، "إقتصاديات المؤسسة"، دار الأفاق، الجزائر، ط1، 1998.
- 46-نجم عبد الله الحميدي، "نظم المعلومات الادارية"، مدخل معاصر، دار وائل للنشر، الاردن، 2005.
- 47-نواف كنعان، "إتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة، عمان، ط5، 1998.
- 48-نواصري محمد فتحي وناصر دادي عدوي، "المحاسبة الادارية"، دار الأفاق، الجزائر، 1991.

قائمة المراجع

49-ربحي مصطفى عليان،"العمليات الادارية"،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،ط1،2010.

1-2-الكتب باللغة الفرنسية:

50-Ansoff.H.I,'stratégie de Développement de l'Entreprise',Edition Homme et techniques,Paris,1986.

51-Catherine et sylive Verbrugge,'Organization et Gestion de l'entreprise',2^{eme} editin Dunod, Paris, 1995.

52-Gopyuglit Eurl ,'Le système comptable financier',pages beues,Algérie,2008.

53-Grawitz Madelline,'lexique des sciences sociales',4emmed,Paris dalloz,1998.

54-Jean Francois Dhénin,Brigitte Fournie,'Sothème d'intiation à l'economie d'entreprise',Edition Breal,Parise,1998.

55-Jean Pierre,'systèmes d'information engestion industrielle',herines science publication,Paris,2000.

2-رسائل الماجستير:

56-بوقموم محمد،"دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"،رسالة ماجستير ،جامعة 8ماي 45قالمة،الجزائر،2004.

57-رابح الزبير،"التمويل وتطوير قطاع الفلاحة في الجزائر"،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر،الجزائر،1998.

58-صبرينة شراقة،"محاسبة التأمين كأداة لإتخاذ القرارات"،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف،الجزائر،2005.

59-عائشة طاسيت،"التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي"،رسالة ماجستير ،كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر،2005.

60-علمي لزهرا،"أهمية نظام المعلومات التسويقي في إتخاذ القرارات التسويقية"،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر،2004.

3-مذكرات الماستر:

قائمة المراجع

61-بجاوي زهرة وبرور أسماء،"المعلومة المالية كأداة لإتخاذ المالي-دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر-"، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة 8ماي45 قالمة،الجزائر،2010.

62-بوعلاق يمينة وفرنان هدى،"دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر-"،مذكرة ماستر،تخصص إدارة أعمال مالية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة 8ماي45 قالمة،الجزائر،2011.

63-سليم هادف وعبد السلام بودور،"التحليل المالي كنظام للمعلومات في المؤسسة-دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر-"،مذكرة ماستر،تخصص إدارة أعمال،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة 8ماي45 قالمة،الجزائر،2012.

3-المجلات:

64-أحمد صالح الهزايمة،"دور المعلومات في إتخاذ القرارات في المؤسسة الحكومية"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد25،العدد الاول،2009.

65-عبد الله خالد امين،"الافصاح ودوره في تنشيط التداول في اسواق راس المال العامل"،مجلة المحاسب القانوني العربي،العدد92،اكتوبر1995.

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
57	شكل الميزانية	1-1
58	قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة	2-1
61	جدول تدفقات الخزينة حسب SCF بالطريقة المباشرة	3-1
62	جدول تدفقات الخزينة حسب SCF بالطريقة الغير مباشرة	4-1
63	جدول تغيرات راس الاموال الخاصة حسب SCF	5-1
80	جانب الخصوم من الميزانية المالية لمؤسسة الجزيرة العربية من 2010 الى 2012	1-2
81	جانب الاصول من الميزانية المالية لمؤسسة الجزيرة العربية للاشغال من 2010-2012	2-2
83	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الجزيرة العربية من 2010 الى 2012	3-2
84	جدول يبين مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة الجزيرة العربية خلال 2010-2012	4-2
85	جدول يلخص نتائج نسب السيولة لمؤسسة الجزيرة العربية من 2010 الى 2012	5-2
86	جدول يلخص نتائج نسب الهيكل المالي من 2010 الى 2012 لمؤسسة الجزيرة العربية	6-2
86	جدول يلخص نتائج نسب المردودية من 2010 الى 2012 لمؤسسة الجزيرة العربية	7-2
97	جانب الخصوم من الميزانية المالية لمؤسسة الترقيص والكهرباء من 2010 الى 2012	1-3
98	جانب الاصول من الميزانية المالية لمؤسسة الترقيص والكهرباء من 2010 الى 2012	2-3
100	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الترقيص والكهرباء من 2010 الى 2012	3-3
101	جدول يبين نتائج مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة الترقيص والكهرباء خلال 2010-2011-2012	4-3
102	جدول يلخص نتائج نسب السيولة لمؤسسة الترقيص والكهرباء من 2010 الى 2012	5-3
103	جدول يلخص نتائج نسب الهيكل المالي لمؤسسة الترقيص والكهرباء من 2010 الى 2012	6-3
104	جدول يبين نسب المردودية للمؤسسة من 2010 الى 2012	7-3

104	جدول يبين نسب النشاط لمؤسسة الترخيص والكهرباء من 2010 الى 2012	8-3
-----	---	-----

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	العلاقة بين البيانات والمعلومات	1-1
11	أهم عمليات معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات	2-1
24	النظم الفرعية لنظام المعلومات المالي	3-1
31	أنواع القرارات	4-1
33	مراحل وخطوات إتخاذ القرار	5-1
37	أساليب إتخاذ القرار	6-1
77	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزيرة العربية للأشغال	1-2
96	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الترصيص والكهرباء	1-3